دراسة تحليلية للخرائط البحثية في تخصص أصول التربية بالجامعات المصرية في ضوء الاتجاهات الحديثة

إعداد

أ.م.د/ إسماعيل خالد علي المكاوي

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية جامعة الأزهر بالدقهلية

دراسة تحليلية للخرائط البحثية في تخصص أصول التربية بالجامعات المصرية في ضوء الاتجاهات الحديثة

إسماعيل خالد علي المكاوي
قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر ، الدقهلية، مصر
البريد الإلكتروني: ismaelmekawy.26@azhar.edu.eg

ملخص البحث:
هدف البحث إلى تحليل محتوى الخرائط البحثية لبعض أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، من خلال الوقوف على الموضوعات الرئيسة في تلك الخرائط، وتقييمها على ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في تخصص أصول التربية. واستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي؛ لرصد واقع الخرائط البحثية لعينة من الخرائط البحثية في تخصص أصول التربية في الفترة ما بين ٢٠٢٠م-٢٠٢٥م، في جامعات (حلوان- المنوفية- سوهاج)، ورصد أبرز الاتجاهات الحديثة والقضايا البحثية في تخصص أصول التربية، وتوصل البحث إلى خريطة بحثية مقترحة في تخصص أصول التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في أصول التربية.

الكلمات المفتاحية: الخرائط البحثية- أصول التربية- الاتجاهات الحديثة.

analytical study of research maps in the field of educational principles in Egyptian universities in light of modern trends

Ismail Khaled Ali Al-Makkawi
Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Al-Azhar University, Dakahlia, Egypt.
E-mail: ismaelmekawy.26@azhar.edu.eg

Abstract:
the current research aimed to analyze the content of research maps from certain departments of the Foundations of Education in the faculties of education at Egyptian universities, in order to identify the main topics within those maps and evaluate them in light of modern trends in research within the field of Foundations of Education. The current study employed a descriptive analytical Method to examine the status of research maps from sample research maps in the field of Foundations of Education during the period from 2020 to 2025, at the universities of Helwan, Menoufia, and Sohag. It also identified the most prominent modern trends and research issues in the field of Foundations of Education, leading to a proposed research map in this field based on contemporary research trends in Foundations of Education.

Keywords: research maps - Foundations of Education - faculties of education - modern trends.

مُقدمة إلى مشكلة البحث:

يمثل البحث التربوي أولوية حتمية لكثير من الشعوب- المتقدمة أو النامية- هادفة من وراء ذلك الوصول إلى نتائج من شأنها أن تؤدي إلى التقدم والتطور في شتى المجالات، إذ إنّ البحث التربوي ودرجة كفاءته يعتبران مقياسًا لمدى تقدم المجتمع، ولذلك، بقدر ما ينال البحث التربوي من تخطيط واهتمام ورعاية، بقدر ما تكون له فائدته، ونتائجه الإيجابية على قطاع التعليم والمجتمع.

ولعل أبرز المستجدات في الحقل التربوي تتمثل في تطور المستحدثات في مجال التكنولوجيا التربوية، وظهور أنماط وسياسات جديدة للتعليم، مثل التعليم من بعد والتعلم المستمر مدى الحياة، كما لم يعد المعلم هو الشخص الذي يصب المعرفة في أذهان طلابه، ولكنه أصبح يستعمل ذاته بكفاءة وفاعلية لمساعدة طلابه ليساعدوا أنفسهم، فهو يسهل العملية التعليمية، ويدير الموقف التعليمي ولا ينشئه، ويوجه ويرشد ولا يلقن ويحفظ، كما يعد كوادر بشرية قادرة على مواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة، وقيامه بأداء ذلك يتطلب ضرورة أن يكون مؤهلًا للقيام به، من خلال برامج إعداد تتفق وطبيعة أدواره الجديدة، والتكيف مع نماذج التعلم مدى الحياة، فقد تغيرت النظرة من التعليم القائم على الشهادات إلى التعليم القائم على الكفاءات.

وعلى الرغم من أهمية مختلف مجالات البحث التربوي بكل فروعه، يظل مجال أصول التربية ذا طبيعة خاصة تكسبه أهمية نوعية ومميزات خاصة؛ يأتي ذلك بوصفه المجال المعني بالبحث في الأطر المرجعية والمنطلقات الفكرية الأساسية، والأسس الفلسفية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والدينية وغيرها من الأسس والملامح التي تحدد السياق الحضاري لماضي المجتمع وحاضره، في إطاره الإقليمي والدولي، ومن ثمّ ملامح النظم التربوية التي تُلائم هذا السياق، وعليه يُعد مجال أصول التربية بتخصصاته الدقيقة ومجالاته الفرعية مرآة عاكسة لأحوال المعرفة وعلاقتها بالمجتمع (أحمد، وعبد الله، والحنفي، ٢٠١٨، ص ١٧٩؛ القحطاني، ٢٠٢٠، ص٦٤٠).

وتنطوي الخريطة البحثية على نظرة مستقبلية للتوجهات العامة التي يجب أن تتناولها الأبحاث العلمية في ضوء المستجدات المستقبلية، والاحتياجات المجتمعية؛ وبالتالي ليس

المقصود برسم خريطة بحثية داخل الأقسام العلمية هو تحديد حرية الباحثين في اختيار موضوع الدراسة، ولكنها تُعد دليلًا استرشاديًّا حول أهم الموضوعات التربوية التي يمكن معالجتها؛ من أجل تحقيق بحث علمي متميز ومبدع وخدمي، يحقق الأهداف الإنمائية لمجتمع الباحث، وتترك له مساحة كافية من الحرية في اختيار المجالات البحثية التي تتماشى مع ميوله الفكرية وتطلعاته العلمية (عبد العال، ٢٠١٦، ص ٣١٨؛ القحطاني، ٢٠٢٠، ص٦٤١).

وفي هذا الصدد يشير سيمون وزملاؤه (Simmons, P. E., et al., 2005) إلى ضرورة تطوير خريطة لأعمال البحوث التربوية، قائمة على الاحتياجات والأولويات، وتمكن الباحثين من تحديد ما يعرفون وما يحتاجون إلى معرفته، وكيف يمكن استخدام البحوث لإنشاء وتنفيذ السياسات التعليمية، بحيث تفضي إلى التطور العلمي والتقدمية والإبداعية، وتدفق البحوث العلمية.

ومن أهداف الخريطة البحثية: تحديد المجالات والقضايا التي تستحق الدراسة في كل تخصص علمي وميداني، ورصد أبرز المشكلات المهمة، وترتيبها وفق أولوياتها، لتوجيه طلاب الدراسات العليا إليها، ورصد أبرز التوجهات البحثية الحاضرة والمستقبلية، وتوجيه طلاب الماجستير والدكتوراه إليها، والعمل على تحقيق الأهداف البحثية للقسم العلمي (إسماعيل، ٢٠١٥، ص ١٤٨).

وتبرز أهمية الخريطة البحثية من خلال: التغلب على الهدر في الأبحاث العلمية، وتجنب العشوائية والارتجال في تناول الموضوع البحثي، وتجسير الفجوة بين البحث العلمي والمجتمع، وتوجيه البحوث نحو التميز من خلال: توضيح أهم المستجدات والمستحدثات التربوية التي تفرض نفسها على الساحة التربوية، مع التوجه نحو القضايا العميقة ذات الأولوية المجتمعية؛ بما يسهم في تحسين مستوى الأداء، وجودة الإنتاجية البحثية لعضو الهيئة التدريسية والباحثين الآخرين (القحطاني، ٢٠٢٠، ص٦٤٥).

وتُشير بعض الدراسات إلى أنه على الرغم من اتساع مجالات البحث في أصول التربية، ورغم تعدد البحوث والدراسات التي أجريت فيه، وتغطيتها لمعظم مجالاته، إلا أنّ دورها محدود نسبيًّا، ولم تقدم معرفة تربوية متطورة، ويرجع ذلك إلى العديد من المشكلات والمعوقات، والتي يمكن توضيح بعضها فيما يلي (أحمد، وعبد الله، والحنفي، ٢٠١٨، ص

١٧٩؛ توني، ٢٠١١، ص ص ٨٤، ٨٥):

- غياب الخرائط البحثية في معظم أقسام أصول التربية بكليات التربية المختلفة؛ مما يؤدي لإطالة فترة التسجيل للدرجات العلمية؛ وبالتالي فترة الحصول عليها، كما جعل الموضوعات المسجلة وكأنها في جزر منعزلة عن بعضها، إضافة إلى انشغال البحث التربوي بقضايا ومشكلات من صنع الباحثين، دون وجود ارتباط بواقع قضايا المجتمع ومجالاته التنموية.
- قلة توافر الإمكانات المادية والتقنية، وقلة كوادر البحث العلمي المؤهلة وفقًا لمستلزمات العصر، وضعف الإنفاق على البحث العلمي، وضعف التواصل بين مؤسسات البحث التربوي في مصر وفي مقدمتهم كليات التربية.
- عدم وجود سياسة واضحة المعالم للبحث التربوي في كثيرٍ من كليات التربية، وافتقار بعض الدراسات للأصالة والإبداع، وندرة استثمار نتائج البحوث التربوية في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع في نواحيه التنموية والتعليمية وغيرها.

هذا وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنّ غياب خريطة بحثية واضحة للبحوث التربوية في أصول التربية، أحد الأسباب الرئيسة في تناول الباحثين لقضايا وموضوعات قد لا ترتبط بقضايا المجتمع ومشروعاته التنموية، ومن هذه الدراسات (عزب، ٢٠١٣؛ لاشين، وإسماعيل، ٢٠١٤؛ خلف، ٢٠١٥؛ النوح، ٢٠١٥؛ عبد العال، ٢٠١٦؛ الهوساوي، ٢٠١٦؛ أحمد، وعبد الله، والحنفي، ٢٠١٨؛ الطاهر، وقطيط، ٢٠١٨؛ القحطاني، ٢٠٢٠؛ الموسى،٢٠٢٠).

وبمراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الخرائط البحثية، فإن ثمة دراسات عديدة في هذا المجال، ومن بينها: دراسة العزب (٢٠١٣)، والتي استطلعت آراء مجموعة من الأساتذة بقسم أصول التربية، وأقسام مختلفة، بخصوص المجالات الرئيسية في مجال أصول التربية، حيث استقرت آراء أغلبية الأساتذة أن من بين هذه المجالات: (تاريخ التربية - التربية والمجتمع - التربية الإسلامية - التخطيط التربوي والتنمية - والجودة والاعتماد والمؤشرات، واقتصاديات التعليم وغيرها.

كما هدفت دراسة أحمد وآخرون (٢٠١٨) إلى وضع رؤية مقترحة لتطوير مجال أصول التربية في ضوء بعض النماذج العالمية، وتوصلت إلى تصور مقترح لتأسيس مراكز التميز

البحثي وكراسي البحوث التربوية في مصر. واستهدفت دراسة السيد (٢٠٢٠) استقراء التوجهات العربية والأجنبية المعاصرة في البحث التربوي، وتحديد الأطر النظرية والتطبيقية لتصميم خريطة مقترحة للبحث التربوي في ضوء هذه التوجهات، وبعد استقراء أدبيات البحث المعنية بالتوجهات المعاصرة ذات العلاقة بموضوعات ومنهجيات البحث التربوي على المستويين العربي والعالمي، تم تصنيف هذه الأولويات إلى ٩ مجالات رئيسة و٩٣ مجالًا فرعيًا، وذلك حسب موضوعات التربية وليس حسب تخصصاتها، كما تم تحكيم الخريطة المقترحة من قبل ١٣ خبيرًا، كما استهدفت دراسة منج تيان وستيفان هوبر (٢٠٢٠) بحث تطور بحوث الإدارة والقيادة التربوية، من خلال تحديد سلاسل البحوث والقضايا الرئيسية ونطاقها، واعتمدت على تحليل المحتوى، من خلال مراجعة ٢٣٤٧ منشور بحثي من خمسة عشر دورية علمية تم نشرها من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٦، وتوصلت إلى وجود خمسة مجالات ومحاور أساسية للقضايا البحثية، وأنه يوجد تداخل وتكامل بين هذه المحاور، وهي: علاقة القيادة والإدارة المدرسية لكل من تعزيز تحصيل الطلاب، وفعالية المعلمين، وإدارة التغيير والمساءلة، والعدالة الاجتماعية، والتحسين المدرسي. بينما استهدفت دراسة الشاعر (٢٠٢٣) تحديد مبررات عدم التزام كليات الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية الحكومية والعامة والخاصة بقطاع غزة بخريطة بحثية، من خلال مقابلة مقننة مع عمداء الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية الستة الموجودة في غزة، وتوصلت إلى أن هناك غموض لدى معظم العمداء بماهية الخريطة البحثية وفوائدها، وأن الجامعات بحاجة إليها، حيث إنها فكرة جديدة، وأنها ستساهم في حل مشكلة فعلية تعاني منها عمادة الدراسات العليا والأقسام داخل الكليات، وأوصت بضرورة عمل خريطة بحثية في كل جامعة، وإنشاء مركز معلومات يربط جميع الجامعات بمعلومات حول الرسائل العلمية التي تمت مناقشتها لمنع التشابه.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة، يتضح أنها ركزت على استطلاع آراء أساتذة أصول التربية بخصوص المجالات الرئيسية في التخصص، كما حددت بعض الدراسات السابقة الاهتمامات البحثية في مجالات الإدارة، والتمريض، كما حاولت بعض الدراسات استقراء التوجهات العربية والأجنبية في تخصص أصول التربية، وتطور بحوث الإدارة

والقيادة التربوية، بينما لم تتناول الدراسات السابقة تحليل محتوى الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية في الجامعات المصرية، وتقييمها في ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في تخصص أصول التربية.

لذا تتلخص مشكلة البحث الحالي في ضرورة الكشف عن واقع الخرائط البحثية بقسم أصول التربية؛ للوقوف على مدى مواكبتها للاتجاهات الحديثة، وصولًا إلى خريطة بحثية مقترحة في تخصص أصول التربية على ضوء الاتجاهات الحديثة.

أسئلة البحث:

يحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما واقع الخرائط البحثية في تخصص أصول التربية بكليات التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما واقع التحليل الكمي للخرائط البحثية لأقسام أصول التربية في جامعات (حلوان- المنوفية- سوهاج) في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥م؟

٢- ما أبرز الاتجاهات الحديثة في تخصص أصول التربية؟

٣- ما تقييم الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية في جامعات (حلوان- المنوفية- سوهاج) في ضوء الاتجاهات الحديثة، في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥م؟

٤- ما الخريطة البحثية المقترحة في تخصص أصول التربية بكليات التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة؟

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى تحليل محتوى الخرائط البحثية لبعض أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية من خلال الوقوف على الموضوعات الرئيسة في تلك الخرائط، وتقييمها في ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في أصول التربية، وصولاً إلى خريطة بحثية مقترحة في تخصص أصول التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة.

أهمية البحث:

أ- الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية البحث الحالي في الحاجة إلى تطوير البحث التربوي بصفة عامة، ومجال

أصول التربية بصفة خاصة، للمساهمة في تشخيص واقع الخرائط البحثية في مجال أصول التربية، وتوضيح الأهمية النظرية للخرائط البحثية، ودورها في تطوير البحث التربوي، ومداخل إعداد الخرائط البحثية، والتي تحد من العشوائية أو التكرار عند اختيار الموضوعات البحثية، وكذا التعرف على أبرز الاتجاهات الحديثة للبحث في تخصص أصول التربية.

ب- الأهمية التطبيقية:

وتتمثل في إمكانية الإفادة من الخريطة البحثية المقترحة في تطوير الخرائط البحثية في تخصص أصول التربية، وصولًا إلى خرائط بحثية أكثر ارتباطًا بالاحتياجات المجتمعية، ومواكبة للاتجاهات الحديثة للبحث في تخصص أصول التربية، من خلال التعرف على التوجهات البحثية المستقبلية في تخصص أصول التربية، مما قد يفيد طلاب الدراسات العليا في هذا التخصص للاسترشاد بالخريطة البحثية المقترحة في اختيار موضوعاتهم البحثية، وكذا أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية، بما يتناسب مع الأولويات البحثية لكل جامعة.

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته للبحث الحالي ولرصد واقع الخرائط البحثية لعينة من الخرائط البحثية في تخصص أصول التربية في الفترة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وكذا رصد أبرز الاتجاهات والقضايا البحثية في تخصص أصول التربية. وتتحدد خطوات المنهج الوصفي في تحديد الموقف المشكل وهو الخرائط البحثية في تخصص أصول التربية، ووضع التساؤلات الأساسية حولها، وصولاً إلى خريطة بحثية مقترحة في تخصص أصول التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة. فالمنهج الوصفي لا يقتصر على جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتبويبها، وإنما يمضي إلى تحليلها وتفسيرها، وغالبًا ما يقترن الوصف بالتحليل الفلسفي والمقارنة والتقويم أو الحكم، ثم تنظم هذه المعلومات والبيانات وتحلل وتفسر للوصول إلى استنتاجات ذات مغزى ومعنى لحل المشكلة وضبطها (السيد، ٢٠١٣).

والأسلوب الشائع لتحليل المحتوى، أيًّا كان هدفه، أو مستواه، يتمثل في إيجاد عدد من الفئات التصنيفية التي إما أن تكون محددة في دراسات مماثلة، أو يقوم الباحث نفسه

بإيجادها وتحديدها، ومن ثمّ القيام باستعراض النصّ وتحليله في ضوء تلك الفئات ودرجة التكرار في حالة كل منها. وقد اعتمد البحث على أسلوب تحليل محتوى وثائق مكتوبة على هيئة خرائط بحثية، والتي تحتوي على موضوعات يمكن تصنيفها إلى عدد من البنود، كما أنها تتوزع وفق فترة زمنية محددة، وهي الفترة الزمنية التي تشملها الخرائط البحثية (عبد الحميد، ١٩٨٣، ص١٢٠).

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: تحليل محتوى الخرائط البحثية في تخصص أصول التربية بكليات التربية بجامعات (حلوان- المنوفية - سوهاج).
- الحدود المكانية: كليات التربية بالجامعات المصرية.
- الحدود الزمانية: الخرائط البحثية في تخصص أصول التربية، والتي تشمل الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥.

مصطلحات البحث:

الخريطة البحثية:

تعرف بأنها: "تصور للقضايا والموضوعات المراد بحثها، موزعة على مجالاتها المختلفة، والتي يتوجب القيام بها مرتبة حسب الأولوية، في ضوء الاحتياجات التربوية وخطط التنمية المجتمعية" (العلياني،٢٠١٦، ص١٤٤).

وتعرف بأنها: "تصور مستقبلي وخطة منهجية توجه البحث العلمي التربوي في مجال معين، وتمكن الباحثين من تعرف المجالات والقضايا ذات الأولوية التي تستحق الاهتمام وتخدم المجتمع في ضوء توجهات وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة" (الطاهر وقطيط، ٢٠١٨، ص٤٠).

كما تعرف الخريطة البحثية بأنها: "تصور مستقبلي لأولويات البحث التربوي، يتم فيه ترتيب الموضوعات والقضايا التي تحتاج إلى تركيز من المتخصصين، بما يمنع التكرار والازدواجية، ومحاولة التوصل إلى عدد متكامل من البحوث، وذلك في ضوء الدراسات السابقة، والمشكلات الحالية، وتصورات المتخصصين المتوقعة" (المحمودي، ٢٠١٣، ص١٢).

ويمكن تعريف الخريطة البحثية إجرائيًا بأنها: مخطط نظري يتضمن المجالات والقضايا والموضوعات ذات الأولوية البحثية في مجال أصول التربية، والتي تتحدد في ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في تخصص أصول التربية.

أصول:

الأصل في اللغة: أساس كل شيء، وأصول الأشياء هي أسسها وقواعدها (راجح، ٢٠٠٢، ص٧).

والأصول اصطلاحًا تعني: "مجموعة من الأسس والقواعد التي تبنى عليها العلوم في التخصصات المختلفة"(علي، ٢٠٠٣، ص١٣١).

ويقصد بالأصول إجرائيًا: الأسس والقواعد التي تقوم عليها العلوم ومن بينها التربية.

أصول التربية

هو مجال واسع من الدراسة التعليمية التي تستمد طابعها وأساليبها من عدد من التخصصات الأكاديمية، ومجموعات من التخصصات، بما في ذلك: التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدين والعلوم السياسية والاقتصاد وعلم النفس وغيرها (Tozer, 1993, P.3).

ويرى علي (١٩٨٥، ص٨) أن أصول التربية مجال لدراسة أثر (النتائج) العلمية التي وصل إليها العلماء في فرع علمي معين على الظاهرة التربوية، والعكس صحيح أيضًا، وبالتالي يكون الأقرب إلى الصواب هو أن أصول التربية هو مجال لدراسة عملية التفاعل وآثارها بين الظاهرة التربوية والعوامل المؤثرة المنتمية إلى فرع من الفروع العلمية.

وأصول التربية هي: القواعد التي يتوصل بها إلى بناء العملية التعليمية، وموضوعه؛ المصادر التي تمثل القاعدة التي تبنى عليها الأفعال التعليمية والتي تملك توجيه العملية التعليمية والتخطيط لها (الصفدي ١٩٩٢، ص٧). وهو: "ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الأصول أو الأسس التي يبنى عليها تطبيق تربوي سليم، ثم إنها الدراسة التي تهدف إلى تزويد الطالب أو الدراس بمجموعة من النظريات والحقائق والقوانين التي توجه العمل التربوي التطبيقي، ومصادر هذه النظريات والقوانين، قد تكون الفلسفات المختلفة، أو الأديان، أو القيم الاجتماعية، أو نتائج التجريب في علم النفس والاجتماع وغيرها من فروع المعرفة المختلفة"(مطاوع، ١٩٩٥، ص١٨).

وتعرف أصول التربية بوصفها؛ القواعد، والأسس، والمبادئ، والنظريات، والمسلمات، والافتراضات والحقائق التي يقوم عليها أي نظام تربوي، أو هي الجذور والمنابع التي تنبثق منها الأفكار والنظريات والممارسات التربوية، فدراسة أصول التربية هي دراسة معمقة للأسس المختلفة التي يقوم عليها التطبيق في مجال التربية؛ إذ إنها تمكن الدارسين من فهم معمق لطبيعة العملية التربوية، وتفهم مختلف جوانبها وأبعادها، كما أنها تزود المعلمين في المستقبل بطاقة فكرية نقدية تجعلهم أكثر قدرة وفعالية على تطبيق الأفكار والنظريات في الواقع التربوي(وطفة، ٢٠١١، ص ص١٧، ١٨). وتهتم أصول التربية بالقواعد والمبادئ والأسس والحقائق والمسلمات التي يقوم عليها النظام التربوي فكريًا، وتوجه تطبيقاته وعملياته ميدانيًا (الكندري، ٢٠٠٨، ص٢٧).

ويمكن تعريف أصول التربية إجرائيًا بوصفها؛ فرع من فروع البحث التربوي بكليات التربية، يركز على دراسة العملية التربوية والتعليمية من زاويا متعددة؛ تاريخية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية، أو غيرها، والدراسة المعمقة للوظائف والعلاقات التي تربط التربية بجوانب المجتمع الأخرى.

الاتجاهات الحديثة:

يقصد بالاتجاهات الحديثة في مجال التربية: "الدلالة على التيارات السائدة للتطور، وتتحدد بالممارسات التربوية للدول الكبرى والمتقدمة، باعتبارها ثقلًا في مجال السياسة العالمية وتأثيرها القوي في مجريات الأمور في العالم" (مرسي، ١٩٩٣، ص ٢٨).

كما تعرف بأنها: "المعالم التي خرجت إلى الوجود وتتسم بالحداثة، وتعني مجموعة الأفكار الرائدة التي تكوّن –في مجملها- تيارًا أو اتجاهًا بصرف النظر عن خبرة دولة بعينها، وتؤثر في حركة التعليم، حاضره ومستقبله (حامد، ٢٠٠٥، ص١٠).

وعليه، يقصد بالاتجاهات الحديثة في البحث التربوي أنها: مجالات وقضايا البحث في المجالات التربوية في الدول المتقدمة في المجال التربوي والتعليمي، والتي تستشرفها التخصصات البحثية التربوية المختلفة بالدراسة والتحليل، ومن بينها تخصص أصول التربية.

المحور الأول: تحليل محتوى الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية في كليات التربية بجامعات (سوهاج - المنوفية- حلوان) في الفترة من ٢٠٢١م – ٢٠٢٥م:

يعد مدخل إعداد الخرائط البحثية من بين المداخل المناسبة لتوجيه مسارات البحوث والدراسات الحديثة في المجال مستقبلًا، كما أنها تساعد الباحثين في اختيار الموضوعات الأجدر بالبحث والدراسة، وأكثر ارتباطًا بواقع العملية التعليمية، وتعمل على حل المشكلات التعليمية. كما يستهدف تصميم الخرائط البحثية مساعدة طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس على تجنب بعض الإشكاليات والانتقادات الموجهة للرسائل الجامعية وللبحوث العلمية، كما أنها تساهم في تحديد وتحليل المسار التاريخي للمجال، والنقلات النوعية في التخصص، من خلال الاطلاع على الأدبيات ومراجعتها، إضافة إلى أنها تفيد في تحديد التوجهات البحثية البارزة، واستخلاص التوجهات المستقبلية في المجال البحثي (الشاعر، ٢٠٢٣، ص٨١).

وتساعد الخريطة البحثية في مواجهة التحديات المعرفية والفكرية والاجتماعية والتكنولوجية والرقمية التي تواجه المجتمع والنظم التعليمية والبحثية، فتوجه الرؤية المستقبلية للبحوث، وتتيح الفرص للتعاون البحثي بين التخصصات البحثية والباحثين (العاني، والزدجالية، ٢٠١٨، ص٣٣٧).

وأشارت دراسة أحمد (٢٠٢٣، ص٣٤٥) إلى أن المداخل المنهجية لإعداد الخرائط البحثية، تمثل في الآتي:

١. المدخل الأول: رصد وتحليل واقع البحوث والدراسات السابقة: يتجه هذا المدخل إلى تحديد المجالات والأولويات البحثية في ضوء رصد وتحليل واقع البحوث المنجزة في التخصص خلال فترة زمنية محددة، ثم بناء الخريطة البحثية في ضوء احتياجات التخصص البحثية الحالية والمستقبلية.
٢. المدخل الثاني: احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية: اتخذت بعض البحوث والدراسات من الاحتياجات المجتمعية والقضايا التنموية مدخلًا لبناء وإعداد الخريطة البحثية في المجالات والتخصصات التربوية المختلفة؛ لتوجيه الباحثين لاختيار وإنتاج بحوث تخدم متطلبات التنمية وتلبي الاحتياجات المجتمعية.
٣. المدخل الثالث: الاتجاهات المعاصرة في التخصص واحتياجاته البحثية: اتجهت بعض البحوث والدراسات إلى رصد وتحليل التوجهات البحثية المعاصرة، كمدخل لبناء الخريطة البحثية، من خلال استعراض تلك التوجهات من تحليل الدراسات

والأدبيات والبحوث المنشورة، وتوجيه اهتمام الباحثين لربط هذه الاتجاهات ببحوثهم وإنتاجهم العلمي للتوافق مع ما يدور من أفكار وقضايا وموضوعات بحثية مرتبطة بالتخصص.

٤. المدخل الرابع: استطلاع آراء الخبراء المتخصصين: ويهتم هذا المدخل باستطلاع رأي الخبراء المتخصصين في المجال، ومدى التوافق بينهم حول تحديد وترتيب مجالات وأولويات بحوث التخصص من خلال أساليب التنبؤ والاستشراف والدراسات المستقبلية، وصولًا إلى اتفاق وإجماع حول المجالات والأولويات البحثية.

وتجدر الإشارة إلى أن البحث الحالي يجمع في منهجية إعداد الخريطة البحثية إلى رصد وتحليل واقع المجالات والموضوعات البحثية ذات الأولوية والتي تناولتها الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية، في جامعات (حلوان- المنوفية - سوهاج) في الفترة ما بين (٢٠٢٠-٢٠٢٥) من خلال تحليل محتوى تلك الخرائط البحثية والمنشورة عبر المواقع الإلكتروني لأقسام أصول التربية المذكورة. وتقييمها في ضوء الاتجاهات الحديثة في تخصص أصول التربية.

وفيما يلي عرض للموضوعات التي تضمنتها الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية بكليات التربية في جامعات (سوهاج، وحلوان، والمنوفية)، في الفترة من ٢٠٢١م إلى ٢٠٢٥م:

جدول (١)

تحليل محتوى موضوعات الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية بكليات التربية في جامعات (سوهاج – المنوفية - حلوان) في الفترة من ٢٠٢١م إلى ٢٠٢٥م

القسم / فئات التحليل (الموضوع)	الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة سوهاج	الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية	الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة حلوان
الأصول الفلسفية	- فلسفة التقييم التربوي - الفلسفات المعاصرة - أعلام الفكر التربوي - القيم في ضوء متغيرات	- تنمية العقل في المؤسسات التعليمية. - القيم في برامج	- الفكر التربوي وتطبيقاته. - نظريات الحداثة وما بعدها.

	العصر. - فلسفة التميز ومتطلبات تحقيقه. - فلسفة المعلم التربوية.	إعداد المعلم - صورة المعلم المثالي في المدارس المصرية. - تصورات المعلمين والطلاب للبيئة الصفية.	- المذاهب والاتجاهات والأيديولوجيات التربوية. - فلسفة تعليم الكبار.
الأصول الاجتماعية والثقافية	- عمالة طلاب الجامعة والعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيها. - دور التربية تجاه القضايا المجتمعية: الحريات، والتعايش، والمواطنة، والهوية الثقافية، والتعددية. - المشاركة المجتمعية في التعليم. - الآثار التربوية لشبكات التواصل الاجتماعي. - الضبط الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة. - دور التربية تجاه مهددات الأمن القومي. - التصدي للسلوك المنحرف. - تنمية ثقافة العمل التطوعي - التربية ومجتمع المعرفة.	- دور التربية في تنمية ثقافة التسامح وقبول الآخر. - دور التعليم في تعزيز ثقافة الإبداع. - الاتجاهات الحديثة في مواجهة ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات. - الديناميات الاجتماعية للعنف المدرسي. - دور مؤسسات المجتمع في تطوير التعليم - العائد الاجتماعي للتعليم.	- قضايا المجتمع عالميًّا وإقليميًّا ومحليًا (القرى النائية، والنجوع، والعشوائيات، والمناطق الحدودية).
الأصول التاريخية	- تاريخ التعليم في مصر: حقب تاريخية وأعلام. - مصادر دراسة تاريخ التعليم: الوثائق - الصحافة- الأدب.		تاريخ التربية (مناهجه- مدارسه- عصوره).

الأصول السياسية		البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية في مصر.	
اقتصاديات التعليم	- اقتصاديات المعرفة. - الهدر والفاقد التعليمي. - الكفاية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية. - العائد الاقتصادي من التعليم. - الأبعاد الاقتصادية لخصخصة التعليم الجامعي.	- تحليل فاعلية الكلفة في نظام التعليم المفتوح وإدارة الامتحانات بالجامعات المصرية. - التخطيط للإصلاح المدرسي في ضوء مدخل القيمة المضافة. - اقتصاديات التعليم الإلكتروني.	اقتصاديات التعليم (تخطيطه- سياساته- برامجه).
التعليم الجامعي وتطويره	- صعوبات مؤسسات التعليم الجامعي في مواجهة الأزمات التعليمية باستخدام الدراسات الاثنوجرافية. - متطلبات إنشاء برامج التعليم المفتوح. - التخطيط الاستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العام والجامعي وتحقيق التميز.	- التخطيط لإعداد طلاب الجامعة لمهن ووظائف المستقبل. - دور الجامعة في تنمية الجانب الخلقي لدى طلابها. - دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلابها. - ربط التعليم بالعمل. - تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات المصرية. - الحرية الأكاديمية. - المخالفات الطلابية	

		والأمانة الأكاديمية للطلاب في التعليم العالي. - الإنتاجية الأكاديمية لعضوات هيئة التدريس في الجامعات المصرية.	
التعليم قبل الجامعي	- توظيف بحوث الفعل في المجال التربوي. - صعوبات مؤسسات التعليم العام في مواجهة الأزمات التعليمية باستخدام الدراسات الاثنوجرافية. - المتطلبات التربوية لمجتمعات التعلم المهنية.	- دور المدرسة في تنمية ثقافة المعلوماتية لدى طلابها. - أنماط المعلمين في البيئة الصفية. - استراتيجيات إدارة البيئة الصفية. - السلطة لدى المعلمين في البيئة الصفية.	
إعداد المعلم وتنميته مهنيًا.	- الإعداد المهني للمعلم باستخدام التعليم الإلكتروني.	- دور البحوث الإجرائية في التنمية المهنية للمعلمين. - المعرفة البيداغوجية للمعلم. - تقييم برامج الإعداد في كليات التربية. - المسؤولية الخلقية للمعلمين - الرعاية الصحية للمعلم.	- نظريات التنمية المهنية. - قضايا المعلم أثناء الإعداد والخدمة.

الجودة والاعتماد التربوي	- معايير ومؤشرات الجودة غير المنظورة للتعليم وعلاقتها بالفاعلية التعليمية. - الجودة والاعتماد الأكاديمي. - المحاسبية في المجال التعليمي.	- الاعتماد المهني لبرامج إعداد المعلم.	معايير الجودة والاعتماد.
التعليم الإلكتروني والرقمي	- التربية والعالم الرقمي. - مجتمعات التعلم الافتراضية.	- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التربية. - دور التربية في مواجهة حروب الجيل الرابع والخامس- متطلبات التحول الرقمي للجامعات.	
التنمية المستدامة		- الاتجاهات الحديثة في ربط التعليم بالعمل.	- التنمية المستمرة - تعليم الكبار والتنمية البشرية المتواصلة (الفلسفة والأصول- مشكلات الميدان- اتجاهات التطوير). - فلسفة التربية المستمرة وأصولها (المبادئ والمنطلقات). - دراسات المستقبل. - الإنماء التربوي.
البحث		- التوسع في	

العلمي ومناهج البحث		استخدام البحوث الكيفية في البحوث التربوية. - ربط البحث التربوي بالسياسات التعليمية في مصر. - الاتجاهات الحديثة في ربط البحث التربوي بالسياسات التعليمية في مصر.	
التربية الإسلامية	- الأوضاع التعليمية للأقليات المسلمة. - التربية الإسلامية والقضايا المعاصرة. - الفكر التربوي الإسلامي. - الدراسة النقدية للتراث التربوي الإسلامي.		

ويتضح من الجدول السابق: تنوع الموضوعات والقضايا البحثية التي تناولتها الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية بكليات التربية في جامعات (سوهاج- المنوفية- حلوان). حيث اشتملت على موضوعات فلسفية واجتماعية، وثقافية، وتاريخية، وموضوعات أخرى تضمنت اقتصاديات التعليم، والتعليم الجامعي وقبل الجامعي، وإعداد المعلم وتنميته مهنيًّا، والجودة والاعتماد التربوي، والتعليم الإلكتروني والرقمي، وموضوعات التنمية المستدامة والبحث العلمي ومناهجه.

وفيما يلي عرض التكرارات والنسب المئوية للموضوعات التي تضمنتها الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية بكليات (التربية جامعة سوهاج- التربية جامعة المنوفية- التربية جامعة حلوان) طبقًا للخرائط البحثية لتلك الأقسام في الفترة من ٢٠٢١م إلى ٢٠٢٥م:

جدول (٢) التكرارات والنسب المئوية لموضوعات الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية

في الفترة من ٢٠٢١ -٢٠٢٥

م	الموضوع	الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة سوهاج		الترتيب	الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية		الترتيب	الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة حلوان		الترتيب
		ك	%		ك	%		ك	%	
١	الأصول الفلسفية	٦	١٥,٣٨	٢	٤	١٠,٢٦	٤	٤	٢٦,٦٦	٢
٢	الأصول الاجتماعية والثقافية	٩	٢٣,٧	١	٦	١٥,٣٨	٢	١	٦,٦٧	٤
٣	الأصول التاريخية	٣	٧,٧	٥	-	-	-	١	٦,٦٧	٤
٤	الأصول السياسية	-	-	-	١	٢,٥٧	٦	-	-	-
٥	اقتصاديات التعليم	٥	١٢,٨٢	٣	٣	٧,٦٩	٥	١	٦,٦٧	٤
٦	التعليم الجامعي وتطويره	٣	٧,٧	٥	٨	٢٠,٥٠	١	-	-	-
٧	التعليم قبل الجامعي	٣	٧,٧	٥	٤	١٠,٢٦	٤	-	-	-
٨	إعداد المعلم وتنميته مهنيًا	١	٢,٥٦	٧	٥	١٢,٨٢	٣	٢	١٣,٣٣	٣
٩	الجودة والاعتماد التربوي	٣	٧,٧	٥	١	٢,٥٧	٦	١	٦,٦٧	٤
١٠	التعليم الإلكتروني والرقمي	٢	٥,١٢	٦	٣	٧,٦٩	٥	-	-	-
١١	التنمية المستدامة	-	-	-	١	٢,٥٧	٦	٥	٣٣,٣٣	١
١٢	البحث العلمي ومناهج البحث	-	-	-	٣	٧,٦٩	٥	-	-	-
١٣	التربية الإسلامية	٤	١٠,٢٥	٤	-	-	-	-	-	-
الإجمالي		٣٩	١٠٠٪		٣٩	١٠٠٪		١٥	١٠٠٪	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

بالنسبة للخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة سوهاج: جاءت موضوعات الأصول الاجتماعية والثقافية في المرتبة الأولى، بنسبة بلغت (٢٣,٧٪) من إجمالي موضوعات الخريطة البحثية للقسم، وتلتها موضوعات الأصول الفلسفية، بينما جاءت

موضوعات اقتصاديات التعليم في المرتبة الثالثة، وموضوعات التربية الإسلامية في المرتبة الرابعة، كما جاءت موضوعات: الأصول التاريخية، والتعليم الجامعي وتطويره، والتعليم قبل الجامعي، والجودة والاعتماد التربوي في المرتبة الخامسة، وموضوعات التعليم الإلكتروني والرقمي في المرتبة السادسة، بنسبة بلغت ٥,١٢٪، وأخيرًا جاءت موضوعات إعداد المعلم وتنميته مهنيًّا في المرتبة السابعة والأخيرة، بنسبة ٢,٥٦٪. بينما لم تتضمن الخريطة البحثية موضوعات: الأصول السياسية، والتنمية المستدامة، والبحث العلمي، ومناهجه.

وفيما يتعلق بالخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية: جاءت موضوعات التعليم الجامعي وتطويره في المرتبة الأولى، بنسبة بلغت ٢٠,٥٠٪، وفي المرتبة الثانية، موضوعات الأصول الاجتماعية والثقافية بنسبة ١٥,٣٨٪، وفي المرتبة الثالثة، موضوعات إعداد المعلم وتنميته مهنيًّا، بنسبة ١٢,٨٢٪، بينما جاءت في المرتبة الرابعة موضوعات الأصول الفلسفية، والتعليم قبل الجامعي، وفي المرتبة الخامسة موضوعات اقتصاديات التعليم، بنسبة بلغت ٧,٦٩٪، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت موضوعات الأصول السياسية، والجودة والاعتماد التربوي، والتنمية المستدامة، بنسبة ٢,٥٧٪. بينما لم تتناول الخريطة البحثية موضوعات الأصول التاريخية، والتربية الإسلامية.

وبالنظر إلى الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة حلوان: جاءت موضوعات التنمية المستدامة في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,٣٪، بينما جاءت موضوعات الأصول الفلسفية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٦,٦٦٪، وجاءت موضوعات إعداد المعلم وتنميته مهنيًّا في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٣٣٪، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة موضوعات اقتصاديات التعليم بنسبة ٦,٦٧٪. بينما لم تتطرق الخريطة البحثية لموضوعات: الأصول السياسية، والتعليم الجامعي وتطويره، والتعليم الإلكتروني والرقمي، والبحث العلمي ومناهج البحث، وكذا موضوعات التربية الإسلامية.

وباستقراء الخرائط البحثية للأقسام الثلاثة؛ يتضح تباين المجالات البحثية ذات الأولوية في كل قسم منها، إذْ جاءت موضوعات الأصول الاجتماعية والثقافية على رأس أولويات الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة سوهاج، وفي هذا الإطار عقدت

جامعة سوهاج بروتوكولات تعاون في مجالات مختلفة، منها: بروتوكول تعاون بين جامعة سوهاج ووزارة الثقافة، وبينها وبين بعض الجمعيات الخيرية، وبين الجامعة والهيئة العامة لتعليم الكبار، وصندوق مكافحة الإدمان، ومؤسسة أخبار اليوم، وبينها وبين عدد من الجامعات على المستوى الدولي؛ مما يعكس اهتمام الجامعة بالقضايا الثقافية والمجتمعية(الموقع الإلكتروني لجامعة سوهاج، ٢٠٢١/١٠/٥). بينما احتلت قضايا التعليم الجامعي وتطويره، أولويات الموضوعات البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية، وربما كان بروتوكول التعاون بين جامعة المنوفية وشركة (ويف Wave) لتسويق الدورات التدريبية والبرامج التي يُقدمها مركز الخدمة العامة بالجامعة، انعكاسًا لاهتمام الجامعة بالتدريب والتطوير الجامعي (جريدة أخبار اليوم، ١٠ يونيو، ٢٠٢١). كما جاءت التنمية المستدامة على رأس أولويات الموضوعات البحثية لقسم أصول التربية جامعة حلوان؛ يأتي هذا في إطار توقيع كلية التربية بروتوكول تعاون مع مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة في ظلّ اهتمام الجامعة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات لتطوير العملية التعليمية وتحقيقًا للاستفادة القصوى منها وفقًا لخطة التنمية المستدامة للمُعلمين (جريدة اليوم السابع، ١٥ يونيو، ٢٠٢١).

المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة للبحث في أصول التربية:

تُمثل معرفة الاتجاهات الحديثة أهمية كبيرة لتطوير أي مجال؛ حيث إنّها تعبر عن الأفكار الرائدة للخبراء والمتخصصين في المجال، والممارسات المتميزة لدى الجامعات المتقدمة، والسياسة العالمية السائدة في هذه الجامعات، والتي ينبغي على جامعاتنا التوجه إليها في خططها وبرامجها، والأخذ بها في واقعها وممارساتها؛ ومن ثمّ كان التعرف على الاتجاهات الحديثة في مجال أصول التربية ضرورة حيوية لتطويره من ناحية، ومسايرة هذه الاتجاهات من ناحية أخرى.

وهي اتجاهات – شأنها شأن الظواهر التربوية – مُعقدة ومتباينة ومتداخلة فيما بينها، وهي تمثل تحديًا أمام المؤسسات التربوية، ولا يمكن إغفالها أو التنكر لها، لذا تبدو الحاجة مُلحة إلى الوقوف على الاتجاهات الحديثة في تخصص أصول التربية مسايرة لتلك الاتجاهات من ناحية، والإسهام في دراسة الواقع ومشكلاته ودراسة النظام التعليمي لرفع كفاءته، وزيادة فعاليته من ناحية أخرى.

وبمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وبحوث أصول التربية في المجلات التربوية ذات التصنيف الدولي، وباستقراء عناوين رسائل الماجستير والدكتوراه في بعض تخصصات أصول التربية بالجامعات المصرية، والتي نوقشت في الفترة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢٥، أمكن للباحث استخلاص أبرز الاتجاهات الحديثة للبحث في أصول التربية، وهي كالتالي:

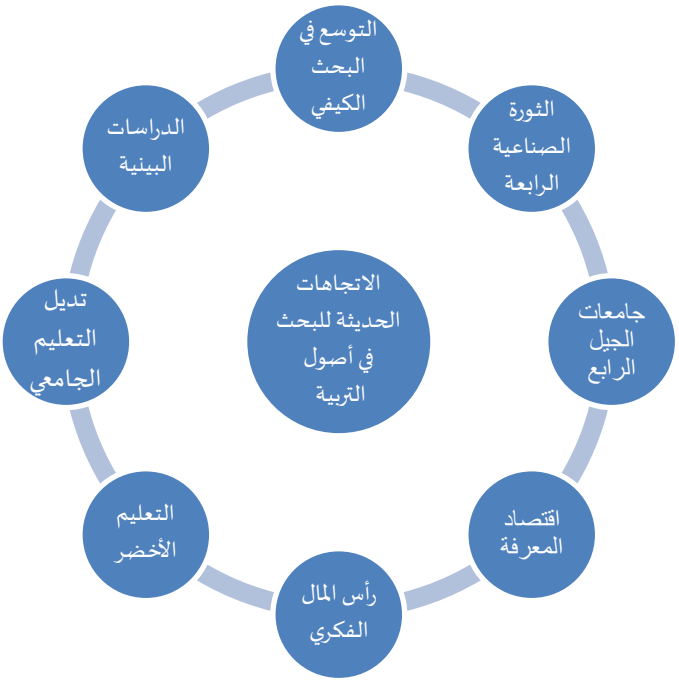

شكل (١) الاتجاهات الحديثة للبحث في أصول التربية (من إعداد الباحث)

١- التوسع في البحث الكيفي في العلوم التربوية Qualitative research:

يعيش البحث التربوي أزمة تكاد تفقده دوره ووظيفته، وتتجلى تلك الأزمة، من وجهة نظر العديد من المشتغلين بالعلم التربوي، في نموذج المنهج العلمي السائد في البحوث التربوية، والبعض الآخر يرجعها إلى أزمة التفكير الأيديولوجي الممثل للمنحى الاجتماعي بالبحث التربوي، ويرى البعض الثالث أنها أزمة في المنهج والمنحى معًا، ويؤكد فريق رابع أن الأزمة متجلية بشكل واضح في طغيان المدخل الكمي على المدخل الكيفي. وقد أدى هذا الصراع الطويل إلى السعي نحو بناء منهج تكاملي بين المدخل الكمي والمدخل الكيفي، حيث إنّ البحث التربوي بحاجة إلى كِلا النوعين من أساليب البحث والتحليل؛ ضمانًا

للسير نحو الوضوح والفهم، ونحو التدقيق والضبط، فكل ظاهرة أو عملية اجتماعية وتربوية لها أبعاد كمية وأبعاد كيفية، شريطة أن يدرك الباحث ويتدرب تدريبًا جادًّا على كيفية وحدود استخدام كل أسلوب من الأساليب (بدران، ٢٠٠٥، ص ٦، ٧).

ويستند البحث الكمّي إلى الفلسفة الوضعية، وهو معتقد مُفاده أننا نعيش في واقع اجتماعي مستقر ومتجانس ومتسق نسبيًّا، ويعتمد على أنماط أو نظم محددة سلفًا، بما يسمح لنا بقياسه وفهمه، وعمل تعميمات بشأنه، والتنبؤ بالأحداث اعتمادًا على ذلك القياس (Giddings & Grant, 2009, p.123). وتفترض الفلسفة الوضعية وجود حقائق اجتماعية ذات واقع موضوعي متفرد منفصل عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، كما أن التفسيرات وفقًا لهذه الفلسفة استنباطية Deductive (Newman et al., 1998, P. 9).

ومع بداية القرن العشرين، ظهرت صيغ فلسفية رصينة أطلق عليها فلسفات ما بعد الوضعية وتشمل: النظرية النقدية، والبنائية الاجتماعية، والتفسيرية، والظاهراتية، والتحليلية، والتفاعلية الرمزية، والتي ترى أن الظاهرة التربوية تختلف اختلافًا جذريًّا عن الظاهرة الطبيعية؛ لتأثرها بالعوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية؛ لذا ينبغي معالجتها بمداخل بحثية تتناسب مع طبيعتها (Meriam, S. B., 2019, P. 28).

وترتبط جذور البحث الكيفي بالنموذج البنائي وبمبادئ الفلسفة الطبيعية الظاهراتية Naturalistic-phenomenological، والتي تفترض أن الواقع متعدد، ويتم بناؤه اجتماعيًّا (Cohen et al., 2007, pp.22-23)؛ وبالتالي لكي نفهم سلوك شخصٍ ما، فإنه يجب رؤية الأشياء من وجهة نظر هذا الشخص (Bryman, 2012, p.30).

وينظر البحث الكيفي Qualitative Research إلى الفكر والسلوك البشري في سياق اجتماعي ويغطي مجموعة واسعة من الظواهر؛ من أجل فهمها ودراستها بدقة (Lichman, 2013, p.4)، وهو وسيلة لاستكشاف وفهم المعنى الذي ينسبه الأفراد، أو الجماعات إلى مشكلة اجتماعية، أو إنسانية(Creswell, 2014, p.295) ويعتمد على جمع وتفسير وتحليل بيانات حكائية Narrative وبصرية Visual، مصدرها دراسات الحالة، والدراسات الميدانية، ودراسة الوثائق، والمقابلات، والملاحظات، والأسئلة المفتوحة (Newman et al.,1998)؛ وذلك بغرض فهم ظاهرة ما موضع اهتمام الباحث،

وبمنظور أوسع؛ استكشاف الخبـرات والتجارب البشرية؛ من أجل فهم الأسباب الكامنة وراء السلـوك والمعاني في تـلك التجـارب (Fusch et al., 2018, p.20). وهـو ذلـك النـوع مـن البحـوث الـذي يكتشـف خبـرات النـاس (Silverman, 2020: P.3). ويدرس الظواهر في وضعها الطبيعي، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات بكثير من التفاصيل لوصف وتفسير المشكلة المعروضة (Creswell, 2009, p. 104).

وهناك العديد من الأسباب للقيام بالبحث الكيفي، منها: قناعة الباحث المعتمدة على الخبرة الشخصية، كما أن بعض الباحثين ينتمون إلى تخصصات علمية مثل علم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، أو يلتزمون بتوجهات فلسفية معينة، مثل: الظاهراتية (الفينومينولوجيا)، وهي جميعها تؤيد تقليديًّا استخدام الطرق الكيفية في جمع البيانات وتحليلها، تلك التي أدت إلى التوصل إلى نتائج مُرضية، وهناك سبب آخر يتمثل في طبيعة المشكلة قيد الدراسة، فبعض الدراسات تتناسب طبيعيًّا مع أنواع البحوث الكيفية، كمحاولة اكتشاف طبيعة تجارب الأشخاص مع ظواهر، مثل: المرض والديانة والإدمان(ستراوس، وكوربين، ١٩٩٩، ص ٢٠، ٢١). وهكذا تشير البحوث الكيفية إلى المعاني والمفاهيم، والخصائص، والاستعارات، والرموز، وأوصاف الأشياء، بينما تشير البحوث الكمّية إلى عدد ومقاييس الأشياء (Berg, et al., 2012, P. 3).

ومع بروز اتجاه نقدي قوي تجاه المناهج الكمّية، إلا إن أصحاب الاتجاه الكمّي في العلوم الاجتماعية استمروا في استخدامه، بدعوى أن العلمية والموضوعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المناهج الكمية. ثمّ برزت عدة اتجاهات في المنهجية لدى عدد من العلماء، تدعو لاستخدام التعددية المنهجية والبُعد عن الصرامة المنهجية (الحربي، ٢٠٢١، ص٥٤٠).

ويعلو الصخب على الساحة التربوية فيما يخص هذين المدخلين (الكمي والكيفي)؛ فتكثر الندوات وتتشكل الهيئات، وتنشأ المجلات، ومن أمثلة الهيئات المعنية بهذا الأمر، الجمعية الأمريكية للبحث التربوي The American Educational Research Association، ومن أمثلة المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة في البحث الكيفي: المعهد الدولي لمنهجية البحث النوعي بجامعة ألبرتا الكندية، The University of Alberta, Canada، الذي يصدر المجلة الدولية للأساليب الكيفية. ومركز البحوث النوعية بكلية

العلوم الصحية والاجتماعية جامعة بورنموث البريطانية، Center for Qualitative Research, Faculty of Health & Social Sciences, Bournemouth University، ومركز البحوث التفسيرية والنوعية (CIQR) بجامعة دوكين الأمريكية Center for Interpretive and Qualitative Research, Duquesne University, USA، والذي يهدف إلى تطوير واستكشاف منهجية البحوث النوعية وتطبيقاتها العملية. ومن أمثلة الجمعيات والروابط العلمية المتخصصة في البحث النوعي: رابطة البحث النوعي (ملبورن استراليا)، والتي تهتم بالبحث النوعي وتعقد له مؤتمرًا سنويًّا، ولها إصداراتها الخاصة بالبحوث النوعية والتي تشمل الأساليب الإبداعية للبحوث النوعية، وجمعية البحث النوعي بالمملكة المتحدة، والتي تصدر مجلة متخصصة في نشر البحوث النوعية، وتسعى لتطوير معايير جودة البحوث النوعية، وتخصص جائزة المملكة المتحدة للبحوث النوعية المتميزة، كما تعقد مؤتمرًا سنويًّا لعرض أفضل الأبحاث النوعية. وجمعية استشارات البحث النوعي بأمريكا Qualitative Research Consultation Association، والتي تقدم لأعضائها تدريبًا على أساليب البحث النوعي وتقنياته، كما أن لها مؤتمرًا سنويًّا خاصًا بالبحوث النوعية. ومن أمثلة المجلات المعنية بالبحث النوعي: المجلة الدولية للدراسات التربوية النوعية The International Journal of Qualitative Studies، ومجلة الاستقصاء النوعي Qualitative Inquiry، ومجلة البحث النوعي للمدرسة الابتدائية Qualitative research Elementary School Journal، ومجلة الإرشاد والنمو Journal of Counseling and Development. (زيتون، ٢٠٠٦، ص١٢).

وثمة نماذج لتطوير البحث الكيفي، ليصبح أكثر مصداقية وقبولًا في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية، من حيث قدرته على فهم وتفسير الظاهرة التربوية فهمًا عميقًا وفقًا لواقعها الطبيعي وآراء المشاركين في البحث، ومنها النموذج الذي طوره (Maxwell, 1998)، والذي يحتوي على خمسة مكونات تتمثل في: أسئلة البحث Research questions، والأهداف Objectives، والإطار المفاهيميConceptual framework، والمنهجMethodology، وموثوقية النتائج.Trustworthiness of results.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة توجه معاصر في معظم الجامعات الأوروبية والأمريكية ذات التوجه الكمي، إلى الاهتمام بالبحث الكيفي، وتدريسه في معظم التخصصات الإنسانية

والاجتماعية، فالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) رائدة البحث الكمي، أخذت توجه اهتمامها إلى البحث الكيفي وأصدرت كتابًا عنه في عام (٢٠٠٣) (الموسى، ٢٠١٩، ص٢٩٦)، كما يشترط مجلس البحوث الاجتماعية في المملكة المتحدة، تدريب الباحثين - الذين يُمول أبحاثهم- على إجراء البحوث الكيفية (زيتون، ٢٠٠٤، ص٢٥).

وعلى الرغم من التحول الكبير الذي طرأ خلال السنوات الماضية على استخدام البحث الكيفي في المجال التربوي بالمؤسسات الأكاديمية والجامعات في الدول المتقدمة، إلا أنه يلاحظ على الصعيد العربي سيطرة المدخل الكمّي على المدخل النوعي في البحث التربوي، وتغلب الصبغة الكمّية الإحصائية على بحوث طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، بما في ذلك دراسات الممارسين في الميدان التربوي والتعليمي، ولعلّ ذلك يعود إلى أنه قد تمّ تدريبهم في مجال البحث الكمّي الذي اكتسب مع الوقت شرعية علمية؛ مما قلل من اتجاهات الباحثين التربويين إلى البحث عن خيارات منهجية جديدة (بدران، ٢٠٠٥؛ زيتون، ٢٠٠٦؛ الحنو، ٢٠١٦؛ الموسى، ٢٠١٩).

وانعكس الاقتصار على استخدام البحوث الكمية في المجال التربوي والتعليمي على مخرجات البحوث الجامعية، فعلى الرغم من غزارة الإنتاج البحثي، إلا أن البحوث الكمية لم تسهم في تحسين الواقع التربوي، أو في تطوير المستوى التعليمي (البيلاوي،٢٠٠٥، ص١٠٢)؛ مما يدعو إلى ضرورة توجيه الاهتمام إلى استخدام البحث الكيفي في البحوث والدراسات التربوية.

مداخل البحث الكيفي:

تختلف تصاميم البحث الكيفي باختلاف مشكلة البحث وأهدافه، وفيما يلي توضيح ذلك:

بحوث النظرية المجذرة (المتأصلة أو التأسيسية) Grounded Theory: وتسعى لبناء نظرية صادقة تصاغ بأسلوب استقرائي من تلك الظواهر المقصودة بالدراسة، وقد قام كل من Strauss & Glasser في عام ١٩٦٧م بتطوير هذه النظرية، ففتحت آفاقًا جديدة للبحث العلمي في مختلف فروع المعرفة العلمية، ويعتمد جوهر هذه النظرية على الجمع والتحليل المنظم للبيانات لدراسة ظاهرة ما، ثمّ صياغة نظرية من خلال ذلك؛ مما يعني وجود علاقة تبادلية بين جمع البيانات وتحليلها، وعملية بناء النظرية (الحربي، ٢٠٢١،

ص٥٤٦).

البحوث الاثنوجرافية Ethnographic Designs: تصميم بحثي لدراسة القواسم المشتركة في ثقافة من الثقافات لمجتمع ما، واستنتاج المعاني المشتركة من وجهة نظر أصحابها، وتكون تلك الدراسة بمعايشة ذلك المجتمع على فترة زمنية ممتدة، ويركز على ملاحظة تفاصيل الحياة اليومية كما هي طبيعية في العالم الحقيقي، وهذا ما يسمى أحيانًا بالبحث الطبيعي (السلمان، ٢٠١٨، ص١١).

البحوث السردية أو القصصية Narrative Research Designs: وهي عبارة عن عدد من الإجراءات التي يصف فيها الباحث حياة الآخرين، ويجمع قصصهم المرتبطة بالحقل التربوي (زيتون، ٢٠٠٦، ص٥٣)، فهو يعتمد على التسليم السردي للنتائج من بيئة العالم الحقيقي والمشاركين (Yin, R. K., 2015, P. 17).

البحوث الظاهراتية Phenomenological Research: وهو تصميم بحثي يستخدم لدراسة الخبرة البشرية العميقة، ولا يستخدم من أجل تكوين أحكام جديدة، أو الوصول لنظريات جديدة، وهو يلخص الأوصاف المكثفة للخبرة البشرية في موضوعات أساسية يتولد عنها وصفًا مختصرًا لهذه الخبرة، فهو يركز على وصف الظاهرة من وجهة نظر الأفراد الذين يعيشون هذه الظاهرة (زيتون، ٢٠٠٦، ص١٩٨)، ويهدف إلى فحص خبرة، أو تجربة حياتية، أو ظاهرة معاشة للأفراد المشاركين كما يفهمونها، وهذا الوصف يعكس ذواتهم في تنوع الخبرات والتجارب التي مروا بها (السلمان، ٢٠١٨، ص٧).

البحث الوثائقي Documentary Research: ويعرف بأنه: عملية منظمة لدراسة الوثائق بطريقة موضوعية؛ بهدف إيجاد أدلة وتقييمها، وإيجاد الروابط بينها؛ لإثبات حقيقة معينة تتعلق بالماضي القريب، أو البعيد للأشخاص أو المؤسسات؛ مما يسمح للباحث بفهم التفاعلات التي أثرت في واقع ما، والتعرف على الحقائق التي تفيد في الحاضر (Maxwell, J. 1992, P. 281).

تصميمات بحوث الفعل أو الأداء Action Research: وفيها يجمع الباحث بيانات كمّية وكيفية أو هما معًا، مثله مثل البحوث المختلطة، ويركز أكثر على ما يفيد في حلّ مشكلات قائمة في المدرسة والفصل، فهي إجراءات منظمة يستخدمها المعلم أو الباحث في السياق التربوي لجمع بيانات كمّية وكيفية، لتحسين أو تعديل ذلك السياق بما فيه من تعليم

وتعلم (زيتون، ٢٠٠٦، ص٥٣). ويؤكد على تبني الباحث لدور عمل أو تعاون نشط مع المشاركين في الدراسة (Yin, 2015, P. 17).

أسلوب دراسة الحالة النوعية Case Study: وهو عبارة عن فحص دقيق وعميق لوضع معين، أو حالة فردية أو حادثة معينة، أو مجموعة من الوثائق المحفوظة. والفكرة الأساسية في دراسة الحالة هي أن تتم دراسة حالة واحدة (وربما عدد من الحالات) بشكل مفصل ودقيق، وباستخدام كافة الوسائل المناسبة، وقد يكون هناك تنوع في أهداف أو أسئلة دراسة الحالة، إلا أنّ الهدف العام هو الوصول إلى أكمل فهم ممكن لتلك الحالة دون الانشغال بتعميم النتائج على الحالات الأخرى (أبو دقة، ٢٠١٧، ص١٨). ويتمّ جمع البيانات والمعلومات، وفق أسلوب دراسة الحالة، بالوسائل المتعارف عليها مثل: المقابلة الشخصية، والاستبيان، والوثائق والمنشورات المهنية والحكومية وغيرها (دشلي، ٢٠١٦، ص٦٣).

تصميمات البحوث المختلطة Mixed Methods Designs:

وفيها يتمّ الجمع بين النوعين؛ الكمّي والكيفي؛ فيحصل الباحث على بيانات كمّية "أرقام" وكيفية "نصوص وصور" ويمزج بينهما. فهو بذلك يعطي صورة أفضل لفهم مشكلة البحث أكثر من الاعتماد أو الركون لنوع واحد من البيانات، وتظهر ملامح هذه التصميمات في إجراءات جمع البيانات، وتحليلها بالربط بين المدخلين الكمّي والكيفي في دراسة واحدة، أو سلسلة دراسات متعددة المراحل، وعلى الباحث أن يقرر – في ضوء الأولويات- هل سيجمع البيانات من النوعين بشكل تتابعي أو تلازمي؟، وكيف سيخلط البيانات؟ بشكل تكاملي أو ترابطي، وهل سيكون للبحث منظورًا دفاعيًّا يقوده (عن المرأة، أو أحد الطوائف) (زيتون، ٢٠٠٦، ص٥٣).

ويعرف (Creswell, 2013, P.4) البحوث المختلطة بأنها: طريقة للبحث في العلوم الإنسانية والسلوكية والصحية، يجمع فيها الباحث بين البيانات الكمّية والكيفية، ويمزج بين النوعين من البيانات؛ ومن ثمّ يضع تفسيرات استنادًا إلى جوانب القوة في البيانات لفهم مشكلة، أو قضية البحث.

وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين أنه لا ينبغي النظر إلى الأساليب الكمّية والكيفية على أنها متعارضة، أو أنهما معسكران متنافسان، بل مكملين لبعضهما البعض، وقد

يكون من المفيد توظيف كِلا النوعين في نفس البحث (Rosnow & Rosenthal, 2013, P. 14)، ويتفق هيج (Haig, 2012, p.27) مع هذا الطرح، إذ يرى أنه في كثير من الحالات هناك إمكانية لتحقيق فهم أفضل لطرق البحث التي نستخدمها، ليس من خلال النظر إليها على أنها كمّية أو كيفية، ولكن من خلال اعتبارها ذات أبعاد كيفية وكمّية. كما تشير الأدبيات إلى أن استخدام المداخل الكمّية والكيفية في تركيبة واحدة يوفر فهمًا لمشكلات البحث أفضل مما يتيحه استخدام أي منهما على حدة (Clark, et al., 2011, P. 22)، وقد تشير النتائج الأولية لتحليل نوع معين من البيانات لمزيد من فهم، أو تأكيد، أو توضيح، أو توسيع نتيجة ما، بينما نحتاج إلى البحث المختلط عندما يكون لدينا مشروع بحثي متعدد الأوجه أو المراحل (Gay et al., 2012, pp.462-463).

ومن تصميمات البحوث المختلطة:

١. التصميم التوفيقي(التثليث) Triangulation: التثليث في البحث العلمي يعني استخدام أكثر من منهجية (أو مصدر أو باحث) خلال عملية البحث، ويتضمن التثليث كل المعلومات التي جمعها الباحث من مصادر أو منهجيات مختلفة؛ لمعرفة مدى انسجام الأدلة بين مصادر المعلومات والبيانات (ماجد، ٢٠١٦، ص٢٧). ويهدف إلى الاعتماد على المدخلين الكمّي والكيفي، أي جمع كل من البيانات الكمّية والكيفية ودمجهما معًا، واستخدام النتائج المستخلصة في فهم مشكلة البحث، ويعتمد هذا التصميم على استخدام نقاط القوة في أحد المدخلين في معالجة نقاط الضعف الموجودة في المدخل الآخر (زيتون، ٢٠٠٦، ص٢٤٢).

٢. التصميم التفسيري (الشارح) The Explanatory Design: وفيه يقوم الباحث بجمع البيانات الكمّية والكيفية بالتتابع، أو في مرحلتين مختلفتين من مراحل البحث، ويسمى أيضًا (النموذج ذو المرحلتين) حيث يعتمد على جمع البيانات الكمّية أولًا، ثمّ جمع البيانات الكيفية التي تساعد على تفسير أعمق وأدق للبيانات الكمّية (زيتون، ٢٠٠٦، ص٢٤٤).

٣. التصميم الاستكشافي (التمهيدي) The Exploratory Design: وفيه يقوم الباحث بجمع البيانات الكيفية أولًا؛ لاكتشاف الظاهرة وتفسيرها، ثمّ جمع البيانات الكمّية لشرح العلاقات الموجودة بين البيانات الكيفية وتفسيرها، ويمكن الاعتماد على هذا

التصميم في حالة اكتشاف ظاهرة، أو تصميم أداة، واختبارها (زيتون، ٢٠٠٦، ص٢٤٥).

وتجدر الإشارة إلى تناول الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية المشار إليها سابقًا، لبعض مداخل البحوث الكيفية في عدة مواضع، حيث تضمنت الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة سوهاج موضوعي (صعوبات مؤسسات التعليم العام والجامعي في مواجهة الأزمات التعليمية باستخدام الدراسات الاثنوجرافية- توظيف بحوث الفعل في المجال التربوي)، كما تضمنت الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية موضوعي (دور البحوث الإجرائية في التنمية المهنية للمعلمين- التوسع في البحوث الكيفية في البحوث التربوية)، بينما يجب توجيه مزيد من الاهتمام في بحوث أصول التربية للبحوث الكيفية، فهي أقرب التخصصات التربوية للبحث الكيفي؛ لأنها تعني في أطروحاتها وأبحاثها بالنقد والتحليل الذي يسلك طريقا كيفيًا، كما أن أول من دعا إلى استخدام البحث النوعي في العالم العربي هم علماء أصول التربية أمثال: أ/د. حامد عمّار في كتابه "المنهج العلمي في دراسة المجتمع: وضعه وحدوده" عام (١٩٥٩م)، والذي نشرته جامعة الدول العربية.

٢- الثورة الصناعية الرابعة وانعكاساتها على التعليم The Fourth Industrial Revolution and its Implications for Education:

ظهرت الثورة الصناعية الأولى في ثمانينيات القرن الثامن عشر (١٧٨٠)، مع ظهور قوة البخار؛ مما جعل الإنسان أكثر إنتاجية. ثمّ ظهرت الثورة الصناعية الثانية في سبعينيات القرن التاسع عشر (١٨٧٠) مع تطوير الإنتاج الضخم والطاقة الكهربائية. ثمّ ظهرت الثورة الصناعية الثالثة مع تطور تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات؛ مما أتاح إنتاجًا أكثر كفاءة، بينما نعيش الآن في مرحلة جديدة هي الثورة الصناعية الرابعة، حيث لا يؤدي اندماج العديد من التقنيات إلى أتمتة الإنتاج فحسب، بل إلى أتمتة المعرفة كذلك. (Butler-Adam, J., 2018, P. 2). حيث تعتبر الثورة الصناعية الثالثة هي الرقمنة البسيطة، أما الثورة الصناعية الرابعة فهي الرقمنة الإبداعية (إبراهيم، ٢٠٢٠، ص٤٢١).

وقد بدأ النقاش الحقيقي لهذا المفهوم في المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في سويسرا

عام ٢٠١٦م، على يدِ الرئيس التنفيذي للمنتدى (كلاوس شواب)، والذي أشار إلى أن الثورة الصناعية الرابعة تخلق عالمًا تتعاون فيه الأنظمة الافتراضية والمادية للتصنيع العالمي مع بعضها البعض بطريقة مرنة وأوضح "شواب" أن مقومات الثورة الصناعية الرابعة تتنوع بين المقومات المادية؛ والتي تشمل المركبات ذاتية القيادة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات المتقدمة، والمقومات الرقمية التي تشمل التعاملات الإلكترونية والمقومات البيولوجية، التي تشمل التقنية الوراثية، وهذه المقومات مترابطة بعمق، وتتسم بالسرعة واتساع نطاقها وعمق حدودها، أي أنها الجيل الجديد من التقدم التكنولوجي القادر على تغيير حياة البشر.(Schwab, 2017, pp.6-8) .

ويقصد بالثورة الصناعية الرابعة: نهج تفاعلي متكامل بين الإنسان والآلة، باستخدام عدة قوى منها: النظم الفيزيائية السيبرانية، والحوسبة السحابية، وتكنولوجيا النانو، والذكاء الاصطناعي وغيرها، لتطوير الإنتاج وزيادة كفاءته ومرونته بشكل أسرع؛ مما سيحدث تغييرات جذرية في هيكلة وطبيعة الإنتاج الصناعي والاستهلاك، والتعليم، والتوظيف، إلى غير ذلك من مختلف مجالات الحياة (الدهشان، ٢٠١٩، ص٣١٥٥).

لا سيّما التعليم بكل مؤسساته ومن بينها كليات إعداد المعلم على تنوعها وتعدد اختصاصاتها (جمال الدين، ٢٠٢٠، ص٧١).

وهكذا تحول الإنتاج السائد في عصر الثورة الصناعية الثالثة من السلع والخامات والآلات إلى الإنتاج المعرفي، والإبداع العلمي، والذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى انقراض بعض التخصصات التقليدية، وظهور تخصصات علمية جديدة في نوعيتها وتقنيتها، مكافئة لاحتياجات المجتمع ومتطلبات العصر، وتسدّ الثغرات في سوق العمل (Neefe, 2001, P. 14-14).

وفي هذا السياق، يرى الصغير (٢٠٢٠، ص٢١- ٢٧) أنه في ظل الثورة الصناعية الرابعة، ستصبح الجامعات في حاجة ماسة لإيجاد صور متتابعة ومحتملة للمستقبل، كالبرامج، ونوع المهن، والتخصصات والوظائف التي يحتاج إليها المجتمع في الأربعين سنة القادمة، فالجامعات مسؤولة عن الاهتمام بمجال الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وما يرتبط بها من علوم أخرى، مثل: النانو تكنولوجي والإلكترونيات الدقيقة، ورصد ميزانيات لتمويل البحث العلمي وتطويره، وعقد بروتوكولات شراكة مع الجامعات الكبرى والشركات

للاستثمار في هذه المجالات، وتشجيع المعرفة بثقافة الروبوتات والذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، من خلال المناهج والدراسات المستقبلية، وبرامج التوعية، مع ضرورة استحداث (مجلس المستقبل) داخل الجامعات لدراسة مدى تكافؤ التخصصات الراهنة مع متطلبات سوق العمل والوظائف المستقبلية، واستشراف التخصصات الجامعية المتعددة التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة، وإقرارها بعد مناقشتها.

وسوف تسهم الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز "التعلم واسع النطاق باستخدام الآلات" (Large-Scale Machine Learning)، والتعلم العميق (Deep Learning)، والتعلم المعزز القائم على استخدام الآلات والحاسبات الآلية" (Reinforcement Learning)، والروبوتات الذكية (Robotics)، والرؤية السحابية (Computer Vision)، ومعالجة اللغات الطبيعية (Natural Language Processing)، والنظم الحاسوبية التعاونية (Collaborative Systems) والتعهيد الجماعي (Crowdsourcing) والحوسبة البشرية (Human Computation)، ونظرية الألعاب القائمة على اللوغاريتمات (Algorithmic Game Theory)، والاختيارات الاجتماعية الحاسوبية (Computational Social Choice)، والهندسة العصبية (Neuromorphic Computing)، ونظم التعلم الذكية (Intelligent Tutoring Systems)، وتحليل التقارير حول التعلم (Learning Analytics)(حسب النبي، ٢٠٢٠، ص١١٠).

وتماشيًا مع منجزات الثورة الصناعية الرابعة، تقدم ١٩٧ جامعة أوروبية ٤٠٦ برنامجًا للماجستير في الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠١٨، ويشمل هذا العدد ٨٥ جامعة أوروبية تقدم برنامجين على الأقل للماجستير في مجال الذكاء الاصطناعي. والذي يُعد أكثر تخصصات علوم الحاسب الآلي شعبية من حيث أعداد طلاب الدكتوراه الملتحقين به في الجامعات الأمريكية والكندية. وتوضح الإحصاءات أن ٢١٪ من الحاصلين على درجة الدكتوراه في علوم الحاسب الآلي في الجامعات الأمريكية والكندية يتخرجون بعد تخصصهم في مجال الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠١٨ (Wang, et al., 2019, P. 667) (Perrault et al. 2019).

ولعلّ ما أفرزته الثورة الصناعية الرابعة من توجهات جديدة في التعلم، يتطلب إتقان المتعلمين لمهارات تمكنهم من التعامل معها ومواجهة تحدياتها، والتي تسمى (مهارات القرن

الحادي والعشرين)، والتي تتضمن: مهارات التفكير الناقد، وحلّ المشكلات، والابتكار، والإبداع، والاتصال، والتعاون، والمهارات الحياتية، مثل: القيادة، والإنتاجية، والتكيف، والمسؤولية الشخصية والاجتماعية، والقدرة على التعامل مع الآخرين. كما أن تطور الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة أصبح عاملًا مؤثرًا في اختيار الوظائف المستقبلية التي تتطلب مهارات تتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة. ومن المتوقع أن يتمّ استبدال كثير من الوظائف الحالية بالماكينات الذكية؛ مما يعني توفير (١٦) تريليون دولار من الرواتب التي يتم دفعها حاليًا؛ وهذا يعني أن ما يقارب نصف العمال سيفقدون وظائفهم التقليدية؛ وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع نِسب البطالة، وزيادة الفارق الطبقي بين الأغنياء والفقراء، وبين من يملكون المهارات المناسبة ومن يفتقرون إليها، لكنها في نفس الوقت ستخلق آلاف الوظائف في مجالات، مثل: الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، والأمن السيبراني، والتجارة الإلكترونية، والروبوتات وغيرها؛ مما يتطلب بنية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية متطورة (عمران، ٢٠٢١، ص ص٦-١٢).

ومن ثمّ يتساءل (الدهشان) أين التعليم من الإعداد للوظائف التي ستكون مسيطرة على سوق الأعمال والمطلوبة في المستقبل؟ تلك الوظائف المتعلقة بمجالات مثل: الروبوتات، والتعامل مع البيانات الضخمة وقيادة الطائرات بدون طيار، وخبراء الصحة الشخصية، وأنظمة الذكاء الاصطناعي المعززة للبشر، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والعملات الرقمية المشفرة، والتصميم والإشراف على أنظمة الاستشعار، وعلوم الفضاء والسياحة الفضائية والتعدين الفضائي، وتكنولوجيا إنترنت الأشياء، والمنازل المؤتمتة، وأنظمة التعلم الذكية القائمة على الروبوتات التعليمية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وغيرها؛ مما يتطلب العديد من التخصصات والوظائف التي ينبغي على النظام التعليمي أن يكون مستعدًا ومتواكبًا وقادرًا على إعداد وتأهيل خريجيه للاندماج بكفاءة في تلك الوظائف. وإذا كان كل تغيير مجتمعي يتبعه بالضرورة تغيير تربوي، فإن تطوير منظومة التعليم لا بدّ أن يتزامن ومعطيات الثورة الصناعية الرابعة حتى يمكن الاستفادة من أهم مخرجاتها ومحركاتها وهو الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (AI) تمهيدًا للمطالبة باستحداث تخصصات ومقررات جديدة وفق هذا المجال (الدهشان وسمحان، ٢٠٢٠، ص ص٦، ٧).

والذكاء الاصطناعي يجعل المهارات الناعمة في تزايد باستمرار، حيث إنّها المهارات التي لا يمكن للإنسان الآلي أن يمارسها بتميز مثل الإنسان، وقد توالت تصنيفات هذه المهارات المطلوبة في الصناعة تحديدًا، ومنها: الإبداع، والإتقان، والتعاون، والتكيف، واتخاذ القرار، وغيرها مما يتجدد دومًا مع اختلاف المجتمعات ووجهات نظر الباحثين، أما الكفايات الصلبة فهي: الحوسبة الكمبيوترية، والذكاء الاصطناعي، والتحليل العقلي، والاتصال باللغة الأم ولغة أجنبية (جمال الدين، ٢٠٢٠، ص ٧٩).

وفي هذا الإطار، أشارت دراسة (Richert et al., 2016, P. 143) إلى أن التعليم هو الطريق للتكيف مع الثورة الصناعية الرابعة، وليست الصناعة فقط، ويكمن التحدي في إعداد الطلاب والقوى العاملة للتعامل مع اختراقات التكنولوجيا، وحاجة النظام التعليمي والمعلمين إلى الجدارات التكنولوجية للتفاعل مع الطلاب. لذا فإن الباحثين في التخصصات الإنسانية، والاجتماعية والتربوية يحتاجون إلى فهم الأسس التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي، وفلسفته، وتوجهاته، ويجب أن يمتلكوا المهارات التي تمكنهم من تطبيق وإدارة التكنولوجيا الجديدة في ظل الذكاء الاصطناعي (Butler, 2018, P. 6).

ويُعد المعلم الافتراضي أحد تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يدرس العلماء استخدامها في المستقبل في مجال التعليم؛ فالمعلم الافتراضي يمكنه عرض الوسائل أو الدروس لمساعدة الطالب في موضوع معين وقياس مستوى تحصيل الطالب عن طريق سرعة إجابته على الأسئلة، ومن ثمّ اختيار المستوى المناسب لاختباره، ويكمن دوره في مساعدة الطالب على إيجاد المعلومة وتقييمها وتلخيصها للمتعلمين، ويصبح دور المعلم الحقيقي في المستقبل هو تعليم الطالب المهارات الحياتية، والقيم الإنسانية، والمشاعر وكيفية التعبير عنها، وتحفيز الطالب، وتعليمه المهارات، مثل: تكوين العلاقات الاجتماعية، وإدارة الموارد بصورة فعّالة، وطرق جمع المعلومات المتعلقة بمشكلات ليس لها حل مباشر (المصري، ٢٠١٩، ص١١).

ومواكبة للثورة الصناعية الرابعة، تبنت أكاديمية البحث العلمي المصرية، خطة تنفيذية متكاملة للبحوث والتطوير والابتكار لدعم جهود الدولة نحو اللحاق بالثورة الصناعية الرابعة، والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، حيث تمّ تنفيذ عدد من المبادرات لتحقيق استراتيجية مصر للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، ومن

الخطوات التنفيذية في هذا الصدد؛ تشكيل تحالف وطني للثورة الصناعية الرابعة، يقوده مركز التميز العلمي بوزارة الإنتاج الحربي، وإنشاء حاضنة للذكاء الاصطناعي وأخرى لإنترنت الأشياء بجامعات (الإسكندرية وعين شمس)، ووصل دعم هذه الحاضنات إلى حوالي ٢٠ مليون جنيهٍ، إضافة إلى دعم مشروعات التخرج في مجالات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والروبوتات بحوالي ٥ مليون جنيهٍ(بوابة الأهرام، ٣ نوفمبر ٢٠٢١). وقد بدأ دخول مجال الذكاء الاصطناعي في الجامعات المصرية في العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، مع إنشاء أول كلية للذكاء الاصطناعي بجامعة كفر الشيخ، إضافة إلى تخصصات الذكاء الاصطناعي في العديد من كليات الحاسبات والمعلومات بالجامعات المصرية (جريدة المال، ٣-١-٢٠٢٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية بجامعات (سوهاج-المنوفية - حلوان) لم تتضمن موضوعاتها الرئيسية، أو الفرعية الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها من الذكاء الاصطناعي والتغيير في نظم التعليم لمواكبتها، أو في طبيعة عمل المعلم وإعداده، باستثناء الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية، والتي أشارت في موضوع فرعي إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التربية.

ومجال أصول التربية معني بمواكبة تداعيات الثورة الصناعية وتطبيقاتها في المجال التعليمي من خلال البحث والدراسة لانعكاسات تلك الثورة على التعليم، والإطار القيمي والأخلاقي الحاكم لعمل المعلم في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وكذا التحديات القيمية والأخلاقية، والعوامل والقوى المجتمعية وتفاعلها مع الثورة الصناعية الرابعة، واستشراف نماذج حديثة للتعليم الجامعي تواكب الثورة الصناعية الرابعة. كما يمكن من خلال البحث العلمي في أصول التربية، توجيه الإعداد التربوي والأكاديمي والثقافي للطلاب المعلمين للتمكن من مهارات القرن الواحد والعشرين، ورصد متطلبات تعليمها وتوظيفها في الواقع التعليمي، والقوى والعوامل المجتمعية المهيئة لتعليم تلك المهارات، وانعكاساتها على فلسفة التعليم وأهدافه، والبيئة التعليمية الداعمة لتعليمها، ودور المعلم في إكسابها لطلابه.

٣- جامعات الجيل الرابع Fourth Generation Universities:

مع تطور العالم، وتغير النظم الاقتصادية والسياسية، شهدت مؤسسات التعليم العالي

العديد من جوانب التطوير، فقد مرت بأكثر من جيل، فالجيل الأول نشأ في العصور الوسطى بأوروبا؛ بهدف التدريس فقط، بينما ظهر الجيل الثاني للجامعات في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت بداية ظهوره بألمانيا مع الدعوة لبداية الوظيفة الثانية للجامعة، وهي البحث العلمي، ومع زيادة الدعوة إلى ضرورة زيادة الروابط بين الجامعة والمجتمع، وخاصة مؤسسات العمل، والتوجه نحو التعليم المستمر، ظهر الجيل الثالث من الجامعات، تلك التي لا تقتصر على وظيفتي التدريس، والبحث العلمي، ولكن تسعى إلى خدمة المجتمع من خلال العمل على إعداد مهنيين متخصصين، وعلماء ورواد أعمال. ومع تزايد التطورات التكنولوجية متعددة الاستخدامات، أصبح العالم يتميز بانتشار النظام الشبكي وظهور الذكاء الاصطناعي، وأنواع الذكاء المختلط ما بين الذكاء البشري والذكاء الآلي، وغيرها من التطورات التكنولوجية الهائلة والتي دعت إلى ظهور الجيل الرابع للجامعات، والذي له رؤية استراتيجية أكثر وضوحًا من الأجيال السابقة، وأكثر قدرة على خدمة البيئة المحيطة، إذ إنّها تركز على العديد من المهارات الحديثة، إضافة إلى أنها تستثمر التطور التكنولوجي الهائل في جميع وظائفها؛ فهي جامعات ذكية تتضمن أحدث النظم العالمية من حيث: البرامج الدراسية، وطرق التدريس، وتوفير المعامل والتجهيزات الحديثة، وملاحقة التطورات العلمية الحديثة في مجالات النانو تكنولوجي، والبايوتكنولوجي، والطاقة الجديدة والمتجددة، والطاقة الذرية، والبايومتركس، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء وغيرها(إبراهيم، ٢٠٢٠، ص٤٢٢).

وفي هذا الصدد أوضحت دراسة لوكوفيتش وزوتي (Lukovics & Zuti, 2017, P. 41-45) أن الهدف الأساس لهذه الجامعات هو تنمية الإبداع؛ وذلك من خلال الوظائف المختلفة للجامعة، كما أنها تعتمد على الوسائل التكنولوجية والتطبيقات الحديثة في تقديم هذه الوظائف، فعملية التدريس مثلًا تعتمد على آليات الواقع المعزز والوسائل التكنولوجية القابلة للارتداء، وتوفير المقررات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOC)، والسعي نحو تقديم برامج بالشراكة الدولية، والحراك الطلابي بين الجامعات المختلفة، وضرورة تحول الجامعة إلى منصة؛ من أجل خدمة المجتمع الخارجي بصورة أفضل، ومزيد من الشراكة المجتمعية في العملية البحثية؛ من أجل التوصل إلى حلول إبداعية، وبشكل أدق: هي جامعات تشكل بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والابتكار المسؤول،

بالاهتمام بآثاره الأخلاقية. وتتمثل وظائف جامعات الجيل الرابع في: التعليم والبحث، واستخدام المعرفة، والريادة في التنمية الاقتصادية، وهي المحرك للاقتصاد المحلي، ولها دور بارز في وضع الأهداف الاستراتيجية للمجتمع، كما أنها تضم مجتمعًا من الباحثين ورواد الأعمال، وتعتمد لغات متعددة نتيجة لعلاقات التعاون والشبكات الدولية، كما يديرها خبراء الإدارة وخبراء محليين. إضافة إلى شهرتها في التصنيفات العالمية فيما يتعلق بالتدويل ونوعية التعليم والبحث العلمي، والاستجابة لاحتياجات سوق العمل المحلية، وتعمل ضمن هيكل تنظيمي مرن ومبتكر، وهدفها الاستراتيجي هو تحقيق الاعتراف الدولي، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الاقتصاد المحلي.

هذا وقد خلت الخرائط البحثية الثلاث سالفة الذكر، من الإشارة إلى جامعات الجيل الرابع في موضوعاتها، ويمكن لبحوث أصول التربية استشراف هذا الاتجاه، ورصد متطلبات تحول الجامعات المصرية إلى الجيل الرابع، وما يواكبه من تحديات، وطرق تعزيز الشراكة بين الجامعات المصرية والأجنبية، ومؤسسات المجتمع المدني للتحول إلى الجيل الرابع من الجامعات.

٤- التحول نحو اقتصاد المعرفة Transition to a Knowledge-based Economy:

يدور اقتصاد المعرفة حول الحصول على المعرفة، والمشاركة في إنتاجها، وتوظيفها وابتكارها؛ بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال: الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجامًا مع تحديات العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة (تنقوت، وسلامي، ٢٠١٧، ص١٨٠).

ويستخدم اقتصاد المعرفة لتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي، أي تحويل المعلومات والمعارف العلمية إلى الشكل الرقمي، وهو ذلك الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة جديدة أو متجددة، يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك (الهادي، ٢٠٢٠، ص١٥٤).

هذا وقد تباينت خصائص اقتصاد المعرفة بين العلماء والباحثين، والتي تنوعت لتشمل (White et al, 2012؛ Tapscott, 2014؛ شاهين، ٢٠١٨، ص٧١؛ عبد المنعم وقعلول، ٢٠١٩، ص ص١٢- ١٥):

- الدور المتنامي للابتكار والبحث العلمي.
- التعليم المستمر أساس زيادة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحفز الأساسي للنمو.
- أهمية وجود بيئة اقتصادية مواتية لتفعيل آليات الاقتصاد الجديد.
- رأس المال المعرفي هو العنصر الأساسي المحدد للتنافسية.
- أهمية امتلاك العمالة لمهارات التكيف والتعلم السريع.
- ارتباط أسرع المهن نموًا بتقنيات قطاع المعلومات والاتصالات.
- الدور المتنامي لشركات إنتاج التقنية والمعرفة.
- توسيع نطاق تطبيق المعرفة في تطوير السلع والخدمات، وإنتاجها، وتوزيعها، واستخدامها.
- تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين الثامن والتاسع عشر إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسسي خلال القرن العشرين.

لذا، فإن المجتمع في أمس الحاجة إلى الاهتمام بالجامعات وتحويلها من مستوى التعامل مع المعلومات إلى مستوى بناء المعرفة وصولًا للتطبيق، بمعنى؛ عدم التوقف عند التعامل مع المعلومات وحفظها وإنما يتجاوز ذلك لبناء نظم معرفية تقود إلى إنتاج المعرفة، لتصبح الجامعات مهيأة لدخول مجتمع المعرفة بخطى ثابتة تركز على استثمار العلم والتقنية وثقافة المجتمع في تسويق معارف جديدة تسهم في تقدم وتطور الإنسان والمجتمع معًا (عبد الله، ٢٠١٣، ص٢٩٨). فالتعليم أصبح يلعب دورًا جوهريًّا في عمليات بناء المعرفة، وأخذ زمام المبادرة للارتقاء بالعمل والأداء الإنساني، والارتقاء بالإنتاجية، وبما يقود إليه من تحولات في الشكل، ينقله من الروتينية إلى الإبداعية.

ويرتكز اقتصاد المعرفة على أربعة مقومات أساسية تتمثل في: الابتكار والبحث والتطوير، والتعليم والتدريب والتنمية البشرية، والبنية التحتية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الرشيدة وتوافر هذه المقومات يحفز الجامعات على

التجديد والابتكار، والاستجابة لاحتياجات السوق والمستفيدين، ويدعم نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها واستثمارها، ويحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة.

وفي إطار اقتصاد المعرفة، واعترافًا بأن من يمتلك المعرفة يمتلك القوة ويوجه الاقتصاد، فقد برز مفهوم عمال المعرفة Knowledge Workers، والذين يمتلكون المعرفة المعمقة عن طريق التعليم الخبرة، والذين يستخدمون عقولهم ومعارفهم لخدمة المجتمع ودفع عجلة الاقتصاد، من معلمين وباحثين وأساتذة جامعات، ومهندسين، ومحامين وأطباء، ومبرمجي الحاسوب، وعلماء المعلومات ومدراء المعرفة، وكل من يكسبون عيشهم؛ نتيجة استعمال العقل وليس العمل اليدوي (الشربجي، ٢٠١٥، ص٩٦). ورغم عدم وجود معيار واضح للتمييز بين العامل المعرفي والعامل اليدوي؛ لأن كل وظيفة يدوية وفكرية في الوقت نفسه، ولكن بالتأكيد توجد بعض الوظائف أكثر كثافة في المعرفة من غيرها، فالمهمة الأساسية للعامل المعرفي كما أوضح (Figurska, 2015) هي التفكير الذي يضيف قيمة للعمل من خلال الأنشطة العقلية. وهم عمال يركزون على إنشاء المعرفة وتوزيعها والاستفادة منها، ولديهم معرفة متخصصة ومتطورة وخبرة واسعة وقوية أو تعليم جيد، كما أن رأسمالهم الحقيقي هو معالجة المعرفة والمعلومات، والعمل مع مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل: التفكير النقدي، وحل المشكلات، والبحث، والإبداع، والاتصالات (Katalinkova, 2018, P. 316).

هذا وقد احتلت مصر المرتبة (٧٢) على مؤشر المعرفة العالمي، والذي يشمل ١٣٨ دولة، بمتوسط عالمي ٤٦,٧؛ مما يعني أنها تأتي في مرتبة متوسطة (مؤشر المعرفة العالمي، ٢٠٢٠، ص١٤٠). وثمة دراسات عدة أجريت لتحديد مفهوم اقتصاد المعرفة وأبعاده، ومرتكزاته، ومتطلباته، وقدمت التصورات والرؤى المتباينة للاندماج في مجتمع المعرفة، مثل دراسة (صالح، ٢٠٢٠؛ إبراهيم، ٢٠٢٠؛ جمال الدين، ٢٠٢٠؛ مرزوق، ٢٠٢١؛ يوسف، ٢٠٢١). كما ركزت بعض الدراسات على تحديات بناء مجتمع المعرفة، وأنها مسؤولية الجامعات، كما أكدت تلك الدراسات على تراجع دور الجامعات العربية في إنتاج وتوليد المعرفة، في حين أنها المؤسسات المسؤولة عن بناء مجتمع المعرفة واستثمار رأس المال البشري (العلوي، ٢٠٢٠؛ محمود، ٢٠٢١)، كما اتفقت الدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة في الجامعات، مثل: دراسة (Suciu et al, 2011؛ الأغا،

٢٠١٥) على ضرورة تحقيق الجامعات لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

هذا وقد خلت الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية الثلاث المشار إليها سابقًا، من موضوع اقتصاد المعرفة، باستثناء إشارة عامة ضمن الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة سوهاج. وفي إطار هذا التوجه، يمكن لبحوث أصول التربية التأصيل لثقافة إنتاج المعرفة، وتقويم دور التخصصات الجامعية في إنتاج المعرفة، واستشراف مستقبل التخصصات العلمية في إطار التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وبناء الرؤى والنماذج والاستراتيجيات لتحول التخصصات العلمية إلى إنتاج المعرفة؛ بما يحقق التميز البحثي والتنافسية.

٥- استثمار رأس المال الفكري Investment of Intellectual capital:

ظهرت المقاربة الاقتصادية المعاصرة للتربية مع نهاية عام ١٩٥٠ بفضل أعمال (Schultz Theodore) و (Gary Becker) و (Jacob Mincer) (١٩٥٨-١٩٧٤)، الذين أسسوا نظرية رأس المال البشري، والتي ترى أن الكفاءات المكتسبة من النظام التعليمي ترفع من إنتاجية الأفراد؛ وبالتالي تزيد من الدخل المكتسب من العمل، فالتربية إذًا تُعد استثمارًا في رأس المال البشري، فكثير من الدول لا تملك ثروات طبيعية، لكنها استطاعت أن تحقق تطورًا ماديًا هائلًا، كاليابان التي لا تملك أية ثروات طبيعية، وكذلك الصين وماليزيا والدانمرك وسويسرا، التي فاق معدل دخل فردها سنويًا الولايات المتحدة الأمريكية (Bogui, 2007, p.153).

وقد تعددت الدراسات حول مفهوم رأس المال الفكري، وهو مفهوم حديث نسبيًا ويشير إلى: كل ما يمكن للمنظمة أن تمتلكه من قدرات معرفية متميزة، اكتسبتها من مواردها البشرية المتميزة، وهيكلها التنظيمي الجيد وعلاقتها مع العملاء؛ بما يضمن لها قيمة مضافة تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية متفردة لتحقيق أهدافها (Fu et al., 2016, P.12). كما يشير إلى: العامل البشري الذي جمع الذكاء والمهارات والخبرة التي تضفي على المنظمة طابعها المميز، والعناصر البشرية في المنظمة هي العناصر القادرة على التعلم والتغيير والابتكار، وتوفير التوجه الإبداعي الذي يمكن أن يكفل الريادة للمؤسسة على المدى الطويل (Boon et al, 2018, P. 36).

ويشير رأس المال الفكري في المؤسسات التعليمية إلى: الأسس الفكرية التي توجد في

المؤسسة التعليمية، والتي تسعى إلى تنميتها عن طريق التدريب المستمر للعاملين بها، لتحقيق أهدافها، وزيادة قدرتها على المنافسة في المجال التعليمي (Ramírez, 2013, p.4).
وتتمثل مكونات رأس المال الفكري في: رأس المال البشري Human Capital، وهو المصدر الرئيس للأصول غير الملموسة من ذوي القدرة على التفكير والابتكار، ورأس المال الهيكلي Structural Capital، وهو عبارة عن هيكل تنظيمي ملائم وواضح الصلاحيات والمسؤوليات والكفاءة لتطبيق المعرفة والمهارة في المنظمة، ورأس مال العميل (رأس المال العلائقي) Rational Capital؛ وهي علاقات التعاون التي تقوم بها المنظمة مع الأطراف الخارجية ذات الصلة (Hasan, 2021, p.134).
والجامعة حاضنة لرأس المال الفكري ومصدر تكوينه، وتستمد هويتها من البُعد المعرفي، ولذا لا يقتصر دورها على نشر المعرفة، وإنما خلق المعرفة واكتشافها وتطويرها. ويمكن للجامعة أن تحافظ على حصيلتها من رأس المال الفكري وتنميته، ورعاية الإبداع والمبدعين، وذلك عبر سلسلة من السياسات منها: دعم الفئة المتميزة بالقدرات والمهارات والإبداعات والمعرفة الضمنية، وتطوير آلية لاكتشافهم (إدارة الموارد المحتملة)، وإيجاد آلية لاستقطاب المتميزين (سالم، ٢٠٢٠، ص٤١٠).
وقد أسهمت جامعات الدول المتقدمة في استثمار رأس المال الفكري من خلال: استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجال التدريس والبحث العلمي، وفتح قنوات اتصال بين الجامعات ومراكز البحث العلمي مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتبادل المعلومات والخبرات، وزيادة المخصصات المالية للجامعات، وتلبية احتياجات سوق العمل المتجددة بالكوادر البشرية (الجدبة، ٢٠٠٩، ص٤). ومن أبرز الجامعات التي كانت قاطرة التنمية نتيجة استثمار رأس المال الفكري: الجامعات الأمريكية؛ إلينوا، وماساتشوستس، وجامعة نبراسكا ووادي السيلكون والذي أسس محرك البحث google، وشركة HP، وشركة yahoo، و Apple، أما بالنسبة للجامعات البريطانية؛ تُعد جامعة أكسفورد وكامبريدج، من أقدم الجامعات التي طوّرت المناهج والبرامج، وطوّرت دور البحث العلمي في خدمة المجتمع (Leal Filho, 2020, pp.833-838) كما انتشر في الجامعات الكندية مراكز التميز، والتي تؤسس للشراكة مع المؤسسات الإنتاجية (Galushko & Sagynbecov,2014, p.63). فيما أنشأت اليابان مراكز تدريبية بين

الجامعات والمصانع اليابانية (عيواج، ٢٠١٧، ص١٠٥).

ويشير مؤتمر المعرفة العربية في ٧ يونيو ٢٠١٦، وتقرير البنك الدولي السنوي حول رأس المال البشري في العالم، في ديسمبر ٢٠١٨، أن دور الدول العربية في صناعة رأس المال الفكري يأتي في ترتيب متأخر (مقدم، ٢٠٢٠، ص١٣٧، ١٣٨). كما أكدت نتائج العديد من الدراسات قصور دور الجامعات المصرية في توفير متطلبات تنمية رأس المال الفكري لأعضائها من إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها (عبد العزيز، ٢٠١٢؛ الإتربي، ٢٠١٧)، كما لم تتضمن الخرائط البحثية الثلاث لأقسام أصول التربية بجامعات (سوهاج- المنوفية - حلوان) موضوع استثمار رأس المال الفكري.

٦- التعليم الأخضر Green Education:

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر؛ نتيجة لما شهده العالم خلال السنوات الماضية من أزمات عالمية متعددة ذات صلة بالغذاء، والطاقة، والمياه، إضافة إلى الأزمات المالية، وزاد الأمر تعقدًا بتغير المناخ الذي زاد من حدة الأزمات العالمية، ولذا يستهلك النشاط الاقتصادي حاليًا كتلة حيوية أكبر مما تنتجه الأرض بشكل مستدام، مما يشكل تهديدًا خطيرًا على الأجيال المقبلة (محمد، ٢٠١٧، ص٢٦).

والاقتصاد الأخضر هو نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية، أو إيكولوجية (خضر، ٢٠١٤، ص٤). فهو يعني أن يتحول النموذج الحالي لتطور الحضارة الإنسانية من نموذج يرتكز على البشر Anthropocentric، إلى فلسفة الارتكاز على البيولوجيا Biocentrism، فهو اقتصاد أخلاقي يقر بالعناية بالطبيعة وعناية الناس ببعهم البعض، بمعنى الاعتراف بحقوق الطبيعة، على شاكلة الإقرار بحقوق الإنسان (جمال الدين، ٢٠١٧، ص ص١٢- ١٥).

ويشير تقرير "الطبيعة ودورها في التحول نحو الأخضر، ٢٠١٢" Nature and its Role in The Transition to a Green Economy، إلى أن الاقتصاد الأخضر هو أكثر من مجرد "تخضير" القطاعات الاقتصادية، بل هو وسيلة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من حيث: تحسين رفاهية الإنسان من خلال أفضل تأمين للرعاية الصحية، والتعليم، والأمن الوظيفي، وزيادة العدالة الاجتماعية عن طريق وضع حد لتزايد معدلات الفقر،

وضمان مستوى اجتماعي واقتصادي مناسب، والحدّ من المخاطر البيئية من خلال معالجة تغير المناخ، والحدّ من الندرة البيئية من خلال تأمين الوصول إلى المياه العذبة، والموارد الطبيعية وتحسين خصوبة التربة(Ten Brink et al., 2012, p.2).

وفي خضم هذا التحول يقع على الجامعة دورًا كبيرًا، فهي تشكل محورًا أساسيًّا في مخططات التنمية، وعاملًا حاسمًا في استراتيجيات الإصلاح والتطوير والتقدم، من خلال إكساب مخرجاتها من القوى البشرية معارف ومهارات وتخصصات متنوعة تعينها على إحداث التطور، وإعداد قوة العمل القادرة على تلبية متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر؛ وبالتالي المساهمة في مستقبل أكثر استدامة على أساس السلامة البيئية (D,Orville, 2011, p.63).

ومنذ أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر في أكتوبر ٢٠٠٨، تزايد الاهتمام بهذا المفهوم، من خلال عدة منظمات اقتصادية مثل: صندوق النقد الدولي، والمصارف الإقليمية للتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأنشِئت برامج ومنظمات وتحالفات جديدة مثل: ائتلاف الاقتصاد الأخضر، كما أنشئت روابط عالمية مثل: الغرفة التجارية الدولية، والمجلس العالمي للاقتصاد الأخضر، وكلها تروج لنهج الاقتصاد الأخضر (الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ص٤).

وثمة اهتمام عالمي وإقليمي ومحلي بموضوع الاقتصاد الأخضر، ففي عام ١٩٩٣، أنشَأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "هيئة التنمية المستدامة"، وفي عام ٢٠٠٢، عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا (ناصر، ٢٠١٠، ص١٣٤). كما نظمت اليونسكو في مارس ٢٠١٣، اجتماعًا للخبراء بشأن تغيير مناخ التعليم؛ من أجل التنمية المستدامة في إفريقيا، والذي عقد في موريشيوس، كما اهتمت العديد من الدول بهذا المفهوم في برامجها التعليمية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، عقد مؤتمر قمة في واشنطن عام ٢٠١٠ وتناول المناهج التعليمية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر، وفي المملكة المتحدة (جامعة بورنموث) وإيطاليا، وجنوب إفريقيا، وكينيا توجد برامج جامعية تركز على الاقتصاد الأخضر، وبرامج ماجستير ودكتوراه في التكيف مع تغير المناخ، كما يحتفل العالم كل عام في الثاني والعشرين من أبريل بيوم الأرض؛ لإظهار الدعم لحماية البيئة.

وفي مراكش بالمغرب، عقد المؤتمر الدولي السابع للتربية البيئية بعنوان "التربية البيئية والرهانات؛ من أجل انسجام أفضل بين المدن والقرى" في الفترة ما بين ٩-١٤ يونيو ٢٠١٣، أما في مصر، فهي تتبني في رؤية ٢٠٣٠، التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والذي يتميز باستخدام الطاقة المتجددة التي تساعد على خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (محمد، ٢٠١٧، ص ص٤٣- ٥٤). كما عقدت اتفاقيات وأصدرت تقارير واستراتيجيات بشأن قضايا الاستدامة، كتقرير حالة البيئة بمصر، والخاص بزيادة الوعي بآثار التدهور البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، حماية حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، ورفع الوعي ونشر المعارف البيئية (وزارة البيئة، ٢٠١٧، ص٨٢). كما تمّ إطلاق استراتيجية مصر للتحول إلى الاقتصاد الأخضر؛ والتي تستهدف التزام ٣٠٪ من مشروعات الخطة الاستثمارية بمعايير الاستدامة البيئية، وضمان الإتاحة التكنولوجية والحفاظ على التنوع البيولوجي (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢١، ص ص١٥-١٦). وفي هذا الإطار، وفي رحاب جامعة الأزهر، عقد المؤتمر العلمي الدولي الثالث للتنمية المستدامة بعنوان "تغير المناخ: التحديات والمواجهة" في الفترة ما بين ١٨-٢٠ ديسمبر ٢٠٢١.

والتعليم الأخضر (التعليم البيئي، المدرسة الخضراء، الجامعة الخضراء، التعليم المستدام) هو بمثابة تعليم بيئي مستدام، ويتعلم من خلاله الأفراد والمجتمعات، وتتغير اتجاهاتهم للانتقال إلى مجتمع على وعي بالبيئة ومشكلاتها وحلول هذه المشكلات، ويقوم على اعتقاد بأن الغد سيكون أفضل إذا كان بإمكان كل شخص أن يكون واعيًا بذاته، ويتحمل مسؤولية تنفيذ سلوك حماية البيئة (Tu, & Chen, 2017, p. 6135).

وثمة اتفاق على دور التعليم في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، فقد سلط برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الضوء على الحاجة إلى مراجعة المناهج التعليمية والبرامج التدريبية لتعزيز العمليات التي تشمل الأنظمة والتصميم الصديق للبيئة، كما أكد على الحاجة إلى التعليم والتعلم في مجالات العلوم المتكاملة المسماة STEM والذي يعني الاهتمام بتخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، كما أكدت الوثيقة الختامية ريو +٢٠، وموضوعها "المستقبل الذي نريد" على التعليم ودوره في الاقتصاد الأخضر (محمد، ٢٠١٧، ص٤٣).كما أكدت قمة التعليم الجامعي في باريس (١٩٩٨) The

World Summit on Higher Education، على أن مهمة التعليم الجامعي هي: التعليم والتدريب، والبحث العلمي، والمشاركة في التنمية المستدامة وتطوير المجتمع، كما أن التعليم الجامعي هو الأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية، والسلام، فدور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة هو مساعدة الطلاب على فهم أساليب تخلف التنمية، وتشجيع الممارسات الداعمة للبيئة، ودراسة أسباب عدم المساواة، في نظرة متكاملة مع العدالة وحقوق الإنسان، فطلاب الجامعات سيصبحون من متخذي القرار في المستقبل، أو مديري مؤسسات في المجتمع؛ مما سيجعلهم أكثر قدرة على فهم طبيعة التنمية المستدامة ومتطلباتها، وبذلك تقع على الجامعات مسؤولية بناء القدرات اللازمة لدعم التنمية المستدامة(البيومي، ٢٠١٣، ص٢٣).

وفي هذا الاتجاه، ظهر مفهوم التعليم الأخضر الرقمي، وهو أحد أهم أشكال التكنولوجيا الرقمية والذي ظهر نتيجة التقدم الحاصل في التكنولوجيا الرقمية، وذلك من خلال تشكيل بيئة تعليمية متكاملة تجمع بين كل من: المعلم والطالب والمنهج، وتعتمد على استخدام تقنيات، وتطبيقات، وسلوكيات، وأدوات تهدف إلى المحافظة على البيئة الخضراء (الحوال، ٢٠٢٠، ص٥١). كما ارتبط مفهوم الاقتصاد الأخضر بما يعرف بالوظائف الخضراء، وهي الوظائف التي تسهم في الحفاظ على البيئة وحمايتها، سواءً في مجال الزراعة، أو الصناعة، أو الخدمات، أو الإدارة، وهذه الوظائف: تخفض استهلاك الطاقة والمواد الخام، وتحد من الانبعاثات الضارة، وتقلل النفايات والتلوث، وتحمي النظم الإيكولوجية، وتمكن الشركات والمجتمعات المحلية من التكيف مع تغير المناخ (International Labour Office, 2013, P.23).

هذا وقد خلت الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية الثلاث المشار إليها سابقًا، من موضوع التعليم الأخضر، باستثناء إشارة الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة حلوان إلى موضوعات (التنمية المستمرة، تعليم الكبار، والتنمية البشرية المتواصلة، وفلسفة التربية المستمرة وأصولها). وفي إطار هذا التوجه يمكن لبحوث أصول التربية رصد متطلبات التحول إلى التعليم الأخضر، وهيكلة التخصصات الجامعية لمواكبة الاقتصاد الأخضر، ومعوقاته، وسيناريوهات خضرنة التعليم، والقيم الداعمة للاقتصاد الأخضر وسبل الاستفادة من أبعاده في تطوير التعليم الجامعي الأزهري،

ومدى توافر مهاراته لدى طلاب الجامعة، وسُبل نشر الوعي المجتمعي بالاقتصاد الأخضر.

٧- تدويل التعليم الجامعي Internationalization of University Education:

ظهر مصطلح التدويل في التعليم العالي في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ليعرف في ضوء بعض الأنشطة ذات الارتباط كالدراسة بالخارج، ودراسات اللغات، والاتفاقيات المؤسسية Institutional Agreements، والدراسات المجالية Area Studies التي تستهدف علمًا معينًا، وكذلك المصطلحات المفضل استخدامها قبل ذلك منذ ستينيات نفس القرن وهي: التربية الدولية International Education، والتعاون الدولي International co-operation، والعلاقات الدولية International relations، وما زالت كذلك في بعض البلدان، وقد تزايدت أهمية البُعد الدولي منذئذ وحتى الآن، حتى عدّ عاملًا مهمًّا يشكل ويتحدى قطاع التعليم العالي عبر العالم(عبد الحكيم، ٢٠١٦، ص٣٢١).

وثمة مفاهيم كثيرة تستخدم بالتبادل مع مفهوم التدويل أو عند وصفه، ومنها: التعليم الدولي International Education، والتعليم متعدد الثقافات Multicultural Education، والتعليم العابر للثقافة الوطنية Cross-Cultural Education، والتعليم العالمي Global Education، والدراسات الدولية International Studies، والتعليم العابر للحدود الوطنية Transnational Education، وعولمة التعليم العالي Globalization of Higher education (Dinesh, 2010, p.5).

ويشير مفهوم التدويل "Internationalization " إلى: عملية دمج البعد الدولي أو العالمي والبين ثقافي في أهداف ووظائف وعمليات التعليم الجامعي (Knight, 2004, p.12). ويفرق جونز (Jones, 2000, p.31) بين العالمية Internationalism، والتدويل Internationalization، حيث يعرف الأول بأنه: المفاهيم الشائعة للمجتمع الدولي، والتعاون الدولي، ومجتمع المصالح الدولي، والأبعاد الدولية للصالح العام بما في ذلك تعزيز السلام والرفاه العالميين. بينما "يغطي التدويل نطاقًا واسعًا من الخدمات، مثل: الدراسة في الخارج، والتعليم عن بُعد، والشراكات الخارجية، والمناهج الدولية، والبحث والتعاون الأكاديمي، لتشمل بُعدًا دوليًّا ومتعدد الثقافات (Stromquist, 2007, p. 81).

والتدويل عملية معقدة وشاملة تتناول كافة جوانب التعليم العالي؛ بغرض خلق فضاء أكاديمي لنظم ومؤسسات التعليم العالي يتجاوز حدود الدولة التي تنتمي إليها؛ وذلك بهدف تبادل المنافع الأكاديمية، وما يستلزمه ذلك من تغييرات أكاديمية وغير أكاديمية داخلها، ولكن الحراك الأكاديمي يُعد أهم تلك الجوانب، فهو الوسيلة والثمرة في آن واحد؛ وسيلة لإصلاح نظم التعليم العالي الوطنية، وثمرة لما له من آثار اقتصادية واجتماعية وأكاديمية؛ بما يسهم في ديمومة نواتج هذا الإصلاح (عبد الحكيم، ٢٠١٦، ص٢٣).

ويرى (لي، جيونجو، ٢٠١٣، ص ص٣٥٧، ٣٥٨) أنه يمكن الحكم على التدويل في ضوء ما يمكن أن يؤدي إليه من امتياز أكاديمي للجامعة، وتحقيق تأثير دولي لها، ويتمثل ذلك في الجامعات ذات المستوى العالمي التي يعترف بها في كل أنحاء العالم؛ لما لها من أداء أكاديمي ممتاز، ومكانة أكاديمية رفيعة، وهما الأمران اللذان يجذبان إليها العلماء والطلاب الموهوبين.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة اتجاهات حديثة في تدويل التعليم الجامعي منها: الاعتماد على الهياكل والمبادرات المدعومة تكنولوجيًّا، ورفع قدرات التعامل الدولي ومهاراته لدى الموارد البشرية، والحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة Academic Mobility، وتدويل المناهج الدراسية، وتدويل البحث العلمي، وفتح فروع جامعية في الخارج، وتعزيز التدويل الداخلي (عيسى، ٢٠١٦، ص ص٤٦-٨١).

وفي مصر، استقبلت العاصمة الإدارية الجديدة أربعة أفرع للجامعات الدولية بالعاصمة الإدارية الجديدة، من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة وما يعادلها، وتشمل: جامعة جزيرة الأمير إدوارد، فرع مؤسسة الجامعات الكندية في مصر، وجامعة كوفنتري، فرع مؤسسة جامعات المعرفة الدولية، وفرع جامعة هيرتفورد شاير University of Hertfordshire، فرع مؤسسة جلوبال، وفرع لكل من جامعتي لندن ووسط لانكشاير (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢١/١١/٣).

وفي هذا الصدد، تشير الدراسات إلى أنه على الرغم من وجود اتفاقيات شراكة عالمية بين الكثير من الجامعات العربية والجامعات العالمية المختلفة، إلا أن استفادتها من صور الشراكة في تدويل التعليم الجامعي لا زالت محدودة، كما أن بعض اتفاقيات التعاون في

مجال التدويل لا تنفذ، وإن نفذت لا يجري تقييمها للتأكد من تحقيقها لأهدافها (بو بطانة، ٢٠٠٩؛ ويح، ٢٠١٢). وهو ما قد يفسر خلو الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية موضوع التحليل من الإشارة إلى قضية تدويل التعليم الجامعي. لذا فإن ثمة تأكيد على حاجة مؤسسات التعليم الجامعي المصري إلى تفعيل سياسات التدويل والتعاون الدولي، ومجال أصول التربية معني بالبحث في تحديات ومتطلبات تدويل التعليم الجامعي، ومعاييره، وأخلاقياته، وفلسفته والاتجاهات الحديثة في تطبيقه.

٨- الدراسات البينية Interdisciplinary Studies:

إذا كان الاتجاه نحو التخصص الدقيق هو السمة الغالبة على البحث العلمي حتى منتصف القرن العشرين، فإن آليات العولمة وتفجر الثورة المعلوماتية قد فرضت على العالم المعاصر توجهات وأفكار مغايرة تؤكد على وحدة المعرفة، وأهمية التكامل بين التخصصات فيما أطلق عليه اصطلاح (Interdisciplinary) (الدراسات البينية) (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية، ٢٠١٧، ص٥).

وتُعد الدراسات البينية اتجاهًا معرفيًّا جديدًا يؤكد على دمج تخصصات متعددة في معالجة قضية ما يتعدى مجالها نطاق تخصص واحد، وذلك وفق معياري التكامل Integration والتفاعل Interaction، بما يؤدي إلى تطوير المفاهيم والافتراضات النظرية، والتوصل إلى نتائج معمقة (Klein, J. T. 2010, PP.19-20). ويتمّ بموجبها الإجابة عن بعض الأسئلة، أو حلّ بعض المشكلات، أو معالجة موضوع معقد يصعب التعامل معه بشكل كافٍ عن طريق مدخل، أو تخصص واحد (Newell et al., 2001, p.7). كما أنها توفر العديد من الفوائد التي تتطور إلى مهارات التعلم مدى الحياة، باعتبارها ضرورة لمستقبل التعليم (Jones, 2010, P.76).

ونظرًا لأهمية الدراسات البينية، عقدت مؤتمرات عدة منها: مؤتمر الدراسات البينية في العلوم العربية والإسلامية في ضوء التسارع التكنولوجي والمعرفي ٢٠١٩، بمركز ضياء للأبحاث والمؤتمرات، ومؤتمر مستقبل الدراسات البينية في العلوم الإنسانية والاجتماعية بكلية الآداب جامعة حلوان ٢٠١٦، ومؤتمر العلاقات البينية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى (جامعة السلطان قابوس، ٢٠١٥)، ومؤتمر اللغة العربية والدراسات البينية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٠١٥. كما أكدت نتائج

العديد من الدراسات والبحوث على أهمية الدراسات البينية في تحقيق وحدة المعرفة، وإظهار الروابط بين ما يدرسه الطلاب في المقررات المختلفة، وعمق البناء المفاهيمي، وتكوين إدراك كلّي للظواهر والقضايا، مثل: دراسة (Repko, A. F., & Szostak, 2020؛ Hudson, & Hinman, 2017؛ Vlček, et al., 2019).

ومن الجدير بالذكر أن عدم وجود خارطة طريق للبحوث العلمية في بعض الجامعات، وضعف الاتصال فيما بينها يُعد من معوقات الدراسات البينية (مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية، ٢٠١٧، ص١٢)، وعليه فإن التنسيق والتعاون بين العلوم والفروع أصبح ضرورة، على أن يتم وفق تنسيق فريد وبما يقود إلى حياكة نسيج علمي محكم ومفيد (زاهر، ٢٠١٨، ص٢٤٦).

وباستقراء الخرائط البحثية الثلاث سالفة الذكر، يتضح أنها خلت من موضوعات الدراسات البينية، لذا يجب التوجه نحو إجراء دراسات بينية مشتركة في موضوعات متداخلة (إسكاروس، ٢٠١٦، ص٣٨٢). وخاصة في أبحاث أصول التربية، ذلك المجال الذي يهتم بالنتائج التي توصل إليها العلم في مختلف المجالات وأثرها على التعليم.

المحور الثالث: بعض النماذج الحديثة في التعليم الجامعي

ظهرت في الآونة الأخيرة نماذج جامعية عدة، تمثل في مجملها توجهات بحثية جديدة، تفتح آفاقًا واسعة للمتخصصين في أصول التربية لدراستها دراسة علمية عميقة تتيح الفرصة للاستفادة من تطبيقها في تطوير وتحسين التعليم الجامعي، بما يتوافق مع فلسفة المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، والتحديات الداخلية والخارجية المحيطة به، وفيما يلي نبذة مختصرة عن أهم هذه النماذج:

شكل (٢) يوضح النماذج الحديثة في التعليم الجامعي (من إعداد الباحث)

١. جامعات الشركات Corporate Universities:

يشهد العالم المعاصر ثورة هائلة من التحولات والمتغيرات على كافة الأصعدة؛ لذا فقد تنامى الاهتمام بمجتمع المعلومات، واقتصاد المعرفة، والتحول الرقمي والسوق التنافسية، وغيرها من العوامل التي أثرت على بيئة العمل والإنتاج، واستدعت بدورها ضرورة إكساب العاملين العديد من القدرات والمهارات التي تُؤهلهم للتعاطي السريع معها؛ ومن هنا سعت الشركات إلى توفير تعليم بديل مؤهل للعاملين، مع محاولة الاستفادة من الخبرات الأكاديمية في مجال التخصص بإبرام شراكات مع الجامعات، وقد أسهمت تلك الشراكات في ظهور نموذج جامعة الشركات "Corporate University، والتي تستهدف تنمية قدرات أعضائها على التعليم المستمر، كما أنها اتخذت العديد من السياسات والاستراتيجيات التربوية والتي قد تفيد في تحسين بيئات التعليم والتعلم(عبد الهادي، ٢٠٢١، ص٢٩١).

ويرى (Musielk et al., 2019, P.7) جامعات الشركات على أنها " وظيفة المؤسسة أو القسم أو البرنامج التي ترتبط بشكل وثيق باستراتيجية المنظمة، وتوفر القيادة الداعمة

للأفراد والعمليات من خلال توفير التعليم المستمر والاستراتيجي؛ بُغية تحقيق الحدّ الأدنى من المردود الإيجابي طويل الأمد. ويعرفها (أحمد ٢٠٠٩، ص ١٠٨) بأنها "منظومة استراتيجية للتعليم والتعلم، تقوم بإنشائها المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتحسين مهارات العاملين فيها، وإكسابهم كل جديد في مجال عملهم لمواجهة متغيرات العصر واحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال شراكة بين هذه المؤسسات والجامعة؛ بما يسهم في تنمية مؤسسات الشراكة، ويحقق أهداف كل مؤسسة.

وتنطلق فلسفة جامعة الشركات من تركيز أنشطتها ومبادراتها حول تعليم موظفيها وتعزيز علاقاتها مع نظام التعليم الجامعي، كما يستهدف نموذج جامعة الشركات تعزيز برامج الشراكة المستمرة بين الشركات والجامعات، فالوحدات الجامعية يُمكنها أن تشارك بإنتاج ونقل المعارف الجديدة، أما الشركات الصناعية فيمكنها تطبيق تلك المعارف.(Antonelli et al., 2013, P.40) . كما تعتمد فلسفة العمل بها على فنيات واستراتيجيات تعليم الكبار التفاعلية والنشطة، بما في ذلك أنشطة التعلم الجماعي، وذلك من خلال تشكيل مجتمعات تعلم مهنية متجانسة وغير متجانسة، وتعظيم الاستفادة من خبرات الآخرين، وجعل التعلم مكونًا أصيلًا في كل عمليات الشركة، ومن ثمّ تحويلها لمنظمة للتعلم والإبداع(عبد الهادي، ٢٠٢١، ص٣٢٠). وتستهدف جامعات الشركات تهيئة بيئات تعليمية وبحثية عالية الجودة، وبناء ثقافة أكثر توافقًا مع المشهد الصناعي والتجاري الحديث، كما تتعرف على الاحتياجات التعليمية للعاملين وتقديمها في التوقيت المناسب وبناء الكفاءات على جميع المستويات التنظيمية، وتقليل الحواجز الثقافية والتنظيمية، واستحداث رؤى وأفكار وقيم جديدة للشركة يتم تقييمها ومكافأتها باستمرار؛ ولذلك تسعى لتوطيد علاقتها بالجامعات الأكاديمية وكليات إدارة الأعمال من خلال تحقيق تبادل المعلومات والخبرات والاستشارات، والتعاون في المشاريع البحثية ومواءمة وتقييم وسائط ومواد التعليم، وإنشاء هياكل إدارية جديدة بُغية تحسين الأداء التنظيمي ودعم التنافسية(Dealtary, 2017, P.P. 11-12).

وتتمركز مبادرات التعليم وأنشطته في جامعات الشركات حول تحقيق احتياجات الشركة، حيث يتمّ تطوير مناهجها بالشراكة مع مستشارين خارجيين، أو شبكة لأعضاء هيئة تدريس تعمل مع الموظفين الداخليين المتمكنين من ثقافة الشركة، وتقوم جامعات

الشركات الحالية بإنشاء علامات تجارية داخلية وتقديم الشهادات، في حين تمكنت بعض جامعات الشركات الأكثر نضجًا من "إدارة وإنتاج المعرفة"، من خلال مبادرات استراتيجية جديدة تدعم ثقافة التعليم المستمر والإبداع (Padron, 2018, P.P.33-34).

هذا وقد مرت جامعات الشركات بمراحل من التطور، واعتمدت المرحلة الأولى على التدريب فقط وتناولت في المرحلة الثانية، الإدارة والتطوير التشغيلي في برامجها، وفي المرحلة الثالثة، بدأت في منح درجات جامعية، أما في المرحلة الرابعة بدأت تلك الجامعات تبحث عن متطلبات الاعتماد الأكاديمي (Watson, 2010, p.12).

وكانت بداية ظهور جامعات الشركات في الولايات المتحدة، فقد أنشأت شركة جنرال إلكتريك في نيوجرسي، أول جامعة شركات عام ١٩٥٥، ثمّ بدأت الشركات الكبرى (ديزني، وماكدونالز، وموتورولا) في منح الدرجات العلمية عام ١٩٨٠، ثمّ بدأت مرحلة جديدة بعد إنشاء شركة موتورولا جامعة لها عام ١٩٨١، ثمّ توالى إنشاء تلك الجامعات على مستوى العالم، وفي هذا السياق، صرح (رونوكولون) رئيس شبكة جامعات الشركات العالمية (CCU) بأن هناك نموًا مستمرًا في إنشاء جامعات الشركات على مستوى العالم، فهناك ما يقرب من ٤٠٠٠ جامعة في الولايات المتحدة، وعشرة آلاف جامعة على الصعيد العالمي؛ حيث ظهر العديد منها في الصين، وأستراليا، وكندا، والأرجنتين، وفرنسا، وإسبانيا، وروسيا، وسنغافورة، والهند وجنوب أفريقيا، والإمارات وغيرها (Kimberly et al., 2014, P.5) ومن أبرز تلك الجامعات؛ جامعة شركة أناند الهندية ANAND Corporate University، وجامعة شركة سبيربنك الروسية Sberbank Corporate University، وجامعة شركة أبل بالولايات المتحدة الأمريكية Apple Corporate University، وفي مصر توجد نماذج لجامعات الشركات منها: أكاديمية أخبار اليوم، وجامعة الأهرام الكندية ACU (علوان، ٢٠١٦، ص ص٢٧٤-٣٢١).

وبذلك تُعد جامعة الشركات، رغم تعدد مسمياتها (جامعات منظمات الأعمال، جامعات السوق) صيغة متقدمة لتحقيق التقارب بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الأعمال، وتتجاوز أهدافها تدريب العاملين إلى السعي لتحقيق رؤى الشركات وأهدافها الاستراتيجية، كما تؤكد على أهمية التعليم المستمر على جميع المستويات الفردية والجماعية والتنظيمية، كما تسعى جامعات الشركات لدمج الجامعات داخل ثقافة

الشركة، تلبية للتحديات العالمية المحيطة بها، ومحاذاة للمهارات المطلوبة في سوق العمل، وهو ما يتطلب توافر موارد كافية.

وتجدر الإشارة إلى خلو الخرائط البحثية الثلاث لأقسام أصول التربية المشار إليها سابقًا، من تناول نموذج جامعات الشركات، وبحوث أصول التربية يمكن أن تسهم في وضع فلسفة واضحة وأهداف محددة لجامعات الشركات؛ بما يحقق التنمية البشرية والاقتصادية، وهيكلة التعليم الجامعي؛ بما يحقق متطلبات سوق العمل، ويكفل المساهمة في بناء سوق عمل تنافسية، وتوفير الكوادر المؤهلة.

٢. جامعات النخبة Elite Universities (الجامعات البحثية Research Universities):

كان إنشاء جامعة البحث في برلين بمثابة القدوة التي حفزت التنافس في العالم أجمع، وقد اقتدى بنموذج جامعة البحث الألمانية بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: جامعة هارفارد، وجامعتي شيكاغو وستانفورد، فالتوجه إلى هذا النمط من الجامعات جاء نتيجة التنافس العلمي، وتوجيه جامعات البحوث إلى حلّ المشكلات المختلفة المحلية والعالمية، وقد اختيرت في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥ جامعة لتتخصص في البحوث ضمن ٣٦٠٠ جامعة ومعهد عال (محمد، ٢٠١٤، ص١٦٩).

ويأتي مفهوم الجامعات البحثية مترادفًا مع مفاهيم أخرى مثل: الجامعات عالمية المستوى، والجامعات من الطراز العالمي، والجامعات الرائدة، وجامعات النخبة العالمية، غير أن هذا المفهوم مع استخدامه على نطاق واسع، لا يوجد له مفهوم محدد، فيرى (Altbach, 2013, P.2) أنها: مؤسسات أكاديمية ملتزمة بإنشاء ونشر المعرفة في مجموعة من التخصصات والمجالات، وتضم المختبرات المناسبة للتجارب البحثية والمكتبات وغيرها من البنى التحتية الأخرى التي تسمح بالتدريس والبحث على أعلى مستوى ممكن. فهي تركز على ما هو أبعد من البحث من نشر وتطبيق نتائج الأبحاث، وبراءات الاختراع. وهي جامعات عالمية المستوى، موجهة نحو العلوم والتكنولوجيا، وتسهم في الابتكارات التقنية من خلال براءات الاختراع والتراخيص التي يحصل عليها الباحثون، أو أعضاء هيئة التدريس (Liu, et al., 2011, PP. 9-10). ويتمحور عملها حول (المعرفة)؛ إنتاج المعرفة من خلال البحث النظري والتطبيقي، والحفاظ على المعرفة، وتجديدها من

خلال المنح الدراسية، ونقل المعرفة من خلال التدريس، ونشر وتطبيق المعرفة في المجتمعات العامة (Calhoun, 2011, P.28). وهي الجامعات التي ترتقي في جودة التعليم والتعلم إلى مستوى المعايير العالمية، من خلال بناء القدرات البحثية وضمان الجودة، وتترجم ذلك في المناهج الدراسية للبرامج الأكاديمية على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، وهي توظف البحث العلمي لخدمة القضايا الإنسانية للمجتمع، وتسهم في رقي المجتمع وتطوره، من خلال بناء قاعدة تفاعلية مستمرة مع المؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية والتعليمية، وتعمل على خلق البنية التحتية المحفزة، وتوفير كل وسائل الدعم المتاحة، سواءً مصادر داخلية أو خارجية، لتشجيع البحث العلمي، وضمان استمراره، إضافة إلى كونها تهتم بالتطوير والتوسع في برامج الدراسات العليا، وربطها بالأولويات الوطنية (السمان، ٢٠١٧، ص٢٩).

وتتبنى تلك الجامعات آليات متطورة تمكنها من تصدر التصنيفات العالمية للتعليم الجامعي من أهمها: تدويل التعليم، والكراسي البحثية، والشراكات الدولية، ومتنزهات العلوم، والفصول الافتراضية وحاضنات الأعمال (بدوي، ٢٠١٨، ص٣٤١؛ عبد التواب وعمار، ٢٠١٨، ص١٣٧).

ومن أبرز نماذج الجامعات البحثية المعاصرة، والتي تتميز بتركيزها على التعليم المتمركز حول البحوث، الجامعات البحثية الأمريكية الرائدة، مثل: جامعة ميتشجان University of Michigan، وجامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins University (Palfreyman, & Tapper, 2012, P.13)، وكذا تُعد جامعة هارفارد Harvard University من أهم الجامعات البحثية في العالم المهني والأكاديمي Loss, C. P., & McGuinn, 2018, P. 36). كما تُعد جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة نانيانج بسنغافورة من أبرز نماذج الجامعات البحثية (عيسوي وآخرون، ٢٠١٩، ص ص٩٢٨-٩٣٠). وهكذا تعبر الجامعات البحثية (جامعات النخبة) عن الجامعات المنتقاة أو المنتخبة التي تلبي المعايير العالمية للكفاءة رغم أن الواقع يشير إلى أن الجامعة قد تتميز في بُعد من هذه الأبعاد، وتنخفض في الأبعاد الأخرى (Trow, 2007, PP. 243-247).

وعلى الرغم من النقلة النوعية التي حققتها العديد من الدول في مجال التطور المعرفي

والتكنولوجي اعتمادًا على الاهتمام بنموذج الجامعات البحثية والبحث العلمي وتثمين نتائجه، إلا أن الدراسات تشير إلى ضعف الاهتمام بهذا النموذج في الجامعات العربية (حجي وآخرون، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ السيد، ٢٠١٦).

هذا وقد خلت الخرائط البحثية السابقة من الإشارة إلى نموذج الجامعات البحثية، لذا تبدو الحاجة ماسة لتسليط الضوء على هذ الاتجاه من خلال بحوث أصول التربية، لتوضيح فلسفة الجامعات البحثية، وأهميتها وتطبيقاتها، ومعوقات تنفيذها، والبيئة الجامعية الداعمة للتميز البحثي، ومحاولة التوصل إلى آليات لتطبيقها في الجامعات المصرية.

٣. الكراسي البحثية Research Chairs:

يقصد بالكراسي البحثية: برنامج جامعي يشمل الصورة البحثية والأكاديمية، ويمول من خارج الجامعة بصفة دائمة أو مؤقتة، وفق شروط سياسة التعليم العالي في الدولة، ويسعى لتحقيق أهداف معرفية تشمل قضايا التنمية الشاملة في المجتمع (تربوية، وبشرية، وصحية، واجتماعية وتنموية شاملة)، ويديره أساتذة متخصصون ومؤهلون علميًّا، ويختارون بدقة وعناية (التويجري، والعريني، ٢٠١٥، ص٢٣٠).

فالكراسي البحثية في حد ذاتها تمثل استثمارًا كبيرًا للمجتمع البحثي والأكاديمي من جانب، والمجتمع الصناعي والإنتاجي من جانب آخر؛ مما يدفع تلك المجتمعات نحو الاستمرار في تقديم المساهمات والمساعدات التي تحتاج إليها برامج الكراسي البحثية (McNeely, et al. 1987, P. 116).

وتتميز الكراسي البحثية بقدرتها على مساعدة الجامعات لتحقيق المنافسة، وامتلاك القدرة على توظيف أفضل العقول والاحتفاظ بها، ومعالجة النقص في العلماء والباحثين المؤهلين تأهيلًا عاليًا، وأيضًا الأساتذة المشهورين في مجال نادر من مجالات البحث العلمي، وتوفير الموارد المالية والمادية التي تساعدهم وتدفعهم نحو المزيد من اكتشاف المعرفة في مجال خبراتهم وبحوثهم العلمية (Muhimbili University 2018, P.5).

وتركز فكرة الكراسي البحثية على نوع من الشراكة بين مؤسسة أكاديمية وبين شركة أو جهة أو شخص خارجي عنها، تقدم فيها هذه المؤسسة أو الشخص التمويل اللازم لدعم مجال، أو قطاع، أو نشاط بحثي، أو علمي معين، وفي المقابل تتولى المؤسسة الأكاديمية

تهيئة البيئة البحثية اللازمة لإتمام ونجاح هذه المهمة (التويجري وآخرون، ٢٠١٥، ص٢٢٣). وبذلك تساعد الكراسي البحثية على توظيف جهود الطلاب والباحثين الموهوبين، وتحقيق التعاون البحثي فيما بينهم وبين كبار الأساتذة والعلماء في هذا المجال، بالإضافة إلى قدرة الجامعات المطبقة للكراسي البحثية على تحقيق التوازن بين السعي وراء المعرفة البحتة أو النظرية، وتطبيقها على أرض الواقع؛ ومن ثمّ تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق مساهمتها في زيادة الإنتاجية العلمية والبحثية (Mirnezami, & Beaudry, 2016, P.425).

وتجدر الإشارة إلى اهتمام جامعة كمبردج University of Cambridge بالكراسي البحثية، حيث أصبح أشهر كرسي في العالم هو كرسي "هنري لوكاس" بجامعة كمبردج، وقد شغله أكثر من سبعة عشر عالمًا. كما تهتم جامعة هارفارد Harvard University بالكراسي البحثية من خلال الاهتمام بزيادة تمويلها وزيادة عددها. كما طورت جامعة كاليفورنيا University of California أنموذجًا متميزًا للكراسي البحثية ويوجد بها ٥٢ كرسيًّا بحثيًّا (عبد التواب، وعمار، ٢٠١٨، ص٣٠).

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية التي قامت بإنشاء الكراسي البحثية، وكانت انطلاقتها الأولى بإنشاء كراسي علمية وقفية في بعض الجامعات الأجنبية ومنها: كرسي الملك عبد العزيز بجامعة كاليفورنيا، وكرسي الملك فهد في جامعة هارفارد الأمريكية، واللذان تأسسا في عام ١٩٩٣، ثمّ انتقلت التجربة بعد نجاحها إلى العديد من الجامعات السعودية، والتي ينشط بها أكثر من ٢٢٤ كرسيًّا بحثيًّا في تخصصات طبية وهندسية وإنسانية، كما انتشرت الكراسي البحثية في سلطنة عمان، وأشهرها كرسي أستاذية السلطان قابوس للدراسات الإسلامية والعربية في جامعة جورج تاون الأمريكية، والذي تأسس عام ١٩٨٠، بينما يصل عددها اليوم إلى ١٦ كرسيًّا في مختلف الجامعات.

أما في مصر، فقد نشأت الكراسي البحثية من خلال برنامج التوأمة بين الجامعات وبرنامج كراسي اليونسكو (Twin/UNESCO Chairs Program)، والذي تأسس عام ١٩٩٢، ويهدف إلى تحقيق التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية، وتجسير الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وذلك من خلال أسلوبين هما: شبكات معلومات مشتركة بين الجامعات، وكراسي الأستاذية الدولية التي يعينها اليونسكو؛

وتهدف إلى دعم البحث العلمي ونقل المعلومات من خلال القنوات الأكاديمية (عطية، ٢٠٢٠، ص ص٥، ٦). ورغم أهمية الكراسي البحثية، ودورها في تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، لم تتضمنها الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية المشار إليها سابقًا.

٤. جامعة الابتكار Innovation University:

يُعد الابتكار من أهم مؤشرات تقييم توجه بلد ما نحو مجتمع المعرفة، وتهتم العديد من المنظمات الدولية والإقليمية بتطوير وتقييم أداء العلوم والتكنولوجيا، والبحث والتطوير وسياسات الابتكار وأنظمته، ومن أهم تلك المنظمات؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٥، ص١٠٢).

وفي العقد الماضي من القرن الحادي والعشرين، تعالت أصوات متعددة تنادي بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات في تعزيز الابتكار؛ وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية، إذ يُعد الابتكار واحدًا من الخصائص الرئيسة لاقتصاد المعرفة (Etzkowitz, & Leydesdorff, 2011, p.1).

ويعتبر عدد الابتكارات في الجامعات من أهم المعايير التي تعتمدها المنظمات الدولية في تصنيفها، بل أصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في كثير من البلدان، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوروبا وجنوب شرق آسيا، حيث تحرص وزارات التعليم والتجارة في تلك الدول على رعاية الابتكار. وفي هذا الإطار، طرح البعض مفهوم "جامعة الابتكار" الذي يضع رعاية الابتكار واحدًا من الأولويات الرئيسة في الجامعات ومعاهد الأبحاث. وبفضل هذا المفهوم، أصبحت الكليات والجامعات الأمريكية والمراكز البحثية تلعب دورًا مهمًّا في رعاية الابتكار ودعم التسويق، وريادة الأعمال، وخلق القيمة الاقتصادية المضافة، ومن أبرزها: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ومركز ريادة الأعمال بجامعة بوسطن، وجامعة ولاية ميتشجان وجامعة ولاية أريزونا في منطقة فينكس، وجامعة أكرون في ولاية أوهايو، وجامعة جنوب كاليفورنيا، كما أن هناك المئات من الكليات والجامعات الأخرى التي بادرت بإنشاء برامج لرعاية الابتكار، وريادة الأعمال،

وهذه النوعية من البرامج لها هدفان رئيسيان، أحدهما قصير المدى وهو خلق وتقديم قيمة تربوية متميزة لطلابها، والهدف الآخر هو هدف طويل المدى، ويكمن في المشاركة الفاعلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في مجتمعها المحلي عبر مشاركتها مع الشركات المحلية المتطورة (المطيري، ٢٠١٥، ص ص ٩٣٣-٩٤٢).

وتؤكد "جامعة الابتكار" على أهمية مشاركة الجامعات في تعزيز المبادرة لدى منسوبيها من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وإكسابهم المهارات والأخلاقيات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة. ويؤكد (Zhuang, 1995) على أن مفهوم جامعة الابتكار ينطوي على عدد من العمليات الرئيسة، مثل: التفرد، وتحسين العمليات، ونشر المعرفة، والإبداع، والتحسين التنظيمي، وبناء المعرفة. كما تسعى جامعة الابتكار إلى تغيير المجتمع المحيط من خلال استغلال الابتكار وتطبيق المعرفة، وغرس روح المبادرة، وريادة الأعمال، والتأثير اقتصاديًا في القطاعات الأخرى.

ويرتكز مفهوم جامعة الابتكار إلى الأركان الرئيسة التالية: (المطيري، ٢٠١٥، ص٩٤١).

- الابتكار Innovation: حيث يجري التعاون بين منسوبي الجامعة من الطلاب والباحثين، والقطاعات الاقتصادية الأخرى لتبادل الأفكار المبتكرة التي من شأنها دفع عجلة التغيير نحو الأهداف الاقتصادية المنشودة.
- التعلم التطبيقي Applied Learning: حيث يجري تطبيق المعرفة بعيدًا عن الحواجز التقليدية والكتب النظرية؛ لتوفير خبرات كافية بشأن العالم الحقيقي.
- ريادة الأعمال Entrepreneurship: يتم تهيئة بيئة جامعية تشجع المغامرة والمخاطرة المحسوبة، وتقود إلى ابتكار أفكار تحقق منفعة للشركات التجارية الكبرى.
- الأثر الاقتصادي Economic Impact: يتمّ جلب عوائد مالية جديدة للجامعة من خلال التعاون مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، ظهر مفهوم الابتكار الأخضر، والذي يعني: ابتكار منتجات أو عمليات تهدف إلى معالجة المشكلات البيئية الناتجة في دورة حياة المنتج، ويعرف أيضًا بأنه: المنتجات والعمليات الجديدة أو المُعدلة والتي تتضمن الابتكارات التقنية والإدارية والتنظيمية التي تساعد على الحفاظ على البيئة المحيطة، وهو الابتكار المرتبط بالمنتجات والعمليات الخضراء، بما في ذلك الابتكار في التقنيات التي تساهم في توفير

الطاقة ومنع التلوث، وإعادة تدوير النفايات وتصميمات المنتجات الخضراء، أو الإدارة البيئية للشركات(الطالبي، ٢٠١٨، ص٣٥٥٦).

وفي هذا الصدد توصف ممارسات الجامعات الألمانية بأنها في صدارة الابتكار، إذ حصلت على المركز الأول على مؤشر (بلومبرغ للابتكار) لعام٢٠٢٠ ، كما نجحت في استغلال الطاقة المتجددة، وتضمينها في التخصصات الجامعية، وتأسيس ما يسمى بالقطاع الأخضر، الذي يمكنها من الإنتاج والصناعة بطريقة ملائمة بيئيًّا(مقدم، ٢٠٢١، ص١٥٧، ١٥٨)، كما توصف ممارسات جامعة سنغافورة الوطنية بأنها موجهة نحو مسار الابتكار وريادة الأعمال، حيث تركز الجامعة على أنشطة التسويق من خلال: تأسيس شركات ناشئة، وتطوير الملكية الفكرية، وتقديم أبحاث عالية الجودة إلى الصناعة، كما تعمل الجامعة على اجتذاب المواهب الأجنبية، وتنمية عقلية الابتكار، وتنمية ريادة الأعمال لدى الطلاب في الصناعات الحديثة(Reyes, 2016, p.135). مما جذب الاهتمام العالمي نظرًا لترتيبها المتقدم في التصنيفات العالمية.

هذا وقد احتلت مصر المركز ٩٦ في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٠، متراجعة عما كانت عليه عام ٢٠١٨-٢٠١٩(المركز ٩٣) (Dutta et al., 2017, p.249). لذا تسعى مصر إلى إنشاء (جامعة الابتكار)، حيث صد قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠٢١، بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة الابتكار، يكون مقرها مدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية، ووفقًا للقرار لا يجوز للجامعة البدء في ممارسة نشاطها في الكليات قبل استكمال مقوماتها البشرية والمادية، وثبوت صلاحيتها لحسن أداء العملية التعليمية والبحث العلمي، وإبرام اتفاقيات تعاون مع جامعات دولية ذات سمعة متميزة، مساهمة في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات؛ بما يحقق الربط بين أهدافها واحتياجات المجتمع المتطور، وأداء الخدمات البحثية للغير، على أن توفر الجامعة أحدث الأجهزة المتطورة، مستفيدة في ذلك بما حققته الدول المتقدمة باستخدامها أحدث التطورات والأساليب الأكاديمية (قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠٢١). هذا ولم تتضمن الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية سالفة الذكر، الإشارة إلى جامعة الابتكار.

٥. جامعة التفرد Singularity University:

يقع المقر الرئيس لجامعة التفرد (SU) في حديقة ناسا البحثية NASA Research Park، في وادي السيليكون Silicon Valley بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل جامعة التفرد على توفير البرامج التعليمية والشراكات المبتكرة لمساعدة الأفراد والشركات والمؤسسات والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية والحكومات على تفهم التقنيات المتطورة وكيفية الاستفادة منها للتأثير بشكل إيجابي على مليارات الأشخاص، كما تعمل على تمكين الأفراد من تطبيق التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، والتصنيع الرقمي، والشبكات، وأنظمة الحوسبة (Singularity University, 2015).

وتمّ اقتراح مفهوم جامعة التفرد عام٢٠٠٧، من قِبل بيتر ديامنتيس (Peter Diamantis) رجل الأعمال والمدير الهندسي في مؤسسة جوجل، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة X prize، وتستند فكرتها إلى إنشاء أكاديمية لدراسة وفهم استخدام التقنيات المتنامية بشكل متضاعف، وبحث أفضل استخدام لها للتعامل مع أعظم التحديات العالمية مثل: الفقر العالمي، أو الجوع، أو التغير المناخي، وتُعد شركة جوجل هي الراعي المؤسس لهذه الجامعة، بالشراكة مع مركز أبحاث ناسا، (Heintz, 2009, p. 17).

والجدير بالذكر أن الانضمام للدراسة في هذه الجامعة التي تهدف إلى إعداد الجيل القادم من الرؤساء التنفيذيين، ورؤساء الجامعات، والقادة الحكوميين، لا يتطلب فقط الطلاب الأكثر ذكاءً والموهوبون من جميع أنحاء العالم، بل يحتاج أيضًا إلى سجل حافل من القيادة، وأن يكون المتقدم للدراسة ثنائي اللغة على الأقل، وأن يلخص خبرته في القيادة، وكيف يرغب في تطبيق الأفكار والتقنيات الجديدة لمعالجة التحديات الكبرى في ٣٠٠ كلمة (Heintz, M. 2009, p. 3). وهي لا توفر درجة أو شهادة إتمام دراسة، فهي عبارة عن فصل صيفي لمدة عشرة أسابيع، فالهدف من الجامعة هو إلهام قادة المستقبل لتطبيق تقنيات لحلّ أكبر مشكلات العالم، مثل: استنزاف الموارد الطبيعية، والفقر والأمراض المختلفة، فهي جامعة تسعى إلى توظيف أفضل العلماء في العالم، وتعليم الطلاب الموهوبين من خلال الابتكار وطرق التدريس المختلفة (Safaei, 2020, p. 2).

ولأن تكلفة الدراسة بهذه الجامعة تبلغ ٢٥٠٠٠ دولار، فإن أكثر من نصف الطلاب يأتي

عن طريق المنح الدراسية من جامعة التفرد أو مقدمي الخدمات الأخرى، وتجمع الجامعة حوالي ١,١ مليون دولار سنويًا من الطلاب والممولين (Vance, 2010, p.2).

وتقدم جامعة التفرد دراسات أكاديمية وأنشطة تتنوع إلى أربع فئات هي: برامج الدراسات العليا Graduate Programs؛ وتجمع قادة المستقبل ورجال الأعمال وخبراء التكنولوجيا لمدة عشرة أسابيع، من خلال العمل الجماعي لبحث التقنيات المتطورة لمعالجة المشكلات الأساسية في العالم، وبرامج الخطط التنفيذية Executive Plans، وتدرس الأدوات التي يحتاجها المحترفون ورجال الأعمال لتسريع وتيرة التقدم التكنولوجي، وعقد المؤتمرات Holding Conferences: وتركز هذه المؤتمرات على استكشاف كيفية النمو المتسارع والتأثير الهائل للتكنولوجيا على العلوم، مثل: الطب والإدارة المالية. وعقد برامج تدريبية متخصصة Holding Custom Training Programs: من خلال برامج تدريبية مصممة خصيصًا لاحتياجات الأفراد والكيانات القانونية (Safaei, M. 2020, pp.3-4). كما تعقد جامعة التفرد قمة عالمية Global Summit وهي تجمع سنوي للمفكرين والقادة والعاملين في الجامعة ورجال الأعمال والمتعلمين من جميع أنحاء العالم، ويكون في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، خلال عدة أيام للمساعدة في إعادة تعريف مستقبل الأعمال والتكنولوجيا والإنسانية؛ لاستكشاف أحدث التقنيات التي تؤثر على كل صناعة رئيسة، والتطورات في التقنيات التكنولوجية، وتأثيراتها المجتمعية، وكيفية تطبيقها لإحداث تغيير إيجابي وتحقيق نجاح شخصي أو مؤسسي (The Singularity Global Summit, 2020).

هذا وقد خلت الخرائط البحثية السابقة من الإشارة إلى نموذج جامعة التفرد، لذا تبدو الحاجة ماسة لتسليط الضوء على هذ النموذج من خلال بحوث أصول التربية، لتوضيح فلسفتها، وإمكانية تطبيقها في المجتمعات العربية والإسلامية ذات الخصوصية الثقافية، تعظيمًا للاستفادة من القدرات الجامعية العربية في بحث ودراسة التقنيات المتقدمة وسبل توظيفها للإدلاء بدلوها في تقديم حلول عاجلة للمشكلات ذات الشأن العربي والعالمي، مثل: الفقر، والبطالة، والأمية، والطاقة، واستنزاف الموارد، وغيرها.

٦. الجامعة المنتجة Producer University:

اتجهت العديد من الجامعات في الدول المتقدمة، مثل: الولايات المتحدة، وكندا، واليابان

والمملكة المتحدة، إلى نموذج الجامعة المنتجة، والتي تُعد من أبرز البدائل المتاحة أمام الجامعة لإيجاد مصادر إضافية للدعم، لمساعدتها على بلوغ أهدافها، وزيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع في ذات الوقت (محمد، ٢٠١٤، ص ص١٧٧، ١٧٨).

وثمة تعريفات متعددة للجامعة المنتجة قد تضيق أو تتسع حسب اختلاف وجهات نظر أصحابها، وتتباين وفقاً لرؤاهم المختلفة، ومنها أنها: الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات المضافة لدورها الأساسي، والتي تحقق من خلالها موارد إضافية لها (الماجد، ٢٠١٧، ص٣٧)، وهي تلك الجامعة التي تعمل على زيادة تمويلها؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال البحوث العلمية، وتقديم الاستشارات، وتنفيذ الدورات؛ بهدف تطوير العملية التعليمية، وتحقيق موازنة تتناسب مع الإنفاق عليها؛ لمواكبة الثورة المعرفية(عشيبة، ٢٠٠٩، ص٩٤).

والتركيز على الجامعات كمراكز إنتاج لا يلغي ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة، فالعديد من الكليات يمكن أن تستثمر إمكاناتها وتجني من ذلك كثيرًا من الفوائد المالية التي تسهم في تحسين العملية التعليمية، وربط النظرية بالتطبيق، ورفع كفاءة وجودة مخرجات التعليم الجامعي، مع العلم بأن الإنتاج لا يقتصر على الكليات العلمية فحسب، وإنما تشارك الكليات النظرية في عمل الدراسات المرتبطة بالجدوى الاقتصادية وضبط النوعية والمنافسة، فالعمل التجاري في حالة الجامعة المنتجة مدعم للمهام الرئيسية في الجامعة، ويساعدها على تأدية رسالتها بالشكل المطلوب(محمد، ٢٠١٤، ص١٧٨).

وتُعد الجامعات اليابانية من أبرز الجامعات التي انتهجت سياسة الربط بينها وبين مراكز البحوث وقطاع الصناعة؛ لتحقيق التمويل الذاتي والتقدم التقني والتكنولوجي للنهوض بقطاع الصناعة، كما استطاعت الجامعات في أمريكا أن تحول المعرفة العلمية إلى ابتكارات واختراعات ومنتجات وعمليات ملموسة على أرض الواقع، وذلك من خلال الحاضنات التكنولوجية، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كما انتشر نموذج الجامعة المنتجة في كندا من خلال تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، من خلال تمويل مراكز التميز بالجامعة، ومن أبرزها جامعة أونتاريو، كما يضم الاتحاد

الأوربي نماذج عدة تجسد الجامعة المنتجة لتفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية، ومنها برنامج كوميث، والذي يضم أنواع من الشراكة في شكل اتحادات إقليمية(الهرباوي، ٢٠٢٠، ص ص١٢٤-١٢٨).

وعلى الرغم من أهمية الجامعة المنتجة، وأنها المنطلق الرئيس في إرساء قواعد التميز والابتكار وتأسيس قاعدة مالية قوية تمكنها من تحسين العملية التعليمية، ودفع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إلى إجراء البحوث العلمية(البهدهي، والسعود، ٢٠٢٠، ص٩٧) ، ورغم وجود توجه واضح نحو تبني نموذج الجامعة المنتجة، إلا أن ثمة إشكالية في ترجمة هذا النموذج في الواقع الملموس في بعض البلدان العربية، ولذا أوصت بعض الدراسات بإضافة وظيفة جديدة للجامعة وهي وظيفة الإنتاج، على اعتبار أن الجامعة المنتجة لا تهدف إلى الربح، وإنما إيجاد مصدر آخر متجدد لتمويل الجامعة بمختلف هياكلها، كما أن نموذج الجامعة المنتجة يُعد حلقة وصل بين الجامعة ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية(الغامدي، ٢٠٢٠، ص٢٠٢١) كما أن وجود حاضنات الأعمال في بعض الجامعات العربية محدود وعوائده ضئيلة (بوفالطة، وموساوي، ٢٠١٥).

هذا وقد خلت الخرائط البحثية الثلاث من الإشارة إلى نموذج الجامعة المنتجة، لذا تبدو الحاجة ماسة إلى تعمق بحوث أصول التربية في دراسة نموذج الجامعة المنتجة، وفلسفتها، ومتطلبات وآليات تطبيقها، ومعوقاتها، والجدارات والمهارات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للتحول إلى نموذج الجامعة المنتجة وتصوراتهم نحو تطبيقها.

٧. الجامعة الريادية :Entrepreneurial University

انطلقت فلسفة الجامعة الريادية من قدرتها على ريادة التنمية المحلية في المجتمع القائم على المعرفة، وذلك من خلال إنتاج المعرفة ونشرها واستغلالها لتحقيق أغراض تجارية؛ وبالتالي تنطلق فلسفتها من قدرتها على تحويل المعرفة المنتجة لرأس مال وذلك فيما يسمى "رسملة المعرفة"؛ وبالتالي تعمل الجامعات الريادية على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تنظيم المشروعات التي تؤثر على التنمية المحلية واستثمار الموارد الطبيعية أو المالية؛ وبالتالي تنطلق فلسفتها من الفكر الريادي والذي يطلق عليه "رأس المال الريادي" (حسن، ٢٠٢١، ص ص٥٤٢٦، ٥٤٢٧).

ويرى (الحجار، ٢٠١٨) أنها: الجامعة التي تعمل على تقديم خدمات وبرامج إبداعية في

مجال التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لتتبوأ مكانًا متميزًا بين الجامعات، كما تستوعب وتتنبأ بالمخاطر، وتستثمرها كفرص إيجابية، ولها دور سباق في التقدم والتطور الذي يشعر به المستفيدون والعاملون والمجتمع. وهي: الجامعة التي توفر الفرص والممارسات والثقافة لتشجيع وإشراك الطلاب في أنشطة ريادة الأعمال، كما أنها مؤسسة تحاول الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للسوق، مع الأخذ في الاعتبار عنصر الابتكار؛ من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الوظائف المختلفة (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) (توفيق وآخرون، ٢٠٢٠، ص٣٠٨). ودور الجامعة الريادية أوسع من مجرد نقل التكنولوجيا في شكل براءات اختراع والشركات الناشئة التي تحتضنها الجامعة، بل إنّ دورها هو المساهمة في خلق التفكير الريادي.(Audretsch, 2014, PP.317- 319).

وفي هذا السياق، تُعد جامعة سنغافورة (NUS) من أولى الجامعات الريادية الناجحة في العالم، وجامعة ولاية أريزونا (ASU) حيث يوجد بها مكتب مبادرات الجامعة The Office of University Initiatives، والذي يعمل على تيسير الربط بين الأفكار والأفراد والموارد المتاحة، والارتقاء بمكانة الجامعة من خلال التواصل مع الشركات، ووحدات الأعمال الراغبة في الاستفادة من خدمات الجامعة ومنشآتها (Etzkowitz & Zhou, 2017). وجامعة هوارد في واشنطن Howard University، والتي يوجد بها العديد من البرامج والمسابقات لدعم الابتكارات القائمة على التكنولوجيا، كما يوجد بها معهد ريادة الأعمال والقيادة والابتكار Entrepreneurship, Leadership and innovation Institute (ELI) والذي يسعى إلى تزويد الطلاب بالمهارات والأدوات والتوجيه اللازم لحثهم على المشاركة في مشروعات التنمية الاقتصادية، وتقديم المشورة والتوجيه للطلاب الذين يطرحون أفكارًا مبتكرة قد تفيد الشركات الجديدة، أو من يرغبون في دعم أفكارهم الجديدة، كما يعقد مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية بشأن تعزيز الابتكار في ريادة الأعمال. وجامعة ميتشجان The University of Michigan: والتي تشمل استراتيجيتها رعاية الابتكار وريادة الأعمال، وتحفيز التنمية الاقتصادية داخل الولاية وخارجها، كما توجد بالجامعة العديد من المبادرات لتعزيز ريادة الأعمال منها: برنامج ريادة الأعمال Minor in Entrepreneurship، ومعهد لوري زيل لدراسات ريادة الأعمال Zell Lurie for

Entrepreneurial Studies، ونادي الابتكار الطلابي SI Create، وجميعها تهدف إلى نشر التوعية بين الطلاب حول ريادة الأعمال، وتحفيز الطلاب ذوي الأفكار الريادية(المطيري، ٢٠١٥، ص ص٩٤٧-٩٥٥).

وعلى صعيد الجامعات العربية، لا تزال ثقافة الجامعة الريادية محدودة، حيث اكتفت بعض الجامعات ببعض المواد الدراسية في مجال ريادة الأعمال، وبهذا فإن التحدي أمام الجامعات يتمثل في كيفية تطبيق استراتيجيات الريادة، حيث إنّ التنمية والريادة العالمية عاملان مهمان للوعي بمتطلبات الريادة الجامعية والتوجه الريادي للجامعات، سواءً على مستوى البحث، أو طرق التدريس، فالبحث لا بدّ أن يكون بمستوى عالمي، وطرق التدريس يجب أن تشجع على طرح المبادرات الريادية وتجربتها، وطرح وتحليل التجارب التي يمكن أن تسهم في بناء الريادة العالمية كعامل مساعد على التنمية الحقيقية المنافسة، وتطوير الرصيد المعرفي على مستوى الجامعة والمجتمع(الشواهين، ٢٠١٧، ص٣).

وثمة نماذج أخرى حديثة للجامعات مما لا يتسع المجال لذكرها منها: الجامعة الافتراضية؛ والتي ظهرت نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعني أن الجامعة بما فيها من محتوى وصفوف ومكتبات، ومن فيها من أساتذة وطلاب ومرشدين، يتواصلون من خلال شبكة الإنترنت، متحررين من حاجزي الزمان والمكان. والجامعات التخصصية؛ والتي تهتم بتخصص معين، فتصبح إحدى الجامعات طبية، أو هندسية أو تكنولوجية...فمثلًا توجد في اليابان جامعات تخصصية متنوعة منها جامعة أوزاكا للدراسات الأجنبية، وجامعة أوتارو للتجارة، وجامعة طوكيو للطب، وهي جامعات تراعي ظروف البيئة أو الإقليم الذي تنشأ فيه، كالبيئة الزراعية والتجارية) (محمد، ٢٠١٤، ص ص١٤٥- ١٩٥).

ومن الجدير بالذكر أن بحوث أصول التربية معنية ببحث فلسفة الجامعة الافتراضية وآليات توظيفها بما يتوافق مع الإمكانات الجامعية المتاحة، ودراسة متطلبات وآليات وتحديات تطبيقها، وكذا وضع تصور لجامعة للعلوم التربوية في إطار فكرة الجامعات التخصصية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية المشار

إليها سابقًا، لم تتضمن النماذج الحديثة للتعليم الجامعي مثل: جامعات الشركات، والجامعات البحثية، والريادية، والكراسي البحثية، وجامعة الابتكار، وجامعة التفرد، والجامعة المنتجة، باستثناء الإشارة إلى موضوعي (دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة ريادة الأعمال لدى طلابها- الاتجاهات الحديثة في ربط التعليم بالعمل)، وذلك ضمن الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية.

المحور الرابع: تقييم الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية بكليات التربية في جامعات (سوهاج- المنوفية- حلوان) في الفترة من (٢٠٢١ - ٢٠٢٥) على ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في أصول التربية:

في ضوء الاطلاع على الخرائط البحثية لبعض أقسام أصول التربية اتضح للباحث ما يلي:

- أنّ بعض أقسام أصول التربية بكليات التربية بالجامعات المصرية ليس لديها خريطة بحثية للقسم.
- بعض الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية تتسم بالعمومية الشديدة.
- بعض الخرائط البحثية ترصد موضوعات في مجال أصول التربية دون تصنيف لمجالاتها الرئيسية.

هذا وقد تناولت الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية المشار إليها سابقًا جملة من الموضوعات التي تنوعت مجالاتها كالتالي:

الدراسات الفلسفية: والتي تضمنت: الفلسفات المعاصرة، وأعلام الفكر التربوي، وموضوعات القيم في ضوء متغيرات العصر، لا سيّما القيم في برامج إعداد المعلم، كما عرضت للفكر التربوي وتطبيقاته، ونظريات الحداثة وما بعدها، وفلسفة تعليم الكبار.

ويغيب في هذا المجال بعض الموضوعات التي تفرض نفسها على الساحة التربوية منها:

- قيم التعامل مع الجوائح لدى طلاب الجامعة (القيم الوقائية والعلاجية).
- قيم المحافظة على المال العام لدى طلاب الجامعات والتعليم العام.
- قيم التعايش السلمي والأخوة الإنسانية لدى طلاب التعليم العام والجامعي.
- أخلاقيات مهنة التعليم في ظل التحول الرقمي.
- التفكير الناقد لدى طلاب التعليم العام والجامعي، ونماذج التربية النقدية في التراث

العربي والإسلامي.

- القيم المرتبطة بالمشروعات التنموية، محافظة عليها وافتخارًا بها.
- القيم الداعمة للاقتصاد الأخضر لدى طلاب جامعة الأزهر.

الأصول الاجتماعية والثقافية: والتي تنوعت وتشعبت لتشمل بعض جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية ودور التربية تجاهها، مثل: ثقافة التسامح، والحريات، والمواطنة، وثقافة العمل التطوعي، ومجتمع المعرفة والعائد الاجتماعي للتعليم، والآثار التربوية لشبكات التواصل الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية في التعليم، كما تناولت بعض قضايا مشكلات المجتمع مثل: البطالة، وعمالة طلاب الجامعة، والعنف المدرسي.

ويلاحظ أن جميعها من الموضوعات المهمة التي تنبع من طبيعة المجتمع وحاجاته وأولوياته، لكن يندر في هذا الطرح بعض الموضوعات التي تناولتها الاتجاهات الحديثة؛ والتي لا تقلّ أهمية عما تناولته الخرائط البحثية المشار إليها، فهي موضوعات تفرض نفسها بقوة، وتتغلغل في الحياة الاجتماعية والثقافية، ولها آثارها التربوية المحتمة على مختلف الأصعدة والمستويات، ومنها موضوعات:

- قضايا الأمن السيبراني، والمعايير الأخلاقية اللازمة لتحقيقه.
- التعليم الإلكتروني الرقمي ومواجهة تداعيات جائحة كورونا على التعليم.
- الثورة الصناعية الرابعة وآلياتها ممثلة في الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد وإنترنت الأشياء وغيرها، وانعكاساتها على التعليم.
- الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العملية التعليمية.

الأصول التاريخية: والتي تضمنتها الخرائط البحثية من خلال موضوعات؛ تاريخ التعليم في مصر، ودراسة الفترات التاريخية ومناهج دراسة تاريخ التربية ومدارسه وعصوره ومصادره، والتي خلت من موضوعات، مثل:

- التطور التاريخي لبعض مؤسسات التربية في مصر.
- التطور التاريخي للتعليم عن بُعد.
- مراحل تطور التعليم الجامعي الأهلي والخاص في مصر.

الأصول السياسية: والتي خلت منها الخرائط البحثية الثلاث، إلا من موضوع (البحث

التربوي وصناعة السياسة التعليمية في مصر)، ضمن الخريطة البحثية لقسم أصول التربية جامعة المنوفية.

اقتصاديات التعليم: والتي تضمنت عدة قضايا أهمها: اقتصاديات المعرفة، والهدر والفاقد التعليمي، والكفاية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية، والعائد الاقتصادي من التعليم، والأبعاد الاقتصادية لخصخصة التعليم الجامعي، وكلفة التعليم المفتوح، والإصلاح المدرسي في ضوء مدخل القيمة المضافة، واقتصاديات التعليم الإلكتروني، وتخطيط اقتصاديات التعليم وسياساتها وبرامجها. لكن ثمة موضوعات تفرض نفسها على الساحة التربوية بقوة في هذا المجال ومنها:

- اقتصاديات التعليم في ظل تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- اقتصاديات البحث العلمي.
- العائد الاجتماعي والاقتصادي للتعليم المختلط.
- التميز المؤسسي وتحقيق الميزة التنافسية.
- العائد الاقتصادي للتعليم في ظل جائحة كورونا.
- الآثار الاقتصادية للتباعد الاجتماعي على مؤسسات التعليم الجامعي والعام.
- توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تسويق البحوث الجامعية، وزيادة الإنتاجية البحثية.

التعليم الجامعي وتطويره: وقد تناولت الخرائط البحثية هذا المجال من خلال عدة موضوعات منها: مواجهة أزمات التعليم الجامعي باستخدام الدراسات الاثنوجرافية، ومتطلبات إنشاء برامج التعليم المفتوح، والتخطيط لتطوير مؤسساته وتحقيق تميزه، ودور الجامعة في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلابها، وموضوعات أخرى مثل: الحوكمة الإلكترونية في الجامعات المصرية، والحرية الأكاديمية، والإنتاجية الأكاديمية. لكن ثمة موضوعات أخرى لم تتضمنها الخرائط البحثية وهي من الموضوعات التي ربما ارتبطت بأولويات خطط التنمية وواقع التعليم الجامعي المصري وأولوياته، ومن ذلك:

- مستقبل التعليم الجامعي الحكومي في ضوء التوسع في الجامعات الأهلية والخاصة.
- موضوعات وقضايا تربية الفئات الخاصة.
- قضايا التنوع في التعليم الجامعي المصري (تعليم جامعي عام وأهلي وخاص وأجنبي)

وأثره على التعليم.

- التعليم الجامعي الأزهري وقضاياه وإسهاماته التنموية.
- الشراكة بين الجامعات في مصر والجامعات الأجنبية.
- استثمار رأس المال الفكري.
- مستقبل البحث التربوي في ضوء استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠.
- دور الجامعات المصرية في تحقيق استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- الشراكة البحثية مدخل لتطوير التعليم الجامعي المصري.

كما يندر في الخرائط البحثية السابقة موضوعات النماذج والمداخل الحديثة للتعليم الجامعي ومنها:

- تصور مقترح لجامعة للعلوم التربوية في مصر على ضوء مدخل الجامعات التخصصية.
- تطوير كليات إعداد المعلم في ضوء نموذج الجامعة التخصصية
- الجامعات الريادية، فلسفتها ومتطلبات تطبيقها بالجامعات المصرية.
- جامعة الشركات مدخل لتطوير التعليم الجامعي المصري.
- متطلبات تحول الجامعات المصرية إلى الجيل الرابع من الجامعات.
- تصور مقترح لتطوير جامعة الأزهر في ضوء نموذج الجامعة الذكية.
- الحاضنات التكنولوجية والبحثية مدخل لربط التعليم الجامعي بالإنتاجية.
- الجامعة الريادية والمنتجة وهيكلة العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل.
- الاتجاهات الحديثة في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
- تصورات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو الجامعة المنتجة.
- الكراسي البحثية مدخل لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.
- تسويق الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للتحول إلى الجامعة المنتجة.
- الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر للتحول إلى الجامعة المنتجة

- وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بمتطلبات التحول إلى الجامعة المنتجة.
- تصور لحاصنة للابتكار البحثي في ضوء مؤشرات الابتكار العالمي.
- المهارات اللازمة لوظائف المستقبل لدى طلاب التعليم الجامعي في ظل الثورة الصناعية الرابعة.
- الجدارات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لإعداد طلاب الجامعة للمواطنة الرقمية.
- متطلبات التحول إلى الجامعة المنتجة في العصر الرقمي.
- توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتطوير التعليم الجامعي المصري.

التعليم قبل الجامعي: حيث تضمنت الخرائط البحثية المشار إليها سابقًا: المتطلبات التربوية لمجتمعات التعلم المهنية، وبحوث الفعل في المجال التربوي، وصعوبات مؤسسات التعليم العام في مواجهة الأزمات، ودور المدرسة في تنمية ثقافة المعلوماتية لدى طلابها. وكان من الممكن أن تتضمن موضوعات هذا المجال في ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في أصول التربية الموضوعات التالية:

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير أداء معلمي التعليم قبل الجامعي ومواجهة الدروس الخصوصية.
- موضوعات وقضايا التربية في مرحلة ما قبل المدرسة وفي مرحلة الطفولة.
- قضايا التعليم الفني وتطويره.
- قضايا التعليم الأزهري في المرحلة الابتدائية، والإعدادية، والثانوية.
- ثقافة ريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي.
- سيناريوهات مستقبلية للتعليم قبل الجامعي المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي.
- ثقافة الابتكار الاجتماعي لدى معلمي التعليم قبل الجامعي الأزهري.
- دور الابتكار الاجتماعي في مواجهة تحديات التعليم المختلط.

إعداد المعلم وتنميته: تناولت الخرائط البحثية السابقة هذا المجال من خلال موضوعات: الإعداد المهني للمعلم باستخدام التعليم الإلكتروني، وتقييم برامج إعداد

المعلم، والمسؤولية الخلقية للمعلم، ودور البحوث الإجرائية في التنمية المهنية للمعلم، ونظريات التنمية المهنية للمعلم، وقضايا المعلم أثناء الإعداد والخدمة. بينما أغفلت الخرائط البحثية موضوعات حديثة مثل:

- أخلاقيات مهنة التعليم في ظل التحول الرقمي والتعليم المختلط.
- نحو ميثاق أخلاقي لمهنة التعليم في ضوء فسلفة وأهداف التعليم الجامع.
- مستقبل إعداد المعلم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة.
- دور الذكاء الاصطناعي في دعم دور المعلم في ظل الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي.
- تطوير التنمية المهنية للمعلم في ظل التحول الرقمي.

البحث العلمي ومناهج البحث: وهو من المجالات التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي، حيث اقتصرت الخرائط البحثية السابقة في تناولها لهذا الموضوع على موضوعي: التوسع في استخدام البحوث الكيفية في البحوث التربوية، وربط البحث التربوي بالسياسات التعليمية في مصر. بينما أغفلت الخرائط البحثية موضوعات ضرورية في هذا السياق منها:

- تطوير مداخل البحث النوعي في ضوء الثورة الصناعية الرابعة.
- أخلاقيات البحث النوعي في المجتمع العربي والإسلامي.
- تصور لحاصنة للابتكار البحثي في ضوء مؤشرات الابتكار العالمي.
- متطلبات تطوير البحث التربوي في ضوء التوسع في المدخل الكيفي.
- الاحتياجات التدريبية لباحثي التربية لتوظيف المداخل الكيفية في بحوثهم.
- التشارك المعرفي مدخل لتطوير البحث التربوي بالجامعات المصرية.

المحور الخامس: خريطة بحثية مقترحة لتخصص أصول التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة:

تسهم البحوث العلمية، بصورة واضحة، في تحقيق نهضة المجتمعات، من خلال دورها في دراسة وتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومحاولة تقديم حلول مناسبة لما يواجه المجتمع من تحديات، مما يتطلب الاختيار السليم لموضوعات البحوث التي يتم إجراؤها، ومن ثم توظيف نتائجها. وتعد الخرائط البحثية من الأساليب العلمية

التي تعمل بها كثير من الجامعات ومراكز البحث العلمي، لضمان الاستفادة من إنتاجها البحثي في التقدم العلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وربطها بالتحديات التي تواجه النظم التعليمية.

وفي ضوء تحليل محتوى الخرائط البحثية لأقسام أصول التربية بكليات التربية بجامعات (سوهاج- المنوفية- حلوان)، في الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، وتقييمها على ضوء الاتجاهات الحديثة للبحث في تخصص أصول التربية؛ وبمراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الخرائط البحثية، يمكن اقتراح بعض الموضوعات البحثية الحديثة وتصنيفها وفقًا للمجالات التالية:

مجالات الخريطة البحثية في تخصص أصول التربية:

- المجال الأول: التوسع في استخدام المدخل الكيفي والبحوث المختلطة في بحوث أصول التربية، ويشمل عدة موضوعات هي: تطوير البحث التربوي في ضوء التوسع في المدخل النوعي - الاحتياجات التدريبية لباحثي التربية لتوظيف المداخل النوعية- ثقافة البحوث الكيفية لدى طلاب الدراسات العليا بجامعة الأزهر -عوامل عزوف طلاب الدراسات العليا بكليات التربية عن استخدام المدخل النوعي - متطلبات توظيف المداخل الكيفية في بحوث طلاب الدراسات العليا بجامعة الأزهر - توظيف المدخل الاثنوجرافي في دراسة مشكلات التعليم قبل الجامعي المصري - معوقات توظيف البحوث المختلطة في البحوث التربوية من وجهة نظر باحثي التربية - الاحتياجات التربوية لكبار السن في المجتمعات الريفية: دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة -عوامل التماسك الأسري لدى المجتمعات البدوية في مصر: دراسة اثنوجرافية. مشكلات طلاب التعليم الثانوي العام والأزهري: دراسة نوعية.
- المجال الثاني: الثورة الصناعية الرابعة وانعكاساتها على التعليم، ويشمل موضوعات: قيم التعامل مع الجوائح لدى طلاب الجامعة (القيم الوقائية والعلاجية) - فلسفة التعليم وأهدافه في ضوء الثورة الصناعية الرابعة - تطوير معايير الجودة والاعتماد في ظل الثورة الصناعية الرابعة - مستقبل التعليم الجامعي في ظل الثورة الصناعية الرابعة - مستقبل إعداد المعلم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة - تطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة

- توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق جودة التعليم العالي - القوانين واللوائح الجامعية بجامعة الأزهر: رؤية نقدية في ضوء الثورة الصناعية الرابعة - اقتصاديات البحث التربوي في ظل الذكاء الاصطناعي- توظيف الذكاء الاصطناعي لمواجهة جوانب الهدر في منظومة التعليم الجامعي - تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة الأزهر في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة - توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمواجهة الدروس الخصوصية - الجدارات التكنولوجية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمواكبة الجيل الرابع من الجامعات- الذكاء الاصطناعي ومواجهة تداعيات كورونا على التعليم - رؤية استراتيجية لهيكلة التعليم الجامعي لتلبية المهارات اللازمة لوظائف المستقبل - تصور مقترح لإكساب طلاب جامعة الأزهر المهارات الناعمة - وعي طلاب جامعة الأزهر بالمهارات اللازمة لوظائف المستقبل في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير مهارات معلمي التعليم الثانوي في مصر.

- المجال الثالث: جامعات الجيل الرابع، ويشمل موضوعات: متطلبات إعداد طلاب الجامعة لمهن ووظائف المستقبل - ثقافة الإبداع لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في ضوء متطلبات جامعات الجيل الرابع - مستقبل التعليم الجامعي في ظل الجيل الرابع من الجامعات - تصور مقترح لتحول جامعة الأزهر إلى جامعات الجيل الرابع.
- المجال الرابع: اقتصاد المعرفة، ويشمل موضوعات: ثقافة التعلم المستمر لدى طلاب جامعة الأزهر في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة - متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر- مستقبل التخصصات التربوية على ضوء التوجه نحو اقتصاد المعرفة - تسويق البحوث الجامعية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في ظل التحول إلى اقتصاد المعرفة - هيكلة التخصصات الجامعية التربوية للتحول إلى إنتاج المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة. دراسة تقويمية للتعليم العام في مصر في ضوء اقتصاد المعرفة.
- المجال الخامس: استثمار رأس المال الفكري، ويشمل موضوعات: تصور لإنشاء مركز للتميز البحثي بجامعة الأزهر - التشارك المعرفي بين أعضاء هيئة التدريس

بجامعة الأزهر ودوره في استثمار رأس المال الفكري - تطوير الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في ضوء نموذج الجامعات البحثية - متطلبات استثمار رأس المال الفكري بجامعة الأزهر في ظل الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة - هيكلة التخصصات الجامعية لمواكبة متطلبات سوق العمل - ثقافة الإبداع والابتكار لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر: مدخل لاستثمار رأس المال الفكري.

- المجال السادس: التعليم الأخضر، ويشمل موضوعات: الأخلاق البيئية مدخل للتحول إلى التعليم الأخضر - رؤية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر للتحول إلى التعليم الأخضر - مستقبل التخصصات التربوية على ضوء التحول إلى الاقتصاد الأخضر - توظيف أبعاد التعليم الأخضر في تطوير التعليم الجامعي الأزهري - الإعداد للوظائف الخضراء لدى طلاب جامعة الأزهر، متطلبات التحول إلى التعليم الأخضر في المرحلة الابتدائية في مصر.
- المجال السابع: تدويل التعليم الجامعي، ويشمل موضوعات: مدى ملاءمة السياسات التربوية الجامعية لمتطلبات تدويل التعليم الجامعي - متطلبات تدويل البحث العلمي بجامعة الأزهر - تدويل التعليم بجامعة الأزهر مدخل لتلبية متطلبات سوق العمل - تطوير جامعة الأزهر في ضوء متطلبات تدويل التعليم الجامعي.
- المجال الثامن: الدراسات البينية، ويشمل موضوعات: اقتصاديات التعليم في ظل التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة - معوقات الدراسات البينية لدى الباحثين في العلوم التربوية - متطلبات توظيف الدراسات البينية لتحقيق تميز البحث العلمي بجامعة الأزهر - ثقافة الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر - المهارات البحثية اللازمة لطلاب الدراسات العليا لممارسة البحوث البينية. إسهام البحوث البينية في معالجة مشكلات طلاب المرحلة الثانوية في مصر.
- المجال التاسع: النماذج الحديثة للتعليم الجامعي (جامعات الشركات – الجامعات البحثية- الكراسي البحثية – الجامعة المنتجة- الجامعة الريادية- الجامعة التخصصية – الجامعة الافتراضية)، ويشمل موضوعات: تسويق البحوث التربوية بكليات التربية جامعة الأزهر في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة -تدويل التعليم

الجامعي الأزهري على ضوء فلسفة الجامعة البحثية -معوقات الشراكة البحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر-متطلبات تطبيق نموذج الجامعة البحثية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر -تطوير الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في ضوء فلسفة الجامعة البحثية - نموذج مقترح لجامعة للعلوم التربوية في ضوء التوسع في الجامعات التخصصية - الجامعات الريادية، فلسفتها ومتطلبات تطبيقها بالجامعات المصرية -جامعة الشركات مدخل لتطوير التعليم الجامعي المصري -تصور مقترح لتطوير جامعة الأزهر في ضوء نموذج الجامعة المنتجة -الجامعة الريادية وهيكلة العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل بجامعة الأزهر -تصور مقترح لتطبيق نموذج الجامعة البحثية بجامعة الأزهر -تصورات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو الجامعة المنتجة -الكراسي البحثية مدخل لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر -تسويق الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للتحول إلى الجامعة المنتجة -الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر للتحول إلى الجامعة المنتجة - وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بمتطلبات التحول إلى الجامعة المنتجة- متطلبات التحول إلى الجامعة المنتجة في العصر الرقمي.

- المجال العاشر: قضايا حديثة في بحوث أصول التربية: التشارك المعرفي – الابتكار الاجتماعي – الشراكة المجتمعية في التعليم – التسريع الأكاديمي – الأمن السيبراني - التعليم الإلكتروني ومواجهة تداعيات جائحة كورونا على التعليم – الحاضنات البحثية والتكنولوجية، ويشمل موضوعات: متطلبات الرقمنة في معايير وإجراءات الجودة والاعتماد بالجامعات المصرية - معوقات التعليم المختلط لدى طلاب التعليم الأساسي في مصر - متطلبات التحول الرقمي في التعليم الجامعي الأزهري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس - الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر في ضوء التحول الرقمي - تحديات التعليم عن بُعد لدى طلاب كليات التربية جامعة الأزهر وسُبل مواجهتها - دور جامعة الأزهر في تعزيز ثقافة الابتكار الاجتماعي لدى طلابها - تصور لإنشاء حاضنة للابتكار البحثي في العلوم التربوية على

ضوء مؤشرات الابتكار العالمي - تصور لإنشاء حاضنة بحثية بجامعة الأزهر في ضوء فلسفة الجامعة البحثية - متطلبات التحول إلى جامعة الابتكار في الجامعات المصرية - تصور مقترح لبيئة جامعية داعمة للابتكار الأخضر بجامعة الأزهر- جامعة التفرد مدخل لرعاية الموهوبين بالجامعات المصرية - المشاركة المجتمعية وتعزيز التحول الرقمي في الجامعات المصرية - تعليم الكبار في ظل التحول الرقمي - دور القنوات التعليمية المصرية في دعم التحول الرقمي في التعليم قبل الجامعي من وجهة نظر الطلاب وأولياء أمورهم - توظيف منصات التعليم الرقمية في دعم مهارات التعلم الذاتي لدى الطالب المعلم بكليات التربية جامعة الأزهر - توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في دعم العملية التعليمية في ضوء التحول الرقمي - القيم الداعمة للأمن السيبراني ومدى توافرها لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر - الحاضنات البحثية مدخل لربط التعليم الجامعي الأزهري بالإنتاجية- تصورات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر نحو التشارك المعرفي - الجدارات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر لإعداد طلابهم للمواطنة الرقمية - التوأمة بين الجامعات المصرية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على التعليم - الأخلاقيات اللازمة للتعامل مع الجوائح من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر - مدى ملاءمة التشريعات التربوية للتعليم المختلط - متطلبات توظيف الابتكار الاجتماعي لمواجهة مشكلات التعليم قبل الجامعي المصري - قيم التعايش السلمي والأخوة الإنسانية لدى طلاب التعليم العام والجامعي - أخلاقيات مهنة التعليم في ظل التحول الرقمي والتعليم المختلط - التفكير الناقد لدى طلاب التعليم العام والجامعي، ونماذج التربية النقدية من التراث العربي والإسلامي.

إطار تنفيذي مقترح للخريطة البحثية في تخصص أصول التربية

يقترح الباحث إطارًا تنفيذيًا للخريطة البحثية يشتمل على: (الأهداف – المتطلبات – المعوقات – سبل التغلب على المعوقات).

أولًا: أهداف الخريطة البحثية:

- إثراء المعرفة التربوية في تخصص أصول التربية بجامعة الأزهر، بالإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بالقسم.

- الإسهام في تفعيل ربط البحث التربوي في أصول التربية بقضايا المجتمع وتوجهاته التنموية من ناحية، ومواكبة الاتجاهات الحديثة للبحث في تخصص أصول التربية من ناحية أخرى.
- الإسهام في رفع المهارات البحثية للباحثين من خلال التعرض لقضايا وموضوعات تتطلب إجراءات ومداخل بحثية متنوعة.

ثانيًا: آليات تنفيذ الخريطة البحثية

- نشر الوعي بين منسوبي القسم بأهمية وجود خريطة بحثية، يتم تحديثها دوريًا، ويمكن من خلالها توجيه الباحثين نحو أهم القضايا ذات الأولوية.
- تقييم البيئة الداخلية والخارجية للقسم.
- تحليل الوضع الراهن للبحث العلمي بقسم أصول التربية بكليات التربية.
- استحداث برامج دراسية لقسم أصول التربية بكليات التربية، بإضافة برامج جامعية تتطلبها التنمية المجتمعية المستدامة، وتعكس اهتمام القسم بالتوجهات الحديثة بشكل يدعم التنافسية وتسويق الإنتاجية العلمية.
- تقديم حوافز مادية للمتميزين بحثيًا، ودعم المبدعين في التخصص.
- مراعاة التنسيق بين رؤية القسم والكلية والجامعة في تصميم الخريطة البحثية.
- رفع مهارات الباحثين في التخصص، من خلال دورات تدريبية وحث الباحثين على حضور اللقاءات العلمية المتنوعة.
- عقد دورات تدريبية وورش عمل وفقًا للاحتياجات التدريبية للباحثين في تخصص أصول التربية.
- إعداد الخريطة البحثية بمنهجية بينية، والانفتاح على التخصصات العلمية، تحقيقًا لتكامل الرؤية البحثية للقسم.
- التحليل البعدي للبحوث العلمية لقسم أصول التربية بالجامعات المصرية.
- استطلاع آراء أساتذة القسم، للاختيار والتفضيل بين الموضوعات والبحوث والدراسات المكونة للخريطة البحثية.
- مشاركة ممثلين وباحثين من وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، لربط البحوث بالقضايا والمشكلات الواقعية.

- عرض الخريطة البحثية على مجلس القسم لمناقشتها واختيار القضايا ذات الأولوية البحثية.
- وضع الخطوات التنفيذية للخريطة البحثية وفق المدة الزمنية المقترحة للخطة، واعتمادها من مجلس القسم.
- بناء سيناريوهات مستقبلية للتطور العلمي بالقسم، تنطلق من الواقع، وتستطلع أهم ملامح المستقبل البحثي للقسم.

ثالثًا: معوقات تنفيذ الخريطة البحثية

- عدم توافر قاعدة بيانات بحثية يتم تطويرها باستمرار.
- ضعف التواصل بين الباحثين في القسم وبين مؤسسات التعليم قبل الجامعي.
- كثرة أعباء عضو هيئة التدريس بالقسم.

رابعًا: مقترحات للتغلب على معوقات تنفيذ الخريطة البحثية.

- توظيف التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها في تطوير وتصنيف الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالقسم.
- تقديم محاضرات دورية حول خطط التنمية المجتمعية والمداخل التربوية لتناولها من وجهة نظر أصول التربية، وكذا عرض أبرز التوجهات الحديثة للبحث في مجال أصول التربية.
- تفعيل التواصل الإلكتروني بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالقسم.
- سعي الباحثين للحصول على مشروعات بحثية مدعومة ماليًا، في إطار الخريطة البحثية للقسم.
- توزيع المهام بين أعضاء القسم والباحثين، فيما يتعلق بإعداد الخريطة البحثية ومتابعة تنفيذها وتقويمها.
- التواصل الإلكتروني بين الباحثين ومراكز البحوث، ودراسة التقارير والمسوح الخاصة بمشكلات الميدان التعليمي واحتياجاته.

دراسات وبحوث مقترحة:

- دراسة تقويمية للخرائط البحثية في مجال أصول التربية في الجامعات الخاصة والأهلية.

- دراسة استشرافية لمستقبل الخرائط البحثية في ضوء الذكاء الاصطناعي.
- الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وانعكاساتها على البحث التربوي في تخصص أصول التربية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

أحمد، عزام عبد النبي (٢٠٠٩م). "آليات تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بني سويف.

أحمد، محمد فتحي (٢٠٢٣). خريطة مقترحة لمجالات وأولويات بحوث التربية المقارنة والدولية بمصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين وآراء بعض الخبراء التربويين. مجلة كلية التربية، ٢٠(١١٦)، ٣١٨-٤٧٤.

أحمد، نجم الدين نصر، عبد الله، محمد عبد الله، و الحنفي، رشا مصطفى (٢٠١٨). تصور مقترح لتطوير مجال أصول التربية في ضوء بعض النماذج العالمية. دراسات تربوية ونفسية، (١٠٠)، ١٧٧-٢٣٢.

إبراهيم، سارة عبد المولى (٢٠٢٠). تطوير الجامعات المصرية لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة جامعات الجيل الرابع نموذجًا. العلوم التربوية، ٢٨(١)، ٤١٧-٤٦٩.

إبراهيم، فادية عبد الرحمن (٢٠٢٠). أسس قيام مجتمع المعرفة ومراحل تكوينه ومتطلباته. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (٦٤)، ١٣٩- ١٥٤.

إبراهيم، هالة أحمد (٢٠١٨م). تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، *مجلة كلية التربية*، جامعة المنوفية، ٣٣(٤)، مارس، ٤٧٤-٥٠١.

أبو دقة، سناء إبراهيم (٢٠١٧م). المنهج النوعي في الأبحاث التربوية: إيجابيات وتحديات. فلسطين، غزة: الجامعة الإسلامية.

إسماعيل، محمد أحمد (٢٠١٥م). رؤى مستقبلية لخريطة بحثية لكليات التربية ببعض جامعات جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. آفاق جديدة في

تعليم الكبار، (١٧)، ١٤٥-٢١٨.

الأغا، إياد (٢٠١٥م). واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة القدس المفتوحة وعلاقته بالمناخ التنظيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر-غزة.

الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير مجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة (٢٠-٢٢ فبراير، ٢٠١٢).

بدران، شبل (٢٠٠٥م). البحث التربوي بين المدخل الكمّي والمدخل الكيفي. التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، س٢٢، (٧١)، ٥-٣٣.

بدوي، محمود فوزي (٢٠١٨م). تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري: مدخلًا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية. المجلة التربوية، (٥٣)، ٣٢٧-٤١٢.

البهدهي، غدير مقدار، و السعود، راتب سلامة (٢٠٢٠م). درجة تطبيق جامعة الكويت لأبعاد المسؤولية الاجتماعية بناءً على أسس الجامعة المنتجة من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس فيها وقادة المجتمع المحلي. المجلة التربوية الأردنية، ٥(٣)، ٩٣-١١٩.

بوبطانة، عبد الله (٢٠٠٩م). التعاون والتكامل العربي في المجال الأكاديمي: التحديات وآفاق المستقبل، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت، ٦-١٠ ديسمبر.

بوفالطة، محمد سيف الدين، موساوي، عبد النور (٢٠١٥م). اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة "الاستثمارية " كمصدر للتمويل الذاتي: دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة". مجلة العلوم الإنسانية، (٤٣)، ٣٧٧-٣٩٢.

البيلاوي، حسن حسين (٢٠٠٥). المنهج الاثنوجرافي في دراسة المدرسة. التربية المعاصرة، س٢٢، (٧١)، ٩٩-١٣٢.

بيومي، محمد سيد (٢٠١٦). معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ٣(٣)، ١٢٣-١٣٩.

تنقوت، وفاء، و سلامي، أحمد بو بكر (٢٠١٧م). مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث

العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (٧)، ١٦٥-١٨٤.

توفيق، صلاح الدين محمد، موسى، هاني محمد، و محمد، فاطمة صلاح الدين (٢٠٢٠م). الجامعة الريادية: صيغة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي المصري المعاصر. مجلة كلية التربية جامعة بنها، ٣١(١٢٣)، ٣٠٠-٣٢٨.

توني، عاصم عبد القادر (٢٠١١م). إنشاء مركز للتميز البحثي للتعليم العالي الجامعي: تصور مقترح، المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس- الدولي الثالث- تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، مج١، جامعة المنصورة- كلية التربية النوعية، ١٣- ١٤ أبريل، ٧٠-٩٦.

التويجري، فاطمة بنت عبد العزيز، العريني، منال بنت عبد العزيز، و السلامة، مشاعل بنت عبد الله (٢٠١٥). تحسين إدارة الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية على ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية. مجلة التربية المقارنة والدولية، س١، (٢)، ٢١٧-٢٥٧.

الجدبة، فوزي سعيد (٢٠٠٩). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة الأزهر، ١(١٢)، ١-٩٩.

جمال الدين، نادية يوسف (٢٠٢٠م). التعلم الوجداني الاجتماعي ضرورة لاكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين ولجودة الحياة في مجتمع المعرفة. بحوث في التربية النوعية، (٣٧)، ٦٥-٨٩.

ـــــــــــ (٢٠١٧). التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم. العلوم التربوية، ٢٥(٤)، ٢-٤٤.

جمال الدين، نجوى، وأحمد، سمير، وحسن، محمد (٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم. العلوم التربوية، ٢٢(٣)، ٤٢٧-٤٥٣.

حامد، محمد عبد السلام (٢٠٠٥م). الموجود، والمفقود، والمنشود في منهجية التربية المقارنة. مجلة التربية، ٨(١٥)، ٩-١٥.

الحجار، رائد (٢٠١٨). استراتيجية مقترحة لتحويل جامعة الأقصى في فلسطين نحو جامعة ريادية. المجلة التربوية، ٣٣(١٢٩)، ٣٢١-٣٧٢.

حجي، أحمد إسماعيل، وحسين، سلامة عبد العظيم، وأبو النيل، هانم أحمد (٢٠١٩م). تنمية الموارد البشرية بالجامعات في ضوء الاتجاهات الحديثة. مجلة كلية التربية جامعة بنها، ٣٠(١٢٠)، ٩٤-١٢٦.

الحربي، خالد بن سليم (٢٠٢١). معوقات استخدام المنهج الكيفي في بحوث ودراسات علم الاجتماع. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، ١٣(٢)، ٥٢٣- ٦٠٧.

حسب النبي، أحمد محمد (٢٠٢٠م). الثورة الصناعية الرابعة وتطوير الجاهزية التكنولوجية في التعليم الإعدادي في إيرلندا وألمانيا وإنجلترا وإمكانية الإفادة منها في تطوير الجاهزية التكنولوجية بالمدارس الإعدادية في مصر. دراسات في التعليم الجامعي، (٤٧)، أبريل، ٧٥- ٦٩٠.

حسن، أسماء أحمد (٢٠٢١). النمذجة باستخدام مصفوفة التأثير المتقاطع CIM لتحويل الجامعات المصرية إلى جامعات ريادية استثمارية. المجلة التربوية، ٩١، ٥٤٠٢- ٥٤٧٨.

الحنو، إبراهيم بن عبد الله (٢٠١٦م). مدى استخدام منهجية البحث النوعي في التربية الخاصة: دراسة تحليلية لعشر مجلات عربية محكمة، في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤م. مجلة التربية الخاصة والتأهيل، ٣(١٠)، ١٧٨-٢١٢.

الحوال، سعاد فهد (٢٠٢٠). سلوكيات المواطنة التنظيمية البيئية كمدخل وسيط في العلاقة بين الإدارة الخضراء للموارد البشرية وفاعلية الأداء-دراسة ميدانية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ١-٦١.

خضر، أحمد (٢٠١٤). الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة. مجلة علوم وتكنولوجيا، (١٣)، ١-٢٤.

خلف، السيد محمد (٢٠١٥م). تصور مقترح لتطوير البحث التربوي في ضوء معايير جودته. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (٦٣)، ٤٨٧-٥٢٢.

دشلي، كمال (٢٠١٦م). منهجية البحث العلمي. سوريا: منشورات جامعة حماة- كلية الاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

الدهشان، جمال علي (٢٠١٩م). برامج إعداد المعلم لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. المجلة التربوية، ٦٨، ٣١٥٣ – ٣١٩٩.

الدهشان، جمال علي، وسمحان، منال فتحي (٢٠٢٠م). المهارات اللازمة للإعداد لمهن ووظائف المستقبل لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها: رؤية مقترحة. المجلة التربوية، ٨٠، ١-١٤٩.

راجح، أحمد عزت (٢٠٠٢). أصول علم النفس. ط٣، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث.

زاهر، محمد ضياء الدين (٢٠١٨م). الجامعة في عصر العولمة. مستقبل التربية العربية، ٢٥(١١٠)، ٢٣٩-٣٠٨.

زيتون، كمال عبد الحميد (٢٠٠٤م). منهجية البحث التربوي والنفسي من منظور كمي وكيفي. القاهرة: عالم الكتب.

ـــــــــــــ (٢٠٠٦م). تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونيًّا. القاهرة: عالم الكتب.

سالم، أحمد عبد العظيم (٢٠٢٠م). توظيف رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية: رؤية استراتيجية مقترحة. مجلة كلية التربية، ٢٠(١)، ٣٩١-٤٣٨.

ستراوس، أنسليم، وكوربين، جوليت(١٩٩٩م). أساليب البحث الكيفي، أساليب وإجراءات النظرية المجذرة. ترجمة، عبد الله بن حسين الخليقة، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث والدراسات الإدارية.

سكاروس، فيليب (٢٠١٦م). التوقعات الأنجلو أمريكية لبحوث أصول التربية في المستقبل القريب، المؤتمر العلمي الثالث والعشرون (التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية)، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، يناير، ٣٧٧-٣٩١.

السلمان، أماني (٢٠١٨م). الدليل الموجز في البحث النوعي. جامعة الملك سعود: قسم التربية الخاصة.

السمان، مروة أحمد (٢٠١٧م). "الجامعات البحثية كمدخل لتطوير البحث العلمي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة: دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط- كلية التربية.

السيد، محمد عبد الرؤوف (٢٠٢٠). خريطة مقترحة للبحث التربوي في ضوء التوجهات العربية والأجنبية المعاصرة، مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٧)، ٣-٢٠.

ـــــــــ (٢٠١٣). الدليل العملي في إعداد البحث التربوي. جدة: دار المحمدي.

الشاعر، عدلي داود (٢٠٢٣). مبررات عدم التزام كليات الدراسات العليا في الجامعة الفلسطينية بخريطة بحثية. مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، (١٤)، ٣٧٩-٣٩٨.

الشربجي، نجيب (٢٠١٥). عمال المعرفة: من هم ودورهم في التنمية، أعمال المؤتمر السادس والعشرين: (اختصاصيو المكتبات والمعلومات كعمال للمعرفة)، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الأردن، ٩٥-١٠٦.

الشواهين، إبراهيم فلاح (٢٠١٧). "أثر التوجه الريادي للجامعات في تنشيط سلوكيات التشارك المعرفي: دراسة ميدانية على الجامعات الخاصة الأردنية بمدينة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط- كلية الأعمال، الأردن.

صالح، أماني وحيد (٢٠٢٠). الجامعات المصرية في إطار مجتمع المعرفة وتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، ٣(٢)، ٣١١-٣٦٠.

الصغير، أحمد حسين (٢٠٢٠). الجامعات المصرية وتلبية متطلبات وظائف المستقبل في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، الملتقى التربوي السنوي لقسم أصول التربية، كلية التربية- جامعة سوهاج (مستقبل التعليم في ضوء الثورة الصناعية الرابعة (واقع وتحديات)، الخميس، ٢٤ ديسمبر.

الطالبي، حسين (٢٠١٨). عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية، دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل. مجلة جامعة جيهان- أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٢)، ٣٥١-٣٨٠.

الطاهر، رشيدة السيد، و قطيط، عدنان محمد (٢٠١٨). خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠. العلوم التربوية، ٢٦(١)، ٣٢-١٠٨.

العاني، وجيهة ثابت، والزدجالية، ميمونة درويش (٢٠١٨). الخريطة البحثية للإنتاج الفكري لرسائل الماجستير وأولويات الاحتياجات والتجديدات المعاصرة في التربية الإسلامية. مجلة العلوم التربوية، ٣٠(٢)، ٣٣٣-٣٥٩.

عبد التواب، عبد التواب عبد اللاه، وعمار، بهاء الدين (٢٠١٨م). الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الجامعي في ضوء جامعة النخبة. مجلة الثقافة والتنمية، س١٩، (١٣٤)، ١-٦٤.

عبد الحكيم، عماد نجم (٢٠١٦م). تدويل لتعليم العالي في كندا، المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية، القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وجامعة عين شمس- كلية التربية، يناير، ٣٢١-٣٧٥.

عبد الحميد، محمد (١٩٨٣م). تحليل المحتوى في بحوث الإعلام. جدة: دار الشروق.

عبد العال، نجلاء عبد التواب (٢٠١٦م). تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بني سويف في ضوء الأولويات البحثية. مستقبل التربية العربية، ٢٣(١٠١)، ٢٩٣- ٤٢٢.

عبد الهادي، شيماء السيد (٢٠٢١م). جامعة الشركات نموذج تقدمي لتحقيق التعليم المستمر وإمكانية الإفادة منه في تحسين التعليم الجامعي بمصر. مجلة كلية التربية، ١(٤٥)، ٢٩١- ٣٧٨.

عزب، محمد علي (٢٠١٣). خريطة بحثية مقترحة لقسم أصول التربية. دراسات تربوية ونفسية، (٨١)، ٦١-٨٩.

عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠٩م). دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة. القاهرة: دار الروابط العالمية للنشر والتوزيع.

عطية، أفكار سعيد (٢٠٢٠). تصور مقترح لإدارة الراسي البحثية لدعم الابتكار في الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. المجلة التربوية، (٨٠)، ١-٧٩.

علوان، سهام أحمد (٢٠١٦م). جامعات الشركات وتلبية متطلبات سوق العمل في كل من الهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة التربية المقارنة والدولية، (٥)، ٢١٣-٣٤٧.

العلوي، إيمان علي (٢٠٢٠م). مجتمع المعلومات والمعرفة وتداعياته على التنمية المعلوماتية: تونس نموذجًا. *Cybrarians Journal*، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، (٦٠) ١-٢٤.

علي، سعيد إسماعيل (١٩٨٥). درس في أصول التربية. دراسات تربوية، ١(١)، ٦-١٦.

علي، سعيد إسماعيل (٢٠٠٣). المدخل للعلوم التربوية. القاهرة: عالم الكتب.

العلياني، غرم الله بن دخيل الله (٢٠١٦). خريطة بحية مقترحة لبحوث الإدارة والتخطيط التربوي في ضوء خطة التنمية التاسعة والاحتياجات التعليمية للمجتمع السعودي. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (٧٤)، ١٣٥-١٧٠.

عمران، خالد عبد اللطيف (٢٠٢١م). ثورة المناهج التعليمية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة رؤى مستقبلية، *المجلة التربوية*، ١(٨٥)، ١-١٨.

عيسوي، رشا مختار، وجمعة، فاطمة علي، و الجيار، سهير علي (٢٠١٩). تطوير الجامعات البحثية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول. مجلة البحث العلمي في التربية، ١١(٢٠)، ٩١٩- ٩٣٦.

عيسى، ثروت عبد الحميد (٢٠١٦). الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر. مجلة التربية، ١(١٦٧)، ١١-١٠٤.

عيواج، عذراء (٢٠١٧م). تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (٥٠)، ٩٤-١١٢.

الغامدي، منال أحمد (٢٠٢١). تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٩(١)، ٧٠٣-٧٢٩.

القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل مصر، الجريدة الرسمية، العدد ٣١ تابع (أ)، السنة الحادية والستون، ٢٠ ذي القعدة ١٤٣٩هـ، ٢ أغسطس ٢٠١٨م.

القحطاني، سعد بن ذعار (٢٠٢٠م). خريطة بحثية مقترحة لتخصص أصول التربية الإسلامية بالجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. المجلة التربوية، ٧٣، ٦٣٧-٦٧٤.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠٢١.الجريدة الرسمية، العدد ٥٢ مكرر (و)، ٤ يناير ٢٠٢٢.

الكندري، لطيفة حسين، و ملك، بدر محمد (٢٠٠٨). تعليقة أصول التربية. ط٣، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

لاشين، محمد عبد الحميد، وإسماعيل، عمر هاشم (٢٠١٤م). التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية: رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، ٨(١)، يناير، ٥٩-٨٤.

لي، جيونجو (٢٠١٣م). إنشاء جامعات ذات مستوى عالمي: أفكار واقتراحات للدول النامية، ترجمة عبد الرحمن الرافعي. مستقبليات، ٤٣(٢)، ٣٥١- ٣٨١.

الماجد، ابتسام بنت حمد (٢٠١٧). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٦(٦)، ٣٠-٥٢.

محمد، فتحي عبد الرسول(٢٠١٤م). اتجاهات حديثة في التعليم الجامعي. القاهرة: دار جوانا للنشر والتوزيع.

محمد، مديحة فخري (٢٠١٧). تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر: رؤية تربوية. المجلة التربوية، ٤٩، ٢٥-٨٥.

محمود، فاطمة الزهراء سالم (٢٠٢١م). مهارات التفكير العليا في مجتمع المعرفة: منظور مستقبلي في عالم التربية. المجلة التربوية، ٨٦، ٤٤٥-٤٥٩.

المحمودي، ياسر (٢٠١٣). "خريطة بحثية مقترحة لأبحاث التربية الإسلامية من وجهة نظر المتخصصين بالجامعات السعودية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

مرزوق، فاروق جعفر (٢٠٢١م). تفعيل دور الإعلام التربوي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. عالم التربية، ١(٧٢)، ١٩٨-٢١٣.

مرسي، محمد منير (١٩٩٣). الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة. القاهرة: عالم الكتب.

المصري، أماني محمد (٢٠١٩م). استشراف المستقبل التعليمي في ضوء منظومات الذكاء الاصطناعي. المجلة العربية للنشر العلمي، (٩)، ١-٥٠.

المطيري، فيصل بن فرج (٢٠١٥). جامعة الابتكار مدخل لتطوير دور الجامعة في بناء اقتصاد المعرفة. مرجلة كلية التربية، (١٨)، ٩٢٧-٩٦٨.

مقدم، وهيبة (٢٠٢١). دور الجامعة في دعم ممارسات الاقتصاد الأخضر: تجربة الجامعات الألمانية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ٥(١)، ١٤٧-١٦٢.

مقدم، يمينة دوخي (٢٠٢٠م). دور الخرائط المعرفية في بناء رأس المال الفكري في المنظمات المتعلمة: دراسة حالة جامعة الجزائر. مجلة العلوم الإدارية والمالية، ٤(٣)، ديسمبر، ١٣١-١٥٠.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٥). مؤشر المعرفة العربي. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.

الموسى، ناهد بنت عبد الله (٢٠٢٠م). خريطة بحثية مقترحة لأولويات أبحاث الإدارة التربوية بالجماعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. المجلة التربوية، ٣٤(١٣٧)، ١٣٧- ١٧٤.

ناصر، مراد (٢٠١٠). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية عربية، ١٦(٤٦)، ١٠٥-١٢٦.

النوح، مساعد بن عبد الله (٢٠١٥). خريطة بحثية مقترحة في أصول التربية في الجامعات السعودية. مجلة رابطة التربية الحديثة، ٧(٢٢)، ٢١٥-٢٧١.

الهادي، طاهر محمد (٢٠٢٠م). المنهج المتمايز في الألفية الثالثة بين رأس المال الفكري واقتصاد المعرفة. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، ٣(١)، ١١٩-١٧٤.

الهرباوي، فاطمة فايز (٢٠٢٠م). الجامعة المنتجة: تجارب وتوجهات عالمية وإقليمية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٤(٤٦)، ١٣٥-١٧٧.

الهوساوي، نجلاء حمزة (٢٠١٦). الرسائل التربوية في أصول التربية بالجامعات السعودية: رؤية مستقبلية لخارطة بحثية. مجلة التربية جامعة الأزهر،

٢(١٧٠)، ٥٧٨-٦٣١.

وطفة، علي أسعد (٢٠١١م). أصول التربية إضاءات نقدية معاصرة. الكويت: جامعة الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر.

وزارة التعليم، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الدراسات البينية، ١٨٣٤هـ-٢٠١٧م.

ويح، محمد عبد الرازق (٢٠١٢). تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم. مستقبل التربية العربية، ١٩(٧٧)، ٣١٧-٣٩٢.

يوسف، سحر فتحي، هندي، عبد المعين سعد الدين، و وهبة، عماد صموئيل (٢٠٢١م). دور حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في دعم جدارات مجتمع المعرفة لدى طلاب الجامعة: رؤية مقترحة. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، (٨)، ٩٩٣-١٠٢٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Al Mubaraki, M., & Busler, M. (2011). The development of entrepreneurial companies through business incubator programs. *International Journal of Emerging Sciences*, *1*(2), 95.

Allen, I. E., & Seaman, J. (2015). *Grade Level: Tracking Online Education in the United States*. Babson Survey Research Group. Babson College, 231 Forest Street, Babson Park, MA 02457.

Alonso, F.(2012). Community Partnership in Education. Paris. UNESCO.

Altbach, P. G. (2013). Advancing the national and global knowledge economy: the role of research universities in developing countries. *Studies in higher education*, *38*(3), p.2.

Altbach, P. G., Reisberg, L., & Rumbley, L. E. (2019). Trends in global higher education: Tracking an academic revolution. Brill.

Antonelli, G., Cappiello, G., & Pedrini, G. (2013). The Corporate University in the European utility industries. *Utilities Policy*, *25*, 33-41.

Audretsch, D. B. (2014). From the entrepreneurial university to the university for the entrepreneurial society. *The Journal of Technology Transfer*, *39*(3), 313-321.

Baferani, M. H. (2015). The role of the family in the socialization of children. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, *6*(6 S6), 417-423.

Berg, B. L., Lune, H., & Lune, H. (2012). Qualitative research methods for

the social sciences.

Binh, N. T. (2012). The role of family in educating-socializing children: The case of Vietnam. *Current Research Journal of Social* Sciences, *4*(2), 173-181.

Bogui, M. J. J. (2007). *Intégration et usages des Technologies de l'information et de la communication (TIC) dans l'éducation en Afrique: Situation de l'enseignement supérieur en Côte d'Ivoire (2003-2005)* (Doctoral dissertation, Université Michel de Montaigne-Bordeaux III).

Boon, C., Eckardt, R., Lepak, D. P., & Boselie, P. (2018). Integrating strategic human capital and strategic human resource management. *The International Journal of Human Resource Management*, *29*(1), 34-67.

Bryman, A. (2016). *Social research methods* (4th ed). Oxford university press.

Butler-Adam, J. (2018). The fourth industrial revolution and education. *South African Journal of Science*, *114*(5-6), 1-1.

Ceka, A., & Murati, R. (2016). The Role of Parents in the Education of Children. *Journal of Education and Practice*, *7*(5), 61-64.

Chugh, R. (2013). Workplace dimensions: tacit knowledge sharing in universities. *Journal of Advanced Management Science*, *1*(1), 24-28.

Creswell, J. (2014). A Concise Introduction to Mixed Research Methods.: Los Angeles, SAGE.

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2017). *Research design: Qualitative,* quantitative, *and mixed methods approaches*. Sage publications.

Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2016). *Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches*. Sage publications.

D,Orville, Hans (2011). preparing for green future- the role of education and the knowledge society toward green economy and green societies, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Bureau of Strategic Planning (BSP), 61-68.

Dealtry, R. (2017). *The future of corporate universities: how your company can benefit from value and performance-driven organizational development*. Emerald Group Publishing.

Dinesh, T. (2010). *Universities' response to Internationalization: Case of University of Twente, is it truly international?* (Master's thesis,

University of Twente).

Dutta, S., Lanvin, B., & Wunsch-Vincent, S. (Eds.). (2017). *Global Innovation Index 2017*. Cornell University.

Etzkowitz, H., & Zhou, C. (2017). *The triple helix: University–industry–government innovation and entrepreneurship*. Routledge.

Figurska, I. (2015). KNOWLEDGE WORKERS ENGAGEMENT IN WORK IN THEORY AND PRACTICE. *Human Resources Management & Ergonomics*, *9*(2).

Fu, N., Ma, Q., Bosak, J., & Flood, P. (2016). Intellectual capital and organizational ambidexterity in Chinese and Irish professional service firms. *Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance*.

Fusch, P., Fusch, G. E., & Ness, L. R. (2018). Denzin's paradigm shift: Revisiting triangulation in qualitative research. *Journal of social change*, *10*(1), 2.

Galushko, V., & Sagynbekov, K. (2014). Commercialization of University Research in Canada: What Can We Do Better? *International journal of business administration*, *5*(5), 1.

Gay, L. R., Mills, G. E., & Airasian, P. W. (2011). *Educational research: Competencies for analysis and applications*. Pearson Higher Ed.

Giddings, L. S., & Grant, B. M. (2009). From rigour to trustworthiness: Validating mixed methods. *Mixed methods research for nursing and the health sciences*, *13*(1), 119-34.

Clark, V. L. P., & Creswell, J. W. (2011). Designing and conducting mixed methods.

Cohen, L., Manion, L., & Morrison, K. et. el. 2007. Research Methods in Education. *British Journal of Educational Studies*, *55*.

Gross, M. U. (2006). Exceptionally gifted children: Long-term outcomes of academic acceleration and nonacceleration. *Journal for the Education of the Gifted*, *29*(4), 404-429.

Haig, B. D. (2012). From construct validity to theory validation. *Measurement: Interdisciplinary Research & Perspective*, *10*(1-2), 59-62.

Hasan, K. K. (2021). The relationship between intellectual capital and organizational trust and its impact on achieving the requirements of entrepreneurship strategy (The case of Korek Telecom Company, Iraq). *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, *8*(2), 130-146.

Heintz, M. (2009). The Singularity University. *Materials Today, 12*(5), 1.

Hennink, M., Hutter, I., & Bailey, A. (2020). *Qualitative research methods*. Sage.

Howaldt, J., Domanski, D., & Kaletka, C. (2016). Social Innovation: towards a new innovation paradigm. *RAM. Revista de Administração Mackenzie*, *17*, 20-44.

Hudson, P. F., & Hinman, S. E. (2017). The integration of geography in a curriculum focused to internationalization: an interdisciplinary liberal arts perspective from the Netherlands. *Journal of GeoGraphy in hiGher education*, *41*(4), 549-561.

International Labour Office. (2013). *Sustainable development, decent work and green jobs*. International Labour Office.

Jones, C. (2010). Interdisciplinary approach-advantages, disadvantages, and the future benefits of interdisciplinary studies. *Essai*, *7*(1), 26.

Karpov, A. O. (2017). University 3.0–social mission and reality. *Sociological Studies*, *9*(9), 114-124.

Katalnikova, S. (2018, May). Knowledge worker as a user of intelligent collaborative educational system. In *SOCIETY. INTEGRATION. EDUCATION. Proceedings of the International Scientific Conference* (Vol. 5, pp. 315-326).

Klein, J. T. (2010). A taxonomy of interdisciplinarity. *The Oxford handbook of interdisciplinarity*, *15*, 15-30.

Knight, J. (2004). Internationalization remodeled: Definition, approaches, and rationales. *Journal of studies in international education*, *8*(1), 5-31.

Kritzinger, E. (2017). Cultivating a cyber-safety culture among school learners in South Africa. *Africa Education Review*, *14*(1), 22-41.

Lather, P. (2014). To give good science: Doing qualitative research in the afterward. *Education Policy Analysis Archives/Archivos Analíticos de Políticas Educativas*, *22*, 1-11.

Leal Filho, W. (2020). Universities, regional development and sustainability. In *Universities and Sustainable Communities: Meeting the Goals of the Agenda 2030* (pp. 833-838). Springer, Cham.

Lichtman, M. (2013). *Qualitative research for the social sciences*. SAGE publications.

Liu, N. C., et al., (Eds.). (2011). *Paths to a world-class university: Lessons*

from practices and experiences. Rotterdam: Sense Publishers. pp.ix-x.

Loss, C. P., & McGuinn, P. J. (2018). Convergence of K-12 and Higher Education: Policies and Programs in a Changing Era. *Nelson A. Rockefeller Institute of Government*.

Lukovics, M., & Zuti, B. (2017). New functions of universities in century XXI towards "Fourth Generation" universities. *academia. edu*, *9*.

Mafa, O., & Makuba, E. (2013). The involvement of parents in the education of their children in Zimbabwe's rural primary schools: The case of Matabeleland North Province. *Journal of Research & Method in Education*, *1*(4), 37-43.

Maxwell, J. (1992). Understanding and validity in qualitative research. *Harvard educational review*, *62*(3), 279-301.

Maxwell, J. A. (1998). Designing a qualitative study: Handbook of applied social research methods.

McNeely, J. B. et al. (1987). Endowed Research Chairs: Perceptions from Other Disciplines and Implications for the Nursing Scientific Community. *Journal of Professional Nursing*, 3(2), March-April, P. 116.

Merriam, S. B., & Tisdell, E. J. (2015). *Qualitative research: A guide to design and implementation*. John Wiley & Sons.

Mirnezami, S. R. & Beaudry, C. (2016). The effect of holding a research chair on scientists' productivity. *Journal Science Education Technology*, 107(2), Scientometrics, P.425.

Muhimbili University of Health and Allied Sciences (MUHAS). (2018). Research Chairs Policy and Guidelines. Op. Cit, P.5.

Musielak, L., & New house, M. (May 2019). Corporate Universities : Strategic Organizational Learning , Inspirant Group , Consulting redefined, 1-26.

Neefe, D. O. (2001). Comparing levels of organizational learning maturity of colleges and universities participating in traditional and non-traditional (Academic quality improvement project) accreditation processes. Master's degree, P 14-15.

Newell, W. H., Wentworth, J., & Sebberson, D. (2001). A theory of interdisciplinary studies. *Issues in Interdisciplinary Studies*.

Newman, I., Benz, C. R., & Ridenour, C. S. (1998). *Qualitative-quantitative research methodology: Exploring the interactive continuum*. SIU Press.

Osburg, T., & Schmidpeter, R. (2013). Social innovation. *Solutions for a sustainable future*. Springer.

Palfreyman, D., & Tapper, T. (2012). *Structuring mass higher education: The role of elite institutions*. Routledge.

Paulsen, C. (2018). *Glossary of key information security terms* (No. NIST Internal or Interagency Report (NISTIR) 7298 Rev. 3 (Draft)). National Institute of Standards and Technology.

Pedron, Z. (2018). The future role of corporate universities in developing and embedding business strategy. A Dissertation Presented to the Faculty of EU Business School in Partial Fulfilment of the Requirements for The Degree: MBA with Major in Human Resources Management.

Perrault, Raymond et al. (2019). Artificial intelligence. *index report 2019*. Stanford, CA: Stanford university.

Peterson, R., & Green, S. (2009). Families First-Keys to Successful Family Functioning. Communication.

Phills, J. A., Deiglmeier, K., & Miller, D. T. (2008). Rediscovering social innovation. *Stanford Social Innovation Review*, *6*(4), 34-43.

Ramírez Córcoles, Y. (2013). Intellectual capital management and reporting in European higher education institutions. *Intangible Capital*, *9*(1), 1-19.

Repko, A. F., & Szostak, R. (2020). *Interdisciplinary research: Process and theory*. Sage Publications.

Reyes, C. N. (2016). Framing the entrepreneurial university: the case of the National University of Singapore. *Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies*, 8(2), 134-161.

Rhoten, D., & Calhoun, C. (Eds.). (2011). *Knowledge matters: The public mission of the research university*. Columbia University Press.

Richert, A., Shehadeh, M., Plumanns, L., Groß, K., Schuster, K., & Jeschke, S. (2016, April). Educating engineers for industry 4.0: Virtual worlds and human-robot-teams: Empirical studies towards a new educational age. In *2016 IEEE Global Engineering Education Conference (EDUCON)* (pp. 142-149). Ieee.

Rosenthal, R., & Rosnow, R. L. (2013). Quantitative Methods and Ethics. *The Oxford Handbook of Quantitative Methods in Psychology*.

Ruiz, M. S., da Costa, P. R., Kniess, C. T., & Ribeiro, A. P. (2017). Proposal

of a theoretical model for the implementation and scalability of science parks: a case study. *RAI Revista de Administração e Inovação*, 14(1), 2-15.

Republic of South Africa: Higher Education & Training Department, Research Agendas, 2017-2020, May 2017.

Safaei, M. (2020). Investigating the Structure of Strategies in Developed Countries to Expand Entrepreneurship and Technology A Case Study:"US Singularity University".

Sam, C., & Van Der Sijde, P. (2014). Understanding the concept of the entrepreneurial university from the perspective of higher education models. *Higher Education*, *68*(6), 891-908.

Schwab, K. (2017). *The fourth industrial revolution*. Currency.

Serdyukov, P. (2017). Innovation in education: what works, what doesn't, and what to do about it? *Journal of Research in Innovative Teaching & Learning*, 10(1).

Silverman, D. (Ed.). (2020). *Qualitative research*. sage.

Simmons, P. E., Brunkhorst, H., Lunetta, V., Penick, J. Peterson, J., Pietrucha, B., & Staver, J. (2005). Developing a research agenda in science education. *Journal of Science Education and Technology*, *14*(2), 239-252.

Singularity University, Impact Report. (2015)."Impact Report", SU Press.

Stromquist, N. P. (2007). Internationalization as a response to globalization: Radical shifts in university environments. *Higher Education*, *53*(1), 81-105.

Suciu, M. C., Drăgulănescu, I. V., Ghiţiu-Brătescu, A., Picioruş, L., & Imbrişcă, C. (2011). Universities' Role in Knowledge-Based Economy and Society. Implications for Romanian Economics Higher Education. *Amfiteatru Economic Journal*, *13*(30), 420-436.

Ten Brink, P., Mazza, L., Badura, T., Kettunen, M., & Withana, S. (2012). Nature and its Role in the Transition to a Green Economy. *A TEEB report. Forthcoming www. teebweb. org and www. ieep. eu*.

Tian, M., & Huber, S. G. (2020). Mapping educational leadership, administration and management research 2007–2016: Thematic strands and the changing landscape. Journal of Educational Administration, 58(2), 129-150.

Trow, M. (2007). Reflections on the transition from elite to mass to universal access: Forms and phases of higher education in modern societies since WWII. In *International handbook of higher education* (pp.

243-280). Springer, Dordrecht.

Tu, J. C., Chen, Y. Y., & Chen, S. C. (2017). The study of consumer green education via the internet of things with green marketing. *EURASIA Journal of Mathematics, Science and Technology Education*, *13*(9), 6133-6145.

Tozer, S. (1993). Toward a new consensus among social foundations educators: Draft position paper of the American Educational Studies Association Committee on Academic Standards and Accreditation. *The Journal of Educational Foundations*, *7*(4), 5.

Vance, A. (2010). Merely human? That's so yesterday. *New York Times*, *12*(07).

Vlček, P., Svobodová, H., & Resnik Planinc, T. (2019). Integrating Physical Education and Geography in elementary education in the Czech Republic and the Republic of Slovenia. *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, *49*(6), 868-887.

Wang, C. L., Hult, G. T. M., Ketchen Jr, D. J., & Ahmed, P. K. (2009). Knowledge management orientation, market orientation, and firm performance: an integration and empirical examination. *Journal of Strategic Marketing*, *17*(2), 99-122.

Wang, X., He, H., Li, P., & Zhang, L. (2019, August). Research on the Disciplinary Evolution of Deep Learning and the Educational Revelation. In *2019 14th International Conference on Computer Science & Education (ICCSE)* (pp. 655-660). IEEE.

Watson, T. (2010). The new employment deal: How far, how fast and how enduring. *Insights from Towers Watson-s*.

Wong, P. K. (Ed.). (2011). *Academic entrepreneurship in Asia: The role and impact of universities in national innovation systems*. Edward Elgar Publishing.

Yeh, C. H., Lee, G. G., & Pai, J. C. (2011). Influence of CIOS knowledge-sharing behavior on the quality of the IS/IT strategic planning (ISSP) process in Taiwan. *African Journal of Business Management*, *5*(6), 2465-2474.

Yin, R. K. (2015). *Qualitative research from start to finish*. Guilford publications.

Zhuang, L. (1995). Bridging the gap between technology and business strategy: a pilot study on the innovation process. *Management Decision*.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠م، أفق جديد التنمية البشرية والأنثروبوسين. Read From: file:///C:/Users/pro/Downloads/HDR20%2520standalone%2520overview%2520complete%2520lowres%25200315%2520-%2520AR.pdf

بوابة الأهرام، التعليم العالي: دعم تحالفات الثورة الصناعية الرابعة والسيارات الكهربائية بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه، الأربعاء ٣ نوفمبر ٢٠٢١م، Read From: https://gate.ahram.org.eg/News/2817871.aspx.

جريدة المال. (٢٠٢٢). اتصالات وتكنولوجيا، تعرف على كلية الذكاء الاصطناعي بالجامعات المصرية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١،

Read From: https://almalnews.com 3/1/2022.

جريدة اليوم السابع، بروتوكول تعاون بين كلية التربية جامعة حلوان ومديرية التعليم بالقاهرة لتطوير المعلم. Read from: https://www.youm7.com/story/2021/6/15.

الظاهري، سعيد (٢٠٢٠). استشراف مستقبل التعليم عن بُعد في دول الخليج والمنطقة العربية، شبكة هيكل ميديا المعرفية،

Read from: https://hbrarabic.com- 21/3/2021

عبد المنعم، هبة، وقعلول، سفيان (٢٠١٩). اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية. دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي. Read From: https://www.amf.org.ae. 4/2/2022

المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، مؤشر المعرفة العالمي، ٢٠٢٠. Read From: https://ddl-storage server.sgp1.cdn.digitaloceanspaces.com/reports/moasher_el maarfa_2020.pdf.

وزارة البيئة (٢٠١٧). تقرير حالة البيئة جمهورية مصر العربية، القاهرة. Read from:

https://www.eeaa.gov.eg 2/2/2022

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، Read From:file:///C:/Users/pro/Downloads/Arabic_Full%20Report_Sep%2012.pdf. 7/10/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فروع الجامعات الأجنبية بالعاصمة الإدارية، Read From: http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Branches_foreign_universities.aspx. 13/11/2021.